رؤية نقدية لسياسات القبول بالتعليم العالي في مصر على ضوء بعض تحولات التنمية الشاملة

إعداد

د. علا عبدالرحيم أحمد
استاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

د. سحر محمد علي
استاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

مستخلص البحث:

تعد قضية سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي من القضايا الحيوية بالقطاع التعليمي لما لها من تأثير على عمليات التنمية الشاملة في المجتمع المصري، حيث أصبحت مخرجات التعليم العالي تفوق حجم الوظائف الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، كما أن استناد سياسة القبول على معيار وحيد وهو مجموع الطالب في المرحلة الثانوية فيه ظلم للطالب لأن مستقبل الطالب المهني والاجتماعي لا ينبغي أن يحدده اختبار واحد فضلا عن ضعف هذا المعيار في الكشف عن قدرات وإمكانيات الطالب، من هنا هدف البحث إلى تقديم رؤية نقدية لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي واستخدم البحث المنهج النقدي، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها أن إتاحة مكتب التنسيق باب القبول لمعظم الحاصلين على الثانوية العامة للالتحاق بالجامعة دون مراعاة الاحتياجات الفعلية المطلوبة وخطط التنمية الشاملة يؤدي إلى ضعف المستوى العلمي من جانب، ومن جانب آخر يؤدي إلى زيادة عدد الطلاب في تخصصات معينة، ومن ثم يتم التحاق كثير من الخريجين بوظائف إذا وجدت لا تتناسب مع تخصصاتهم وقدراتهم هذا بالإضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة، وبناء على هذه النتائج وفي ضوء بعض الاتجاهات العالمية في مجال سياسات القبول التي تناولها البحث تم طرح رؤية مستقبلية تتمثل في بعض السيناريوهات لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية:

سياسات القبول – التعليم العالي – التنمية الشاملة

Critical Vision for Admission Policies in Higher Education in Egypt A in the light of some Comprehensive Development Transformations

Abstract:

The issue of admission policies in higher education institutions is one of the vital issues in the educational sector because of its impact on comprehensive development processes in the Egyptian society, as the outputs of higher education have surpassed the available job opportunities, this led to an imbalance between supply and demand. Moreover, relying on a single criterion, the total score of secondary school students, is unjust, because a student's professional and social future should not be determined by a single test, in addition, the weakness of this criterion in revealing the student's capabilities and potential. Therefore, this research aimed to provide a critical vision on admission policies in higher education institutions using the critical approach.

The research has yielded several results, including that allowing a large number of high school graduates by the coordination office to enroll in universities without considering their actual needs and comprehensive development plans leads to a decline in academic standards on one hand, and on the other hand, it results in an increased number of students in specific fields. Consequently, many graduates end up taking jobs that do not align with their qualifications and capabilities, exacerbating the problem of unemployment. Based on these findings and in light of some global trends in admission policy, the research has proposed a future vision, consisting of various scenarios for admission policies in Egyptian higher education institutions.

key words:

Admission policies - higher education - comprehensive development

رؤية نقدية لسياسات القبول بالتعليم العالي في مصر على ضوء بعض تحولات التنمية الشاملة

إعداد

د. علا عبدالرحيم أحمد
استاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

د. سحر محمد علي
استاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

مقدمة البحث:

يعد التعليم العالي أحد أهم مراكز تحديث المجتمع، لدوره الفاعل في تكوين الفرد والمجتمع فكريا وثقافيا، كما يوفر للمجتمع معظم احتياجاته من الكوادر البشرية والقيادات، فضلا عن كونه مصنعا لإنتاج البحوث والمعرفة لتحقيق النهضة الشاملة بأي مجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل.

كما يعد التعليم العالي أفضل استثمار في الموارد البشرية وهدفا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع الدول، فهو أداة من أدوات التغيير الاجتماعي لأنه يشكل المصدر الرئيسي لتزويد المجتمع بالقوى البشرية المدربة والمؤهلة والقادرة على تنميته وتطويره في مختلف المجالات، كما يهتم بصناعة الإنسان وبناء شخصيته القادرة على تحريك المجتمع وتوجيهه نحو التنمية الشاملة، فنجاح التعليم العالي في تأدية وظيفته الاجتماعية يقاس من خلال قدرته على إحداث التغيير المرغوب فيه(مسعود& الكور، 2015، 932)، ومن جهة أخرى يعد تطوره مؤشرا على التقدم الاجتماعي والذي يستدل عليه بتقديمه برامج تعليمية موحدة وتنفيذ معايير تعليمية عالمية في جميع الجامعات، يستفيد منها جميع الأشخاص ذوي الخلفيات الاجتماعية المختلفة، ففي أفريقيا ينظر إلى التعليم العالي باعتباره جزءًا من الإرتقاء بالمعايير الاجتماعية بالإضافة إلى تطوير الأمة، ومن ثم يمكن استخدام مؤسسات التعليم العالي كمعيار لتعرف مدى تقدم أو تراجع المجتمع (Shadrack, 2019)

بالإضافة أن أبعاد التغيير الاجتماعي تتقاطع عبر قطاعات مختلفة من الاقتصاد والمجتمع، فتقدم الاتصالات يحدث تغييرات لاحقة في الإدارة السياسية والرعاية الصحية والتعليم والاقتصاد فضلا عن الحالة الاجتماعية، كما يؤثر التغيير الاجتماعي المعاصر إيجابيا وسلبيا على الإنسان والتنمية الاجتماعية، حيث تشهد بعض قطاعات الاقتصاد كالاتصال والتكنولوجيا والتعليم والمشاركة السياسية والإدارة المالية تغيرات جذرية، بينما تشهد فرص التوظيف والإدارة البيئية والشفافية والوحدة والأمن الاجتماعي والإنترنت تأثيرا سلبيا، لا يمكن تفسيرها بالتفصيل باستخدام المنهج الخطي أو النظريات الكلاسيكية وحدها بناءً على هذا الواقع (Solaja, 2020,2021) هذه التغيرات يتبعها بالضرورة تغيرات في النظام التعليمي وسياساته وعليه يمكن القول بأن التعليم ولاسيما التعليم العالي هو أداة وسببا للتغيير.

كما يسهم التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يعد المُحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى توفير فرص عمل وزيادة الدخل، مما يعزز من قدرة الدولة على تطوير بنيتها الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة ورفع مستوى الخدمات اللازمة لحياة المواطنين لتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار في دعم عملية التنمية الاقتصادية(المنتدى الاستراتيجي، 2022).

فالتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعتمد بشدة على نتائج القرارات الإستراتيجية التي يتم اتخاذها فيما يتعلق بالسياسات العامة المتعلقة بالتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا، وعلى المواقف التي تتبناها الحكومات فيما يتعلق بالمشاركة في إنشاء منصات معرفية جديدة وخبرات تعليمية تهدف إلى تحقيق تغطية اجتماعية أكبر، لتعميم التعليم العالي والاستمرار فيه، ودمج القطاعات المستبعدة تقليديًا من السكان من خلال برامج إيجابية وتعويضية ؛ وتوفير الحوافز الاقتصادية على نطاق أوسع للبقاء في التعليم العالي من خلال أنظمة منح دراسية أكثر شمولاً (Didriksson,2018).

وهو ما يتطلب أن يعمل التعليم العالي على خلق وإظهار رؤى بديلة لمستقبل أفضل ودمج التقنيات الرقمية المتقدمة للتدريس والتعلم واستخدام إدارة المعلومات الحديثة المناسبة(Anton,2020,2 &Ştefan)، لتحسين جودة التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل من خلال التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة قبل تطوير أي برنامج أكاديمي جديد وإعادة النظر في سياسة القبول وتقديم خدمات التعليم المهني والتقني، كالجامعات الكندية التي أيدت فكرة "التعليم الليبرالي" الذي يركز على المهارات والكفاءات والبرمجة، والذي يُفسر حاليا على أنه اقتصاد معرفي دولي(AbdelTawab,2019,142)

وعليه فالتعليم العالي يمكنه المساهمة الفاعلة في تحولات التنمية التي يشهدها المجتمع المصري اليوم ومنها التغيرات الجوهرية فى بنية ووظائف المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والانفتاح وظهور الشركات والبنوك الخاصة والأجنبية، وظهور العديد من التخصصات البينية والتخصصات الجديدة، والتحول الرقمي والاعتماد على المعرفة، وهو ما يتطلب ضرورة التخطيط المسبق من قبل أجهزة التخطيط فى الدولة لإجراء مسح سنوى شامل لتعرف الاحتياجات المطلوبة من الكوادر البشرية حسب التخصصات المطلوبة.

فالتنمية في مصر اليوم أصبحت أكثر أهمية خاصة وأن مستقبل الوضع الاقتصادي والتنموي في مصر لا يزال غامضًا بعد توقف العديد من خطط التنموية بعد ثورة 2011م، الأمر الذي يتطلب بدوره الاهتمام بالتعليم العالي لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة في البلدان النامية ومنها مصر، فالمعرفة تعد أساسًا للاقتصاد، ويمكن في ذلك الاستفادة من خبرة بعض البلدان ككوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا والتي حققت إنجازات صناعية كبيرة رغم محدودية مواردها الطبيعية، بتعزيز المعرفة والمهارات الخاصة بالقوى العاملة كميا ونوعيا وتطوير بيئة البحث والتطوير وتعزيز الإبداع والتفكير النقدي وحل المشكلات((64-36),Amira, 2017).

وفي هذا السياق يجد المجتمع المصري نفسه في سعيه نحو هذا التجديد أمام جملة من المعوقات يأتي في مقدمتها الواقع الاقتصادي الهزيل الذي يحد انطلاقته، والتركيب الاجتماعي الذي يعطل حركته، والوضع الثقافي الذي يعرقل مسيرته، أما واقع التعليم الجامعي فهو أشد تأزما حيث التوسع في التعليم الجامعي الخاص على حساب التعليم الجامعي الحكومي، وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات، وتقليدية مناهجه واتجاه الطلاب للالتحاق بالدراسات النظرية بعيدا عن التخصصات العلمية والتطبيقية التي تحتاج إليها عمليات التنمية، وهذا ما أكدته دراسة (يونس، 2015، 19) أن من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي ضعف الربط بين سياسات وأهداف التعليم الجامعي وخطط التنمية مما أدى إلى ضعف قدرته على تحقيق الموائمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل كما وكيفا.

فمصر كدولة نامية تواجه صعوبات اقتصادية وتحديات اجتماعية ففي مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017م، جاءت في مرتبة متأخرة فيما يتعلق بجودة التعليم الأساسي والعالي، وهي مرتبة عزاها بعض المحللين إلى فشل الحكومات المصرية المتعاقبة في إعطاء الأولوية للتعليم لعقود كثيرة، وفشلها في مواجهة زيادة الطلب على مؤسسات التعليم العالي، فالجامعات الحكومية أصبحت غير قادرة على تقديم الخدمات التعليمية لجميع المتقدمين وهو ما فتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة في قطاع التعليم من خلال افتتاح جامعات خاصة تقدم تعليماً مدفوع الأجر، ويؤكد بعض المحللين ضعف نجاح الجامعات الحكومية والخاصة في تحسين جودة التعليم العالي في مصر، إلى جانب الفشل في تعزيز قابلية الخريجين للتوظيف(Mamdouh, 2022)، كما تواجه الجامعات المصرية العديد من التحديات لتستطيع المنافسة عالميا ومنها اللغة، وضعف بنيتها التحتية، فضلا عن قلة وجود الكتلة الحرجة من العلماء الدوليين، والتقدم البطيء في قضية التدويل، وضعف المساءلة في الجامعات الحكومية (Ahmed, 2015,142).

كما تمتد أزمة التعليم العالي إلى سياسة القبول به والتي تعد جزءا من السياسة التعليمية وفي الوقت نفسه أحد محدداتها، فهي تشغل الرأي العام لارتباطها بمستقبل الطلاب الذين هم أمل ومستقبل الأمة، كما تشغل رجال التعليم والمتخصصين، وكذا ارتباطها بحاجات المجتمع ومستقبل التنمية.

وتمتد جذور مشكلة القبول بالجامعات المصرية لأكثر من نصف قرن وتسبب تحديا كبيرا للطلاب وأسرهم، فقضية سياسات القبول أصبحت تشغل أجهزة الإعلام والرأي العام المصري، كما أصبحت كغيرها من المشاكل الموسمية التي يتعايش معها المجتمع رغم ما تسببه من تداعيات على منظومة التعليم الجامعي في مصر ويجعلها بعيدة عن الركب العالمي الذي يتطلب جودة مدخلاته ومخرجاته لإحداث تنمية بشرية حقيقية في المجتمع المصري(محمود، 2019، 128).

وقد ترجع مشكلات القبول في التعليم العالي إلى مجموعة من القوى والعوامل ومنها النظام السياسي المصري بمراحله المختلفة والذي اتَّجه تارة نحو الشرق وتأثر بالماركسية والشيوعية وشيوع النظام الاشتراكي، ثم اتجه مرة أخرى نحو الغرب حيث النظام الرأسمالي، وهو ما يشير إلى الخلط والاختلاف بين الفلسفات وعدم وجود سياسة واضحة ومحددة، وهو ما انعكس على السياسة التعليمية وسياسة القبول مما أدى إلى ضعف استقرارها(حنفي،2009، 199).

وقد أكدت العديد من الدراسات أن سياسة القبول بالتعليم العالي والتعليم الثانوي بوضعها الراهن في مصر تعيد إنتاج اللامساواه الاجتماعية وإعادة إنتاج علاقات النفوذ الطبقي فيه، فهي تميل إلى النخب وتعمل على خدمتها، والحفاظ على امتيازاتها، وتسهم في توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء ومنها دراسة (الدهشان، 2015)، ودراسة (أحمد،2017) والتي توصلت إلى أن سياسات القبول بالتعليم العالي المصري أدت إلى زيادة الفجوة بين الدراسة النظرية والجانب التطبيقي، وضعف فعالية نظام الامتحان المطبق، وقصوره عن اكتشاف صلاحية الخريج للالتحاق بسوق العمل، كما أشارت

دراسة (صادق، 2020، 359) إلى أن زيادة الإقبال على التعليم الجامعي أن لجأت كثير من الدول إلى التوسع الكمي دون اهتمام بالجودة والكفاءة مما نتج عنه ضعف مستوى خريجي التعليم العالي.

وأشار البنك الدولي في تقريره الصادر عن التعليم العالي في مصر أن الأساس الذي يتم عليه توزيع أماكن الطلاب بالتعليم العالي في مصر لا يتسم بالشفافية(البنك الدولي، 2015، 153)، بالإضافة أن الطلاب والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل يحتاجون إلى مؤشرات أكثر وضوحا عن الغرض من التعليم العالي، ومعنى المؤهلات العلمية واتباع نهج جديد إزاء التعليم لتطوير مهارات القدرة على التوظيف، وتحسين التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل(البنك الدولي،2010 ،11). كما يشير الواقع إلى أن التوسع غير المخطط في عملية القبول في مختلف التخصصات بصفة عامة والتخصصات الإنسانية بصفة خاصة سبب خلالا وزيادة في العديد من التخصصات بما يفوق احتياجات سوق العمل ومن ثم انتشار البطالة بين خريجي الجامعات، بالإضافة إلى ضعف رضى أصحاب الأعمال عن خريجي الجامعة ومدى قدرتهم على التوافق مع متطلبات سوق العمل (قاسم،289،2021)، وفي إطار محاولة بعض الباحثين تحسين سياسات القبول توصلت دراسة (زرقون& جمعة، 2021، 27) إلى مقترح مناسب لنظام القبول عبر الإنترنت لاستخدامه في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بحيث يصبغ على مؤسسات التعليم العالي السمعة الجيدة في عمليات القبول، وسرعة إنجازها من خلال خطوات إلكترونية محددة وبسيطة مختصرة دون الحاجة للحضور الشخصي أو تقديم متطلبات القبول بالطريقة الروتينية البطيئة.

وفي ذات السياق تؤكد العديد من الدراسات على ضعف خبرة الطلاب في اختيار التخصص المناسب لمتطلبات سوق العمل واحتياجاته المتجددة، فغالبا ما يعتمد اختيار التخصص على عدة عوامل منها المستوى التعليمي للأسرة وثقافة الوالدين (محمد، 2018)، ومعرفة الطالب بمجال وسهولة التخصص ومكانته الاجتماعية،

بالإضافة إلى نصحية الأهل والأصدقاء والمعلم(غانم & قيسيه، 2015، 33)، والاهتمام الشخصي وفرص العمل ووسائل الإعلام(Taleb& Lalla, 2022,96)، وتأثير الوالدين والدخل المحتمل، وهو ما قد يدفع الطلاب إلى تغيير تخصصاتهم بعد عامهم الأول، ويمكن تقليل ذلك بعدة طرق منها التحدث بشكل دوري عن المسارات الوظيفية المختلفة في التخصص ومشاركة قصص النجاح، وربط الدراسة بالعالم الحقيقي(Stock& Stock,2023,9)، كذلك ضرورة أن يستند قرار الطلاب باختيار تخصص معين إلى المعلومات والمعرفة الكافية نحو مهنة المستقبل Warday& (Others, 2021,1130)

وقد أفادت تلك الدراسات السابقة البحث الحالى في بناء إطاريه العام والنقدي، من خلال مساهمتها في فهم مشكلة البحث بالصورة الكيفية المناسبة لموضوعه، إلا أنه يمكن بيان بعض أوجه الاختلاف والتمايز بينه وبين الدراسات السابقة، منها: استخدام البحث الحالي للمنهج النقدي في حين اقتصرت كل من الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، كما حرص البحث الحالي على مناقشة قضية سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي بصورة شمولية من منظور مختلف وجديد وهو تحولات التنمية الشاملة وعلاقتها بسياسات التعليم الثانوي، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، والصورة الذهنية للمجتمع عن بعض المهن وهو ما لم تتعرض له الدراسات السابقة (على حد علم الباحثتين)، في حين ركزت الدراسات السابقة على تناول مشكلات القبول بالجامعات، وهو ما يعد أحد جوانب قضية سياسات القبول.

يتضح مما سبق أن سياسة القبول الحالية تعاني العديد من المشكلات التي تحول دون استجابتها للتغيرات التنموية التي يمر بها المجتمع المصري، وهو ما يتطلب ضرورة تطويرها لتتوافق وهذه التغيرات وتلبية احتياجات المجتمع المصري التنموية، ومن هنا جاءت فكرة البحث والتي تسعى لتقديم رؤية نقدية لسياسات القبول بالتعليم العالي في ضوء بعض تحولات التنمية الشاملة.

مشكلة البحث:

تعتمد سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر بشكل رئيسي على المجموع الكلي الذي يحصل عليه الطالب في امتحان الثانوية العامة، حيث يقوم الطلاب الذين اجتازوا هذا الامتحان بالتقدم للالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي .وذلك عن طريق" مكتب التنسيق المركزي "وهو المكتب الذي يقوم بتوزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي بناءً على مجموعة من المعايير تتمثل في : الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر قبولهم في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، ترتيب رغبات الطلاب المرشحين وترتيب المجاميع التي حصل عليها الطلاب الراغبين في القيد ببرامج التعليم العالي نفسها، وذلك علماً بأن المجلس الأعلى للجامعات له الهيمنة والسيطرة في توزيع الطلاب فهو من يقوم بتحديد عدد الأماكن المتاحة بكل برنامج ومؤسسة تعليمية .في حين يتولى مكتب التنسيق توزيع الطلاب على الجامعات

ومن ثم فإن الأساس الذي يقوم عليه توزيع الطلاب على الأماكن المتاحة، لا يعمل على إتاحة التعليم العالي حسب رغبات وقدرات الطلاب، لأنه يعتمد بشكل رئيسي على المجموع الذي يحصل عليه الطالب في الثانوية العامة، بعيداً عن قدراته ومؤهلاته ورغبته للالتحاق بالبرنامج الأكاديمي المؤهل له وبعيدا عن خطط واحتياجات التنمية الشاملة، وهو ما يتعارض مع مفهوم سياسات القبول التي تتضمن الاختيار والتوجيه والتوزيع لمختلف قنوات التعليم وفقا للفروق الفردية بين المتعلمين من حيث القدرات والميول والاهتمامات، بحيث تلبي الخطط التنموية في المجتمع، وهذا ما أكدته دراسة (قاسم، 2018،5) بأن الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام الدراسة الثانوية كأساس رئيسي للقبول في التعليم العالي يحد من الفرص المتاحة للطلاب، ويمثل هدرا في المجتمع ويزيد من الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل بما يؤثر على عملية الانتاج والتنمية.

في ضوء ما سبق جاءت فكرة البحث والتي تسعى لتقديم رؤية نقدية لسياسات القبول بالتعليم العالي في مصر على ضوء تحولات التنمية، **ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية**:

1- ما الإطار المفاهيمي لسياسات القبول؟
2- ما واقع سياسات القبول في التعليم العالي في مصر على ضوء بعض توجهات التنمية الشاملة؟
3- ما الاتجاهات الحديثة في مجال سياسات القبول بالتعليم العالي؟
4- ما الرؤية المستقبلية المقترحة لتطوير سياسة القبول في التعليم العالي في مصر ؟

أهداف البحث :

هدف البحث الحالي تعرف ما هية سياسات القبول وتعرف مدى مساهمة هذه السياسة في إعداد خريجي الجامعة لسوق العمل وتلبية احتياجات التنمية من منظور نقدي، كذلك تعرف العوامل التي تؤثر في اختيار الطلاب للتخصصات المختلفة داخل الجامعة وموقف سياسات القبول منها، وتحليل سياسات التعليم الثانوي وتعرف علاقتها بسياسات القبول الحالية في محاولة لوضع رؤية مستقبلية تساعد على تطوير سياسات القبول بما يتوافق واحتياجات التنمية وطموحات الأفراد.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في الاعتبارات التالية:

- **الأهمية النظرية:** ترجع أهمية البحث لأهمية الموضوع نفسه، فسياسات القبول بالتعليم العالي تقوم بدور هام في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات التنمية، فالاعتماد على سياسات قبول تتسم بالموضوعية وعدالة التوزيع يقلل من الهدر في المؤسسات التعليمية، هذا فضلا على ما قد يتوصل إليه البحث من تنظير أدبي حول ضعف توافق سياسات القبول بالتعليم العالي مع متطلبات التنمية في مصر، والذي قد يرجع إلى سياسات التعليم الثانوي والصورة الذهنية للمجتمع

عن المهنة وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي لما لهم من تأثير كبير على تحقيق التنمية في مصر.

- **الأهمية التطبيقية:** ترجع أهمية البحث التطبيقية في أنه قد يفيد صانعي سياسات التعليم الثانوي والتعليم العالي بوضع تصور مستقبلي لسياسة قبول تتناسب والتطورات العالمية من خلال الاستفادة من بعض الاتجاهات العالمية في مجال سياسات القبول ، كما يمكن أن يسهم البحث في مراعاة متطلبات عملية التنمية الشاملة في مصر وتلبية احتياجات المجتمع بتحقيق جودة مدخلاته الجامعية، كما يمكن أن تفيد في مواجهة زيادة الإقبال على التعليم الجامعي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، الذي يمزج بين التحليل وإعادة التركيب، ويمزج بين ما هو بنيوي كبير وما هو رمزي صغير، كالجمع بين دراسة ظواهر اجتماعية كبيرة كالتعليم والاقتصاد جنبا إلى جنب مع ظواهر صغيرة ضمن الكبيرة مثل مواصفات الخريجين، وينأى عن تناول المشكلات الجزئية ويهتم عوضا عن ذلك بمعالجة الظواهر الكبيرة كتلك التي بين النظام التعليمي وغيره من النظم الاجتماعية كالسياسة والاقتصاد والثقافة بهدف كشف العلاقات بين النظم والظواهر الكبيرة، فالمنهج النقدي يدرس التربية في سياقها الاجتماعي، ويستهدف في المقام الأول تزويد المجتمع بنظريات علمية وتفسيرات واسعة حول الوظائف الحقيقية للتربية في علاقاتها بالنظم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والاجتماع (قاسم، 2021، 276) .

ومن ثم فإن البحث الحالي يسعى إلى دراسة سياسات قبول التعليم الجامعي في سياقها الاجتماعي ويحاول النفاذ إلى ما وراء العالم الظاهري للكشف عن العلاقات الاجتماعية المستترة من خلال تعرف الأدبيات والأوضاع التربوية الراهنة، بما يمكن من تفنيد الادعاء الذي يرجع مسئولية ما يعانية التعليم العالي اليوم من بطالة خريجيه وضعف قدراتهم على المساهمة الفاعلة في المجتمع إلى قصور سياسة القبول به دون

الأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية المختلفة التي تؤثر فيه، كذلك من الممكن أن تسهم الدراسة النقدية لسياسات القبول في علاقتها ببعض المتغيرات المجتمعية في تقديم رؤية تربوية قد تساعد علي رفع كفاءة وقدرة التعليم العالي بما يمكنه من أن يكون عنصرا فاعلا في المجتمع قادرا على مواكبة تغيرات العصر وتحدياته.

مصطلحات البحث: يتضمن البحث المصطلحات التالية:

- **سياسات القبول:Admission Policy:**

حدد المجلس الأعلى للجامعات في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات (مواد 74، 75) مجموعة من المعايير للقبول حيث الأعداد المقبولة في كل كلية ومعهد بناء على اقتراحهم مع مراعاة شروط قبول الطالب وقيدة والتي حددتها المادة (75) في أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي، كما بقبل خربجي الثانوية لتجارية والزراعية والصناعية في كليات التجارة والزراعة زالهندسة بالترتيب وفقا للشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ومجالس الكليات المعنية، وبعد أن يثبت الكشف الطبي خلوه من المراض المعدية وصلاحيته لمتابعة الدراسة (وزارة التعليم العالي، 2006، 69)

ويمكن تعريفها إجرائيا بأنها المعايير والإجراءات التي تحددها وزارة التعليم العالي في مصر لاختيار وانتقاء أفضل الطلاب للدراسة، بحيث تتم عملية المفاضلة بين الطلاب لشغل المقاعد المتاحة حسب رغباتهم واستعداداتهم وقدراتهم وخطط التنمية في المجتمع.

- **التعليم العالي: Higher Education**

هو التعليم الذي يتم داخل كليات أومعاهد جامعية معترف بها من قبل السلطات الرسمية للدولة بعد الحصول على الشهادة الثانوية(الزكي& فليه، 2004، 113)، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، وينقسم بخلاف التعليم العسكري إلى جامعات حكومية وجامعات أهلية وخاصة ومعاهد عليا وأكاديميات(محمود، 131،2019)، ومن ثم

يتبنى البحث هذا التعريف بأن التعليم العالي يضم المعاهد والكليات الجامعية وتتروح مدة الدراسة فيه من سنتين حتى أربع سنوات.

- **التنمية الشاملة: Comprehensive Devlopment**

التنمية في اللغة مادة (ن م و)، نمى الشئ تنمية أي زاد وكثر، كما تعرف أصطلاحا بأنها العملية الدينامية المتكاملة التي تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية وفق سياسة اجتماعية محدودة وخطة واقعية مرسومة وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة واستثمارها أفضل استثمار وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع(فليه& الزكي، 132،2004) .

وتعرفها الباحثتان إجرائيا بأنها التغيير الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا أو أي مجال أخر بحيث يتحول من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه بهدف تطوير وتحسين أحوال الأفراد من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث في:

- **الحدود الموضوعية**: تتمثل في نقد سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الحكومي المصري في ضوء تحولات التنمية الشاملة ووتتمثل هذه التحولات في الانفتاح الاقتصادي والتحول الرقمي ورؤية مصر 2030، واستراتيجية التنمية في المجتمع المصري والثورة التكنولوجية والتحول الرقمي، كذلك تم طرح معوقات عملية التنمية التي ترتبط بسياسات القبول وتتمثل في سياسات التعليم الثانوي والصورة الذهنية للمجتمع عن المهنة وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، كما يقتصر البحث على تناول بعض الاتجاهات المعاصرة في مجال سياسات القبول بالتعليم العالي، كنظام القبول المفتوح ونظام القبول الانتقائي ونظام القبول الموجه، وسياسة السنة التحضيرية.

خطوات السير في البحث:

بعد تقديم الإطار العام للبحث والذي شمل المقدمة، والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهدافها وأهميتها ومنهجها وحدودها، يسير البحث وفقًا للخطوات التالية:

- **المحور الأول**: الإطار المفاهيمي لسياسة القبول.
- **المحور الثاني**: واقع سياسات القبول على ضوء بعض توجهات التنمية الشاملة في مصر(الرؤية النقدية)
- **المحور الثالث**: الاتجاهات الحديثة في مجال سياسات القبول بالتعليم العالي والدروس المستفادة منها.
- **المحور الرابع**: سيناريوهات مقترحة لتطوير سياسة القبول في التعليم العالي في مصر.

وفيما يلي يتم تناول تلك المحاور

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لسياسات القبول :

تعد سياسات القبول في التعليم العالي سياسة فرعية من السياسة التعليمية، كما أنها تعد تجسيدا لطموحات المجتمع وغاياته، فهي تساعد مؤسسات التعليم العالي على اختيار الطلاب الذين يلتحقون بها لتأهيلهم للأدوار التي ينتظرها المجتمع منهم، ومن ثم فكلما زادت فعالية سياسات القبول كلما ساهم ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع نظرا للعلاقة الوطيدة بين سياسات القبول وخطط التنمية الشاملة فيه.

وفيما يلي يتناول هذا المحور ما هية سياسات القبول وأهميتها ومبادئها والعوامل المؤثرة فيها:

أ- مفهوم سياسات القبول:Admission policies

لتعرف مفهوم سياسات القبول يتناول البحث أولا مفهوم القبول، والذي يعرف بأنه "العملية التي يتم بموجبها اختيار الطلاب للدراسة في مؤسسات التعليم العالي ويكون متماشيا مع الأنظمة والإجراءات التي تحكم عملية المفاضلة بين الطلاب لشغل المقاعد المتاحة" (محمود، 132،2019)، كما يقصد به "الإجراءات والعمليات الفنية التي يجب أن تتبع لتحقيق الأهداف العامة لسياسة الالتحاق". (محمد ،2019، 132)، غير أن هذه

الإجراءات تخضع لمؤثرات تتعدى إرادة الأفراد والمؤسسات وتكمن في المجتمع والقوى الفاعلة فيه.

وتتضمن عملية القبول **Admission** العديد من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية مثل النشر والإعلان وإجراء اختبارات القبول، وعمل مراكز القبول (مكاتب التنسيق) التي تقوم بمهمة تلقى طلبات الالتحاق نيابة عن مؤسسات التعليم العالي، كذلك قيام مؤسسات التعليم العالي بالإعلان والإرشاد الأكاديمي لطلابها لاختيار البرامج الدراسية، أما أنشطة الطلاب فتتمثل في تقديم طلبات الالتحاق، وحضور الاختبارات والمشاركة في المقابلات الشخصية(Silva& others,2020,(437-454).

ويرتبط القبول بعملية أخرى هي الالتحاق (Access) ويقصد بها قدرة فئات معينة من الطلاب على الحصول على فرصة للدخول في التعليم العالي كطلاب منتظمين كل الوقت، ويظل أمر الالتحاق الفعلي عملية تالية للقبول تعتمد على موقف الطالب وظروفه ورضاه عن قرار المؤسسة بقبوله واستعداده لتنفيذه، وعلى ذلك فالقبول والالتحاق عمليتان تتصل إحداهما بالأخرى، فالقبول يعد قرار المؤسسة، أما الالتحاق فهو قرار الطالب الذي يترتب على القبول ويستند عليه (Mahlangu, 2019,)

أما مفهوم سياسات القبول فتعرف بأنها "مجموعة من النظم المحددة من قبل الجامعة والتي يتم وفقًا لها اختيار الطلاب" (Polesel & Freeman, 2015) ، أو هي "المعايير التي تتبعها نظم التعليم الجامعية في اختيار الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي" (محمد، 2020، 363)، ومن ثم فهي تتضمن تحديد المواصفات (المدخلات) للمقبولين للالتحاق بمنظومة التعليم العالي والمخرجات المتوقعة من تلك المدخلات، كما تتضمن القبول والتخطيط والتوجيه للطلاب بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

ومن ثم فإن سياسة القبول تقوم على مبدأ اختيار أفضل المتقدمين والمفاضلة بينهم بطرق موضوعية بما يمكن من تعرف قدراتهم والتنبؤ بمستوى تحصيلهم الأكاديمي، أي أنها تتطلب الجهد والمثابرة من قبل الطلاب للحصول على أفضل الفرص المتاحة.

وفي هذا السياق تتطلب سياسة القبول بالتعليم العالي تعرف طبيعة النظام التربوي وعلاقات مراحله بعضها ببعض، وتعرف القوى المجتمعية (العرض والطلب) المؤثرة على عملية القبول بالتعليم العالي وتعرف معايير الاختيار وما تتطلبه من أساليب للكشف عن قدرات المتقدمين، كذلك تعرف الإجراءات الإدارية والتنظيمية لتطبيق أساليب الاختيار على الطلاب المتقدمين (Weiner,2014,429-430).

ومن ثم تعد سياسة القبول الاختيار والتوجيه والتشعيب وتقرير نسب التوزيع لمختلف قنوات التعليم والتدريب تبعًا لمعايير تحددها المؤسسة التعليمية لاختيار الطلاب والمفاضلة بينهم من حيث قدراتهم وميولهم واهتماماتهم ومقدار تحصيلهم ضمانًا للاستخدام الأمثل للبشر وللممارسة الديمقراطية وتحقيقا للتنمية المجتمعية.

في ضوء ما سبق يمكن تعريف سياسات القبول إجرائيا بأنها "المعايير والإجراءات التي تحددها وزارة التعليم العالي في مصر لاختيار وانتقاء أفضل الطلاب للدراسة، بحيث تتم عملية المفاضلة بين الطلاب لشغل المقاعد المتاحة رغباتهم واستعداداتهم وقدراتهم وخطط التنمية في المجتمع".

ب- أهمية سياسات القبول بالتعليم العالي:

تعد سياسات القبول بالتعليم العالي أداة من الأدوات الرئيسة لتنظيمه، فهي تحدد عدد الطلاب المقرر قبولهم، ومن خلالها يمكن التنبؤ بمستوى تحصيلهم للمعارف وتعلمهم للمهارات، كذلك تحقق المواءمة الكمية لحاجات المجتمع من فئات الخريجين، وتحقق المواءمة لمتطلبات سوق العمل من الكفاءات، ومن ثم تسهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية، فبدون الأخذ بسياسة القبول قد يوضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب

الأمر الذي يترتب عليه زيادة نسبة البطالة، **وعليه يمكن تحديد أهمية سياسات القبول في أنها** (Emaikwu,2012,151):

- تقلل من ظاهرة الهدر في مؤسسات التعليم العالي التي تنتج من ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب نتيجة لسوء التوزيع .
- تراعي المتطلبات اللازمة لتحقيق عملية التنمية الشاملة وعدم الاقتصار فقط على مجموع الثانوية العامة.
- تساعد الطلاب الأكفاء على الالتحاق بالتعليم العالي وتوزيعهم على الفروع والتخصصات وفقًا لرغباتهم وقدراتهم وبما يلبي احتياجات المجتمع، وإنتاج كفاءات علمية قادرة على تحقيق التنمية المجتمعية، ومن ثم تعد سياسات القبول ضرورة لتجويد مدخلات التعليم العالي.
- تواجه زيادة الإقبال على التعليم العالي، كما تسهم في وجود قاعدة مشتركة للمفاضلة بين الطلاب.

ومن ثم فإن وجود معايير وسياسة واضحة ومنظمة للقبول بالتعليم العالي تؤدي إلى كفاءة العملية التعليمية وتحقيق متطلبات التنمية في المجتمع، وهو ما يستدعي ضرورة أن تستند هذه السياسة إلى أسس ومبادئ ،وهو ما سوف يتم تناوله فيما يلي:

ج- مبادئ ومرتكزات سياسات القبول بالتعليم الجامعي:

أدت التغيرات التي شهدها التعليم العالي منذ عقد التسعينات من تيارات العولمة ونشأة منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجاتGats إلى انفتاحه على أنظمة ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية، كما أصبح دوره أكثر تعقيدا فبعد أن كان التعليم العالي ذا وظيفة اجتماعية ووطنية خالصة تراجع دوره نتيجة تبعات العولمة وتأثيراتها، لذا وجب عليه أن يقوم بتعزيز العمل لضمان جودة المؤهلات الدراسية، والتنسيق الشامل للسياسات التعليمية ومن بينها سياسات القبول (المسهلي& آخرون، 2015، 42).

ويمكن تحديد المباديء التي تستند إليها سياسات القبول بالتعليم العالي فى (همام، 2017، 35):

- **الجدارة**: أي إتاحة التعليم وفقا لقدرات الطالب وأدائه في اختبارات الاستعداد والكفاءة والقدرات .
- **العدالة** :أن تكون شروط القبول ومعاييرها محايدة وخالية من أي تحيز أو عدم أمانة أو ظلم.
- **الشفافية** :أن تكون معايير القبول معلنة للجميع، وأن تكون عمليات تطبيقها خاضعة للتدقيق.
- **المساواة**: إتاحة الفرصة للجميع، وألا يُمارس التمييز بشكل منهجي ضد بعض الطلاب على أساس ظروفهم الاجتماعية أو سماتهم الشخصية، أو الجهة المنتسبين إليها أو مواقعهم.

ومن ثم يجب أن تراعي سياسات القبول الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في ضوء احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وأن تنبثق من السياسة العامة للدولة من حيث توفير احتياجاتها من القوى العاملة وربطها باحتياجات التنمية الشاملة، لتحقيق التوازن بين نسبة المقبولين في التخصصات المتنوعة واحتياجات التنمية وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في المجتمع وفق معايير محايدة وواضحة ومتاحة أمام الجميع دون تمييز.

د- مداخل سياسات القبول:

تستند سياسات القبول في التعليم العالي إلى مجموعة من المداخل كمدخل الإتاحة ومدخل الجودة الشاملة، ومدخل القوى العاملة كما يلي:

1- مدخل الإتاحة:

منذ قيام ثورة يوليو 1952م كان الاتجاه السائد إتاحة التعليم لأبناء الشعب المصري الذين طال حرمانهم متبنيا اتجاه مجانية التعليم من مرحلة التعليم الأساسي إلى مرحلة التعليم العالي الذي أصبح حقا للجميع، وحرصا على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في القبول بمؤسسات التعليم العالي تم إنشاء مكتب للتنسيق، كانت مهمته توزيع الناجحين في نهاية المرحلة الثانوية على الكليات المختلفة وفقا للمجموع(المسهلي& وآخرون، 2015،

42)، غير أن إتاحة التعليم العالي للجميع لم يكن في ضوء احتياجات سوق العمل من الخريجين، خاصة في ظل بعض التغيرات التي طرأت على المجتمع، كذلك أدى ظهور مفاهيم كالعولمة وتدويل التعليم والخصخصة إلى انتقال السياسة التعليمية من التركيز على مبدأ الإتاحة إلى السعي نحو ضمان جودة منظومة التعليم حتى وإن أثر هذا التوجه سلبا على معدلات الإتاحة، ومن هنا ظهرت الجامعات الخاصة وتبعها الجامعات الأهلية.

2- مدخل القوى العاملة:

يقصد بمدخل القوى العاملة تخطيط سياسة القبول وفق احتياجات سوق العمل من القوى العاملة، ويعد تقدير هذه الاحتياجات من أصعب وأهم جوانب التخطيط نظرا لطول المدة اللازمة لإجراء التقديرات وتحديد الاحتياجات، فالتعليم الجيد يعد استثمارا لتحقيق التنمية ويكون مسئولا عن إعداد الموارد البشرية التي يتطلبها النمو الاقتصادي ويحتاج إليها، ويتطلب ذلك وجود تطابق بين نمط المخرج التعليمي ومدخل القوى العاملة التي يكون المجتمع في حاجة إليها (المسهلي& وأخرون، 2015، 48).

غير أنه توجد العديد من التحديات التي تواجه رسم سياسات القبول وفق مدخل القوى العاملة منها ما يتعلق بثقافة المجتمع والصورة الذهنية لدى بعض الأفراد عن بعض المهن، ومنها ما يتعلق بمدى توافر الإمكانات والموارد المالية، ومنها ما يتعلق بسوء التخطيط في السياسات الجامعية.

3- مدخل الجودة الشاملة: يؤدي الاهتمام بجودة التعليم العالي إلى تنظيم العمل، كما يزيد من قدرة القائمين على السياسات على اتخاذ القرارات التي تسهم في تطوير مؤسسات التعليم العالي، ويزيد من قدرة هذه المؤسسات على العمل بطريقة نظامية لتطوير ما يجب تطويره، هذا وتتعدد مداخل الجودة في التعليم فمنها (نصار، 2008، 68):

4- مدخل البنية التحتية: والذي يتطلب تطوير البنية التحتية لجميع منظومة التعليم سواء من ناحية الشكل أو المضمون وبالتالي تكون مؤسسات التعليم العالي فضاءات تستجيب لتغيرات الفعل التعليمي.

5- مدخل التجهيز: وهو مدخل يستدعي تجهيز المؤسسات وغيرها من المصالح المركزية والإقليمية تجهيزا متميزا في الكم والكيف.

6- مدخل الفعل الأكاديمي: وهو مدخل المعايير والمميزات العلمية والمهنية والبحثية والأكاديمية .

7-المدخل الاجتماعي: وهو مدخل يركز على تقديم خدمة عالية الجودة للمجتمع.

8- **المدخل القانوني**: وهو مدخل يتطلب تحريك وتغيير قوانين النظام التعليمي.

يتضح مما سبق أن جميع المداخل السابقة والمرتبطة بتطوير سياسات القبول بالتعليم العالي تتجه نحو تحقيق الإتاحة بما يحقق العدالة والمساواة في التوزيع والجودة سواء كانت جودة خاصة بالكفاية الداخلية للمؤسسة أو جودة خارجية وهم الخريجين؛ إلا أن واقع سياسات القبول بالتعليم العالي المصري يشير إلى أنه لا يحقق العدالة نظرا لالتحاق بعض الطلاب بكليات قد يكونوا غير مؤهلين لها، كذلك ضعف تحقق الجودة الشاملة لقصور الإمكانات والموارد بالإضافة لضعف التوازن بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ويلخص الشكل التالي مداخل سياسات القبول بالتعليم العالي كما يلي:

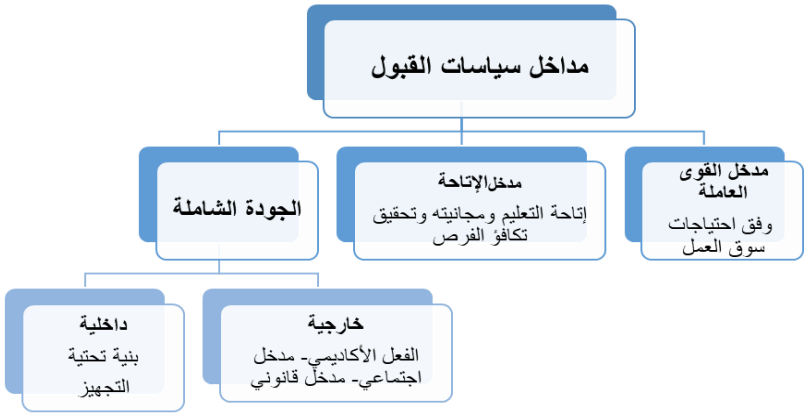

شكل (1) يوضح مداخل سياسات القبول بالتعليم العالي

المصدر: إعداد الباحثتين

ه- العوامل التي تؤثر على سياسات القبول بالتعليم العالي:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر في رغبات الطلاب واختيارهم لكليات ومؤسسات التعليم العالي منها ما يرتبط بالطالب ذاته (عوامل داخلية) كالاستعداد والطموح, ومنها ما يرتبط بالمؤسسة الجامعية (عوامل خارجية) مثل السمعة أو الشهرة الأكاديمية للجامعة (academic reputation) وكفاءة أعضاء هيئة التدريس بها والاستقرار المؤسسي والمصادر التعليمية المتاحة للطلاب, وكذا تقديم الجامعة منح للمتفوقين دراسيا، ومنها ما يتصل بالمجتمع، ويمكن تحديد هذه العوامل في (Lee,2014,451):

1-أيديولوجية المجتمع والاتجاهات السائدة فيه: تختلف سياسات القبول من مجتمع لآخر وفقًا للأيديولوجية السائدة فيه، ففي الدول الرأسمالية تقوم سياسات القبول على تحقيق رغبات الطلاب بإعطائهم مكانة خاصة واعتبارهم الأصل في التقدم، وعليه يجب احترام مكانة الطالب وقدراته وحريته وإعطائه الفرصة ليعمل ويفكر وينمو بكل أبعاده دون قيود، بينما تقوم سياسات القبول في الدول الاشتراكية على تدخل الحكومات في تحديد سياسات القبول، فالدولة تسيطر على النظام التربوي والمؤسسات التعليمية بما تتضمنه من أهداف وبرامج وطرائق وأنشطة وسياسات قبول وغير ذلك مما يتصل بالعملية التربوية.

2-رغبات الطلاب: لابد أن يستند قبول الطلاب بالتعليم العالي على رغبتهم وقدراتهم لتحقيق ذاتهم فى الدراسة الجامعية، ومن ثم لا يجوز أن يغلق باب التعليم العالي أمام أى طالب راغب فيه طالما قد استكمل المقومات العلمية للالتحاق به.

3-الموارد المالية: أصبحت المعرفة بمثابة سلعة تزدهر بزيادة الإنفاق عليها، ومن ثم يجب توافر الإمكانات المادية زيادة قدرة هذه الجامعات على المحافظة على جودة ومرونة برامجها لإتاحة الفرص أمام أكبر عدد ممكن من الطلاب للالتحاق بها.

كما يجب مراعاة أن يكون القبول وفقاً للإمكانات التعليمية المتاحة بكل كلية لضمان ارتفاع مستوى الكفاءة الداخلية بها والإرتقاء بمستوى الخريجين، فقبول أعداد كبيرة من

الطلاب تفوق إمكانات الجامعة أو المعهد وموارده يؤدى إلى قلة نصيب الطالب من موازنة الجامعة وانخفاض مستوى تشغيل المرافق الجامعية (قاعات المحاضرات والمعامل والمكتبات والتجهيزات والمباني)، كما يؤدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لأعضاء هيئة التدريس نتيجة ارتفاع أعداد الطلاب بالنسبة لكل أستاذ وما يتبعه من زيادة في معدلات الرسوب والتسرب، وهو ما يضعف قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق النجاح المنشود وبالتالي ضعف مستوى خريجيها.

4-تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي: في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وانتشار مبادئ الديمقراطية نتيجة الزيادة السكانية والاعتقاد بأن الحصول على الشهادة الجامعية تضمن للفرد مركزاً مهنياً واجتماعياً متميزا، كذلك طموح كثير من الآباء فى إلحاق أبنائهم بالتعليم العالي، وتحت هذا الضغط المتزايد اضطرت الجامعات اليوم إلى استيعاب أعداد كبيرة تفوق إمكاناتها المتاحة (الحضيف & السلامة ، 2022، 502).

5-حاجات سوق العمل : أدت التغيرات العلمية والثورة المعرفية إلى تغير أدوار مؤسسات التعليم الجامعي، فلم يعد دورها قاصرًا على نقل المعرفة بل أصبحت مطالبة بإعداد خريج مؤهل وفقًا لمواصفات سوق العمل، وهذا يتطلب من المؤسسات الجامعية القيام بدراسة شاملة لاحتياجات سوق العمل حتى تستطيع أن تمده بما تحتاجه من متطلبات(محمد،2020، 368).

يتضح مما سبق أن سياسات القبول بالتعليم الجامعي تتأثر بعدة جوانب منها المتغيرات المجتمعية وفلسفة المجتمع والموارد المالية والطلب الاجتماعي على التعليم واحتياجات سوق العمل، كما أن العلاقة بينهما تبادلية في التأثير والتأثر، ويتناول المحور التالي شيئا من تفصيل أحد العوامل المجتمعية المؤثرة على سياسة القبول بالجامعة وهي تحولات التنمية، وواقع سياسات القبول في ضوئها.

المحور الثاني: واقع سياسات القبول في التعليم العالي في مصر على ضوء بعض توجهات التنمية

في هذا المحور يتم تناول واقع سياسات القبول بالتعليم العالي في مصر، ثم تقديم رؤية نقدية لواقع سياسات القبول في ضوء بعض تحولات التنمية من خلال العرض الترتيبي لواقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي، ثم تحولات التنمية في المجتمع المصري، ثم الرؤية النقدية لواقع سياسات القبول في مصر في ضوء تحولات التنمية ومعوقات تحقيق التنمية الشاملة والتي ترتبط بسياسات القبول مثل سياسات التعليم الثانوي والصورة الذهنية للمجتمع المصري عن بعض المهن، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي .

أ- واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر:

يتولى المجلس الأعلى للجامعات وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي المصري واقتراح تطوير نظم الامتحانات وتحديد عدد المقبولين بالكليات والمعاهد المختلفة، ويعد مكتب التنسيق هو الجهة المنوط بها استقبال رغبات الطلاب المصريين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ويكون مجموع الدرجات وحده هو أساس الترشيح للكليات، وتتوزع مكاتب التنسيق في جميع أنحاء الجمهورية ويكون التقدم على ثلاث مراحل حسب المجموع فتكون المرحلة الأولى لأعلى الدرجات ثم المرحلة الثانية للأقل وهكذا وتم استحداث خدمة التقدم لمكاتب التنسيق عبر الإنترنت ويتولى مكتب التنسيق إرسال بطاقة ترشيح إلكترونية يخطر بها الطالب بالكلية التي تم ترشيحه لها(وزارة التعليم العالي، 2008، 140).

ووفقا للمادة (74) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي عدد الطلبة من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية في العام الجامعي التالي كما يحدد عدد الطلبة الذين يتم قبولهم من غير أبناء الجمهورية (جمهورية مصر العربية ، 2006، 69)

كما نصت المادة (75) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أنه يشترط قيد الطالب في الجامعة المصرية للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ما يلي(جمهورية مصر العربية ، 2006، 69):

- أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقًا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات.
- أن يثبت الكشف الطبي خلوه من الأمراض المعدية وصلاحيته لمتابعة الدراسة التي يتقدم لها وفقًا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات.

وتتولى كل كلية توزيع الطلاب على الشعب والتخصصات المختلفة وفقًا للقواعد الخاصة بها، ولكن توجد بعض القواعد بالنسبة للقبول بأقسام اللغات وبعض الكليات التي تتطلب اختبارات قدرات ومقابلات كالكليات العسكرية والتمريض والتربية النوعية والتربية الرياضية (الدهشان ، 2015، 120).

وبالنظر إلى سياسات القبول بالجامعات المصرية يُرى أنها ترجع لمجموعة من القوى والعوامل التي أثرت في سياسات القبول فبالنسبة للعوامل السياسية مر النظام السياسي المصري بمراحل مختلفة حيث اتَّجه تارة نحو الشرق وتأثر بها حيث الماركسية والشيوعية واتخذ من فكره وفلسفته وشيوع النظام الاشتراكي، ثم اتجه مرة أخرى نحو الغرب حيث النظام الرأسمالي وهذا يشير إلى الخلط والاختلاف بين الفلسفات فلا يوجد سياسة واضحة ومحددة وانعكس هذا على السياسة التعليمية وسياسة القبول فأدى لضعف الاستقرار

كما أن زيادة الطلب على التعليم الجامعي وزيادة تكلفته خاصة في ظل تدهور الحالة الاقتصادية في المجتمع المصري أدى ذلك إلى جعل معيار معدل درجات الطلاب في المرحلة الثانوية هو الشائع والمعمول به حتى تتاح فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي أمام الجميع، كما أدى موقع مصر الجغرافي إلى أن تتجه نحو المركزية في الإدارة فهذا

الموقع جعلها تظهر أمام العالم في أعظم قوتها حتى لا تكون مطمع لأحد(حنفي،199،2009).

وعليه تبنى سياسة القبول في التعليم الجامعي المصري على إتمام المرحلة الثانوية كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي كما أنها تتجاهل قدراتهم الكاملة .

ومن ثم يمكن استخلاص بعض مشكلات سياسة القبول بالتعليم العالي المصري فيما يلي:

1- غياب العلاقة بين الجامعات ومؤسسات التعليم بشكل عام وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تعتبر المستفيد الوحيد من مخرجات الجامعة.
2- قبول بعض طلاب في تخصصات لا يرغبون فيها وإنما جاءوا إليها بناءً على مجموع درجاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى إخفاقهم في هذه التخصصات.
3- ضعف التخطيط والافتقار إلى المؤشرات الدقيقة بالاحتياجات من الكوادر وفقًا لتخصصاتها.
4- غياب الجهة المستقلة المسئولة عن التخطيط بالاحتياجات المختلفة من التخصصات
5- غياب الاستراتيجية الواضحة للتنمية الشاملة والتي تقوم على معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع.
6- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وتزايد أعداد الطلبة الملتحقين مما أدى إلى صعوبة وضع ضوابط للمفاضلة بين الطلبة.

هذا فضلًا إلى أن سياسة القبول في مصر أدت إلى التنافس الشديد بين الطلبة للحصول على أعلى المجاميع للالتحاق بالكليات التي يرغبون بها على حسب مجموعهم الأمر الذي أدى إلى انتشار الدروس الخصوصية وألقى بضغوط على الأسر المصرية.

ب- الرؤية النقدية لسياسات القبول في ضوءتحولات التنمية الشاملة في المجتمع المصري:

مع استمرار العمل بسياسات القبول بالتعليم العالي والتي تعتمد بشكل أساسي على المجموع النهائي في المرحلة الثانوية يموج المجتمع المصري بالعديد من التطورات

والتحديات والتغيرات، كذلك يتصف بديناميكية هائلة وتغيرات متسارعة في مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تتطلب مواكبتها من خلال مؤسسات الدولة المختلفة ومنها مؤسسات التعليم العالي، وبما يتوافق مع قدرات المجتمع وإمكاناته، وهذه التغيرات هي بمثابة تحولات لعملية التنمية الشاملة ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

(1)تحول الاقتصاد المصري نحو اقتصاد السوق الحر والخصخصة: وهو ما عُرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث شهد المجتمع المصري منذ سبعينات القرن الماضي العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، والتي أثرت بدورها على حركة التعليم وتطوره عبر مختلف المراحل التعليمية، حيث جاءت حركة التعليم العالي والتوسع فيه استجابة لتلك التغيرات وما نتج عن الانفتاح الاقتصادي من توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية وتوفير الضمانات التي تشجع الاستثمار في القطاع الخاص، والتي أدت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري عن طريق تقليل الأهمية النسبية لبعض القطاعات وتزايد أهمية بعض الأنشطة الخدمية كالسياحة مثلا لما لها من عوائد ضخمة، حيث يستثمر العائد من تلك القطاعات لصالح بعض الفئات دون غيرها، بالإضافة إلى استنزاف الفائض الاقتصادي لشراء السلع المستوردة وتنوع مصادر الدخل بما وضع عقبات للسيطرة على توزيع الدخول في المجتمع وفي تحصيل الضرائب، كذلك تصفية بعض وحدات القطاع العام لانخفاض معدل انتاجها (عياد، 2016، 294)، وانقسام وانفصام في التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص حيث ظهرت الجامعات الخاصة والجامعات الأهلية إضافة إلى وجود الجامعات الحكومية .

وفي ضوء تلك التحولات والتي تؤثر بدورها على عملية التنمية الشاملة وبالنظر إلى سياسات القبول في التعليم العالي المصري وأيضا في ضوء سيادة مفاهيم مثل الاقتصاد الحر، والاقتصاد الموجه، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تضخم ثروات فئة قليلة من المجتمع المصري وهي الفئة التي ارتبطت نشأتها وأنشطتطها بالممارسات الاقتصادية الطفيلية التي لا تسهم في التنمية الحقيقية بقدر ما تسهم في الاستيلاء على قدر

كبير من الانتاج لصالحها كما أدت إلى ظهور الحلول الفردية للمشكلات نتيجة عجز المجتمع عن توفير الحلول الجماعية لها ويظهر ذلك بصورة واضحة في التعليم العالي وظهور الجامعات الخاصة كحل بديل لسياسة توزيع الطلاب على التخصصات وفقا للمجموع والذي يعد من أكثر الصور وضوحا لعدم المساواة أمام فرص التعليم العالي حيث نفقات التعليم الخاص والتي لا يستطيعها إلا أفراد معنيين مما يؤدي إلى تكريس الطبقية في التعليم ودعم الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وإهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم حيث التفاوت الكبير في نوعية التعليم الذي تقدمه الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية.

وتعد سياسات القبول في التعليم العالي المصري في ظل الانفتاح الاقتصادي وظهور الجامعات الخاصة والجامعات الأهلية فإنها تعمل على تقديم خدمات لأبناء الفئات الميسورة وهذا بدوره يؤدي إلى الازدواجية الثقافية والتمايز الاجتماعي والاستقطاب الطبقي داخل المجتمع المصري .

ومما يزيد الأمر خطورة أن التعليم العالي الخاص في ظل تلك التحولات يشهد إقبالا هائلا على الالتحاق به وقد يرجع ذلك لسببين: الزيادة الكبيرة في مشروعات رأس المال الأجنبي مما أدى إلى زيادة الطلب على المتعلمين الذين يتقنون تخصصات معينة للعمل بهذه المشروعات فأصبح مغري من جهة، وارتفاع مستوى دخول بعض الأسر المصرية نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والاقتصاد الحر وما نتج عنه من نمو فئات رأسمالية استطاعت أن تحصل على قدر كبير من الدخل القومي دون أن تساهم مساهمة حقيقية في التنمية المجتمعية لوطنها وهذا ما يؤكده " سعيد اسماعيل علي أن التعليم الخاص وجد نفسه أمام طوابير طويلة من راغبي الالتحاق به وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار الالتحاق بها، وتدخل الوساطة والمحسوبية وبذلك لا يلتحق به إلا أبناء الطبقة الجديدة الرأسمالية ولا يجد أبناء جماهير الشعب أمامهم إلا الجامعات الحكومية (علي، 2008، 129) التي لا تسهم بشكل حقيقي في عملية التنمية.

ومن ثم فإن سياسات القبول بالتعليم العالي في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي جعلت المجتمع المصري يتسم بوجود شرائح مختلفة في نسيجه يتلقى كل منها تعليما مختلفا، مما أدى إلى وجود تباين في الاتجاهات والميول، ومن ثم فإن الإقرار بمجانية التعليم لن يكفل الآن تحقيق الديمقراطية التي تتطلب توافر مجموعة من العوامل منها عدالة القبول، وعدالة ظروف التعليم الداخلية وعدالة ظروف العمل بعد التخرج.

(2)حدوث تغيرات جوهرية فى بنية ووظائف المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ظهرت آثارها بشكل ملموس في المجتمع منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلا أن وتيرتها تسارعت مع مرور المجتمع بتحولات كبرى في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011، فالتحولات الاقتصادية دفعت الدولة إلى تبنى سياسات التكيف الهيكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، الأمر الذى انعكس بصورة مباشرة على المجتمع وانخفاض مستوي الدخل وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع (التفاوت الطبقي)، كذلك وجود تغيرات ارتبطت بالسياق السياسي والاجتماعي والثقافي، وانعكست على الجانب القيمي في المجتمع خاصة بعد 25 يناير 2011؛ كتغير منظومة القيم الاجتماعية الإيجابية، وإفساح المجال لبعض القيم السلبية مثل التراجع النسبي لقيم التسامح والإيثار مقابل زيادة ملحوظة في العنف والتعصب، وتغليب المصلحة الفردية، وغياب العمل الجماعى، وشيوع الثقافة الاستهلاكية(مرعي، 2023)، وبالنظر إلى سياسات القبول في ضوء تلك التغيرات يتبين أنها أدت إلى ضعف تكافؤ فرص الالتحاق من جانب الطبقات الفقيرة وحصول الطبقات الغنية على خدمة تعليمية أعلى وفرص أكبر للإلتحاق بكليات تمكنهم من الإلتحاق بسوق العمل والحصول على فرص مميزة تساعد بدورها على تكريس الطبقية والتقليل من فرص الحراك الاجتماعي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدت إلى تدني مستوى الأخلاقيات والقيم في المجتمع المصري والمتمثلة في انتشار ظاهرة تسرب الإمتحانات والغش داخل اللجان وشراء الإمتحانات من أجل الحصول على أعلى الدرجات.

(3)التطورات الهائلة والثورات التكنولوجية التي يشهدها العصر الحالي في مختلف الميادين والمجالات، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التخصصات البينية، والذي يتطلب استيعاب كل هذه التخصصات بالتوسع في قبول الطلاب (محمد،2020، 368) الأمر الذي يؤثر بدوره على سياسات القبول، فالتغيرات العلمية تفرض تغيرات في سوق العمل وهذا بدوره يؤدي إلى ضرورة إنشاء كليات وتخصصات جديدة، كما أدت هذه التطورات إلى الانتقال من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة والمتقدمة، وتغير اقتصاد الموجة الثالثة من إنتاج الوفرة إلى إنتاج السرعة، ومن إنتاج كيف العمالة الى إنتاج كيف المعرفة، ومن إنتاج سلع إلى إنتاج خدمات، وهو ما يتطلب ضرورة مراعاة سياسة القبول في الجامعات لحاجة سوق العمل، سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص، والتخطيط المسبق وإجراء مسح سنوى شامل لحاجة القطاعيين من الكوادر البشرية حسب التخصصات المطلوبة، ومن ناحية أخرى فإن هذا التوسع والتنوع في التخصصات في مؤسسات التعليم العالي تفرض وجود فرص أوسع أمام الطلاب لاختيار ما وأين وكيف يدرسون وهو ما لا يتوافر في سياسات القبول، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الانفتاح والتنوع في معايير الاختيار، والفرص المتاحة والأخذ بمعايير جديدة تهتم بالقدرات التي يظهرها الخريج لتستند سياسات القبول إلى الجدارة والعدالة والمساواة.

ومما يزيد الأمر خطورة أن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العصر تفرض على الجامعات إدخال تخصصات وبرامج جديدة يتطلب الالتحاق بها توافر قدرات مادية ومهارية معينة تحول دون تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية حيث لا يقبل على هذه التخصصات إلا القادرون ماديا، ومن ناحية أخرى يؤدي إدخال تلك التخصصات إلى ازدواجية في سياسات القبول.

(4)التأكيد على التحول الرقمي وترابط الحكومة رقميًا: من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية، وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية وغير الرقمية لتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية، وتعزيز قيم الشفافية

والمحاسبة والمراقبة لكافة الأعمال من خلال التفاعل والتشارك بين عناصر المجتمع المختلفة، بما في ذلك الجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كذلك رفع كفاءة أداء الشركة المصرية للاتصالات وتمكينها من إنشاء بنية تحتية رقمية تلبى احتياجات الدولة والمجتمع في ظل التحول الرقمي والمشروعات القومية الكبرى(المنتدى الاستراتيجي، 2022)، وهو ما انعكس بدوره على سياسات القبول بالجامعات والمعاهد حيث أصبح التقديم وكثير من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي تتم بصورة إلكترونية، غير أن الواقع يشير إلى ضعف البنية التحتية الرقمية للمجتمع المصري والتي لا تفي باحتياجات التنمية الشاملة كما تزيد من التفاوت الطبقي وضعف العدالة الاجتماعية في المجتمع.

(5)محاولات الدولة تحديث رؤية مصر 2030 في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية على كافة الأصعدة، وصياغة أجندة وطنية للتنمية المستدامة تسمح بالتكيف مع المستجدات المختلفة، وتهتم باقتصاد المعرفة وتشجيع الابتكار، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وسد الفجوات التنموية الجغرافية، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجًا، وتعزيز روح الانتماء للهوية المصرية وتنوعها الثقافي (الهيئة العامة للاستعلامات، 2022)، وفي ضوء رؤية مصر وما تتضمنه من مفاهيم مثل تشجيع الابتكار وريادة الأعمال وموقف سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي منها يتبين أن المؤسسات التعليمية وسياسات القبول لا تدعم مثل هذه المفاهيم فسياسة القبول في اتجاه وتستند إلى مجموع الدرجات التي يحصل على الطالب في الثانوية بصرف النظر عن الكليات وفرص العمل المتاحة بعد التخرج وعن وجود مفاهيم مثل الجامعات الريادية وغيرها من الممفاهيم التي تعد كوادر بشرية تسهم بشكل إيجابي في عمليات التنمية ومثل هذه المفاهيم في اتجاه أخر فأين سياسات القبول التي تدعم وتشجع العمل الريادي والجامعة الريادية وأين سياسات القبول التي تكرس أهمية ريادة الأعمال؟

فسياسة القبول في الوقت الحالي تعمل على تضخم سوق العمل بمخرجات لا حاجة هو لها مما يشكلون بطالة وعبئا على المجتمع، وقد أشارت دراسة (عيد، 2016) أن الجامعات العربية ومن بينها الجامعات المصرية تتطلب تحويل مدخلاتها المتنوعة والمتعددة بكامل جوانبها البشرية والمادية من خلال عمليات تتسم بالريادية في مختلف جوانبها، بهدف تحسين مخرجات الجامعات من طلاب وأنظمة وثقافات وفعاليات بيئية وبحوث أساسية وتطبيقية لتعطي مخرجات ريادية بهدف تحقيق التنمية المجتمعية.

(6)إعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة، والتي تعد أول إستراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الإستراتيجي بعيد المدي والتخطيط بالمشاركة، وترتبط بدرجة كبيرة بأهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، وتتمثل هذه الرؤية في: أن يتميز الاقتصاد المصري بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون قادراً على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وأن يكون قطاع الطاقة قادراً على المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وأن يكون المجتمع المصري منتجا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، وأن يتيح التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، ويرتكز على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، ويسهم في توفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر (عوض، 2023).

وبالنظر إلى واقع سياسات القبول في ضوء هذا التحول وإستراتيجية التنمية المستدامة، يمكن القول أن سياسات القبول الحالية لا يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية والخطة الاستراتيجية دون وجود تخطيط فعلي لاحتياجات سوق العمل من الخريجين، وربط ما يدرسه الطالب الجامعي بفرص العمل المتاحة له بعد التخرج، فسياسة القبول الحالية تعمل على تلبية الطلب الاجتماعي دون مراعاة احتياجات سوق العمل الفعلي من الخريجين، كذلك قبول الطلاب بناء على معدل الثانوية العامة فقط مما يترتب عليه قبول

الطلاب في تخصصات قد لا يرغبون وفُرضت عليهم من خلال المجموع بما قد يسبب إخفاقهم بهذه التخصصات أو اجتيازها بأدنى المستويات، وهو ما يعوق عملية التنمية، وعليه لابد من العمل على تطويرها لتوفر احتياجات الدولة من القوى العاملة وربطها بإحتياجات التنمية الاقتصادية لتحقيق التوازن بين نسبة المقبولين في تخصصاتها المختلفة من جهة واحتياجات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فجودة التعليم العالي تكمن في قدرته على تحديد كفاءة مخرجاته بما يتوفر له من سياسة قبول.

مما سبق يتضح أن واقع سياسة القبول بالتعليم العالي يشير إلى ضعف قدرتها على التعامل مع تحولات التنمية التي يشهدها المجتمع المصري نتيجة: غياب الإستراتيجية الواضحة للتنمية الشاملة القائمة على معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والموارد المادية والبشرية في المجتمع، كذلك غياب وجود جهة مركزية قادرة على تحديد الاحتياجات الدقيقة من الكوادر وفقا لتخصصاتها ومستويات تأهيلها بما أدى إلى صعوبة وضع سياسة واقعية للقبول، فسياسة القبول المتبعة في الجامعات المصرية تميل إلى العمومية، واختيار الطلاب لا يتم من خلال تعرف قدراتهم وميولهم واتجاهاتهم نحو الكلية وبما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، فالتركيز على معيار واحد هو مجموع الدرجات في امتحانات الثانوية العامة (مجمود، 2019، (128-143))، وأن توزيع أماكن الطلاب لا يتسم بالشفافية، فإذا زاد عدد الطلاب الذين أبدوا رغبة في الالتحاق ببرنامج معين عن عدد الأماكن التي تخصصها المؤسسة لهذا البرنامج يتم توزيع العدد الزائد من الطلاب على أماكن ببرامج أخرى داخل المؤسسة نفسها ولا يكون أمام الطلاب خيار لتحديد رغبة ثانية أو ثالثة سواء بالنسبة للمؤسسة أو البرنامج(البنك الدولي، 2010، (154- 155) وهو ما قد يؤثر سلبا على أدائهم التعليمي والمهني في نفس الوقت.

وقد يرجع ضعف توافق سياسات القبول بالتعليم العالي مع متطلبات التنمية الشاملة إلى عدة أسباب يقتصر البحث الحالي على تناول بعض منها وهم:

- سياسات التعليم الثانوي.

- الضغوط الاجتماعية والإقبال على التعليم العالي.
- الصورة الذهنية لدى أبناء المجتمع عن مهنة المستقبل، **وفيما يلي تناول هذه العوامل بشيء من التفصيل وموقف سياسات القبول منها:**

أولا: سياسات التعليم الثانوي:

تعد مرحلة التعليم الثانوي في مصر من أهم المراحل المؤثرة في إعداد الطلاب، حيث إنها تمثل مرحلة متوسطة بين مراحل التعليم، فيسبقها التعليم الأساسي، ويتبعها التعليم العالي الذي يمثل خريجوه مدخلات التنمية أو العمالة؛ لذا فإنها مؤثرة علي هيكلية العمالة، وبالتالي على التعليم العالي والتنمية أيضا، حيث إن ما يحدث في التعليم العالي وعمليات التنمية من نجاح أو إخفاق هو نتاج لسياسات التعليم الثانوي، ومن ثم تم تناول سياسات التعليم الثانوي من حيث ثلاثة جوانب هم سياسة القبول في التعليم الثانوي وسياسة الإعداد وسياسة التقويم والإمتحانات، وتم اختيار سياسات التعليم الثانوي نظرا لأن مرحلة التعليم الثانوي تهدف إلى تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا وتعمل على إعداد المواطن المصري وتزويده بالقدر المناسب من القيم والمقومات التي تحقق إنسانيته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج من أجل تحقيق التنمية المجتمعية ومن ثم فهي من أهم المراحل في تكوين شخصية الفرد، وفيما يلي تناول كل منهم وتوضيح موقف سياسات القبول بالتعليم العالي في ضوء سياسات التعليم الثانوي.

أ- سياسات القبول في التعليم الثانوي:

تُعد قضية قبول وتوزيع الطلاب على أنواع التعليم الثانوي من أهم القضايا التي تثير جدلا كثيرا بين صانعي السياسات والتربويين حيث تعد وثيقة الصلة بسياسات القبول بالجامعات(أحمد ،2016 ، 46)، ومن المسلم به أن القبول بالتعليم الثانوي يؤدي دورًا مهمًا في تحديد نمط حياة الفرد طوال حياته، فمعيار الانتقاء المتبع في القبول بهذه المرحلة له تأثير كبير في تشكيل المجتمع وعمليات التنمية فيه.

وتقوم عملية توزيع الطلاب على التعليم الثانوي في مصر على سياسة الانتقاء حيث تعتمد على المجموع الكلي لدرجات الطالب في الامتحان في المرحلة الاعدادية، فيتم تحديد شروط القبول في التعليم الثانوي بموجب قانون التعليم رقم139 لسنة1981م حيث نصت المادة رقم (23) منه على الآتي: "يُشترط قبول الطالب بالصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي بأن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، وألا يزيد سنه في أول أكتوبر من العام الدراسي على ثمانية عشر عامًا" (وزارة التربية والتعليم، 2019، 9) ، وطبقًا لهذا القانون تمثلت معايير القبول المعمول بها للالتحاق بالتعليم الثانوي العام في الآتي: الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي، والمفاضلة بين المتقدمين في أمرين هما: المجموع الكلي للدرجات التي حصل عليها الطالب على مستوى المديرية أو المنطقة التعليمية التابع لها، والسن في أول أكتوبر من العام الدراسي.

وفي ضوء ذلك يتم تحديد مجموع يُحدد من قبل الإدارة التعليمية يكون معيارا للالتحاق بالتعليم الثانوي العام، وبالنسبة لباقي الطلاب ذات المجاميع المنخفضة أو الأقل من هذا المجموع المُحدد فإنه يتم إلحاقهم بالتعليم الثانوي الفني والذي يتمثل في التعليم الزراعي والصناعي والتجاري والفندقي.

وللتعليم الثانوي الفني مساران :يقدم أولهما تعليما فنيا في مدارس مدة التعليم فيها ثلاث سنوات، ويقدم ثانيهما تعليما فنيا أكثر تقدما في مدارس يمتد التعليم فيها إلى خمس سنوات(وزارة التربية والتعليم، (2014-2030)،) أما طلاب التعليم الأزهري فإنهم يلتحقون مباشرة بالتعليم الثانوي الأزهري ولا يوجد أمامهم فرص لتنويع مسارات التعليم.

وفي المقابل يتم تمركز غالبية أبناء الأسر الغنية في التعليم الثانوي العام وغالبية أبناء الأسر الفقيرة في التعليم الثانوي الفني واستخدام الأسر الغنية أساليب شرعية وغير شرعية سواء قبل أداء اختبارات التحصيل الدراسي مثل: الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، أم أثناء تأديتهم لهذه الاختبارات مثل: الرشوة والمحسوبية والغش، أم بعدها مثل الاستثناءات وإلحاق أبنائهم بالتعليم الثانوي الخاص الذي يعتمد الالتحاق به على ما يدفعه الطالب من

مصروفات بغض النظر عن درجاته في امتحان الشهادة الإعدادية، أما بالنسبة لخريجي التعليم الأزهري فإنه يتم إلحاقهم بالثانوية العامة الأزهرية مباشرة دون وجود خيارات أمامهم لتنويع مسارات التعليم دون التقيد بمجموع معين.

وفي ضوء هذه المعايير ترى الباحثتان ألا يتم الاعتماد فقط على مجموع الطالب في المرحلة الإعدادية لأنه قد توجد العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق الطالب عن الالتحاق بالثانوية العامة مثلا فقد يكون المستوى الاقتصادي لبعض الأسر عائقا ومؤثرا على الطلاب، وقد يكون بعض الطلاب غير مؤهلين للدراسة الثانوية العامة ولديهم الميول للدراسة في التعليم الفني، ولكن نظرا لضغط بعض الأسر فإنهم يلتحقون بالدراسة في الثانوية العامة مجبرين، كما أن القبول بهذا الشكل يعكس ضعف كفاءة نظام التعليم الثانوي على تحقيق العدالة بين الطلاب وذلك لكونه يتم وفقا لمجموع درجاتهم في الشهادة الإعدادية التي لا تقيس إلا جانبا واحدا فقط هو الحفظ والتذكر ولا يأخذ في الاعتبار الميول والرغبات والقدرات.

وتأكيد لذلك فمن الناحية السيكولوجية يرى الكثيرون أن تنويع مسارات التعليم الثانوي يتناسب مع تباين قدرات الطلاب واستعدادهم الذهني، ومن ثم تتضح أهمية قياس الاستعداد العقلي في التوجيه والانتقاء الأكاديمي والمهني خلال فترة المراهقة، حيث تتبلور الاستعدادات والقدرات العقلية للفرد بشكل نهائي بناءً على المعطيات والعوامل البيئية السائدة خاصة التربوية والمهنية والثقافية والقيمية حيث يتميز تلاميذ الصفوف النهائية في المرحلة الإعدادية بالتذبذب الوظيفي الحاد خصوصًا في الأداء العقلي نظرًا لطبيعة فترة المراهقة التي تتميز بطفرة النمو الجسمي والفسيولوجي والعقلي، ثم يستقر النمو ليصل إلى هضبته أو نضجه بالتدريج حتى ما يقرب من الصف الأخير من المرحلة الثانوية، ومن ثم فإنه بقدر ما يتاح لتلميذ المرحلة الإعدادية من فرص وخبرات تعلم وممارسات فعلية لاستعداداته العقلية العامة يكون مستوى استعداداته في المرحلة الثانوية سواء العامة أم الفنية، وكذلك قدراته(أحمد، 2016، 51)

ونظرا لكثرة الإصلاحات التي حدثت في نظام التعليم الثانوي(فتارة يجعل نظام الثانوية نظام سنة واحدة ثم بعد ذلك تصبح سنتين وإدخال نظام البابل شيت وأخيرا إدخال النظام

الحديث المتمثل في التابلت وتداعياته المتعددة) أصبح غالبية الأفراد يحجمون عن الالتحاق بالتعليم الثانوي العام، وبالتالي فإن توزيع الطلاب على مسارات التعليم الثانوي تتركز في التعليم الثانوي الفني حيث يزداد إقبال الطلاب على التعليم الثانوي الفني بأنواعه مقابل التعليم الثانوي العام والجدول التالي يوضح توزيع الطلاب على مسارات التعليم الثانوي تبعا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم كما يلي:

جدول (1)

توزيع الطلاب في المرحلة الاعدادية والتعليم الثانوي العام والفني 2021/2020

المرحلة	مدارس	فصول	بنين	بنات	جملة
المرحلة الاعدادية	12964	115496	2660589	2663979	5544568
الثانوي العام	4079	46236	865346	1050439	1915785
الثانوي الصناعي	1373	26165	646104	353127	999231
الثانوي الزراعي	269	5045	213478	34260	247738
الثانوي التجاري	881	16904	343033	473383	815416
الثانوي الفندقي	129	1986	46975	23237	70212
جملة	19695	211832	4775525	4598425	9592950

المصدر: الادارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وزارة التربية والتعليم

من الجدول السابق يتضح زيادة عدد الطلاب في التعليم الثانوي الفني مقارنة بالطلاب في التعليم الثانوي العام وقد يفسر ذلك في ثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول: وهو هروبهم من نظام الثانوية العامة الحديث وما يتضمنه من استخدام التكنولوجيا ونظام البابل شيت والتصحيح الإلكتروني الذي يذهب فيه الكثيرون من الضحايا فضلا عن الدروس الخصوصية التي تنتهك دخل الأسر وفي الأخر تكون بلا جدوى، والاتجاه الثاني: وهو نتيجة التوسع والتطوير في مدارس التعليم الثانوي الفني سواء مدارس تكنولوجية أو تعليم مزدوج جعل الطلاب يتجهون إلى التعليم الفني نظرا لرواجه في سوق العمل، والاتجاه الثالث: وهو نظرا لتدني الحالة الاقتصادية لبعض الأسر ونظرا للمصاريف الباهظة التي يتطلبها التعليم الثانوي العام متمثلة في الدروس الخصوصية مقارنة بالتعليم الفني فإن بعض الأسر يذهبون بأبنائهم للتعليم الفني نظرا لتدني الحالة الاقتصادية لديهم.

وفي الوقت الذي يلتحق غالبية الطلاب بالتعليم الفني فإن فرص إلتحاقهم بالتعليم العالي تكون ضعيفة حيث يكون طلاب التعليم الثانوي العام لديهم الرغبة بالالتحاق بالتعليم الجامعي أكثر من طلاب التعليم الفني ومن ثم فإن الطريق أمام طلاب التعليم الفني يكون مسدودا لمواصلة تعليمهم الجامعي وهنا كيف تتحقق العدالة وتكافؤ الفرص بالتعليم ؟!

وفي ذات السياق فإنه في ضوء سياسة التحاق الطلاب بالتعليم الثانوي وزيادة الإقبال على التعليم الثانوي الفني على الرغم من إقبال طلاب التعليم الفني قليل على الالتحاق بالتعليم العالي فإن هذا يؤدي إلى ضعف جودة التعليم حيث يلتحق طلاب التعليم الثانوي العام بالجامعات وأغلبهم يصبون في الكليات النظرية بحكم المجموع الذين حصلوا عليه وهذه الكليات لا تدعم عملية التنمية أي ليس لها رواج في سوق العمل، كما أنهم يلتحقون بوظائف وأعمال لا تتناسب ومؤهلاتهم الدراسية، وعدد قليل يلتحق بالكليات العملية، في حين يلتحق البعض بمؤسسات التعليم العالي الخاص الأمر الذي يضعف مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية .

وعند النظر إلى سياسات القبول في التعليم العالي في ضوء سياسات القبول في التعليم الثانوي فإنه يتم توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي بنفس المعيار وهو مجموع الطالب في التعليم الثانوي رغم تباين عملية القبول في التعليم الثانوي بمعنى أن يتم إلحاق الطلاب سواء خريجي تعليم فني أو تعليم ثانوي عام من خلال معيار المجموع رغم أن معيار قبولهم في الثانوية العامة يتعارض مع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، هذا من جانب، ومن جانب آخر يتم توزيع خريجي التعليم الثانوي الفني على المعاهد في حين يخصص لخريجي التعليم الثانوي العام الكليات النظرية والعملية دون مراعاة قدرات وميول طلاب التعليم الثانوي بشقيه العام والفني.

كما أن انتقال الطلاب من مساري التعليم العام والتعليم الفني إلى التعليم العالي يعد من أكبر المشكلات والتحديات لسياسات القبول بالتعليم العالي حيث تتمثل المشكلة في منظوري الكفاءة والعدالة حيث يكون تمثيل طلاب التعليم الثانوي مختلا في مؤسسات التعليم العالي فمثلا

إذا بلغت حالات قيد طلاب التعليم الثانوي الفني بالكليات التكنولوجية (60%) وحالات قيد طلاب التعليم الثانوي العام(90%) ، ومن ثم فإن الغالبية العظمى من الطلاب الملتحقين بالكليات التكنولوجية من طلاب التعليم الثانوي العام الذين هم في الأساس غير معدين لهذه الكليات إعدادا كافيا ومن ثم يوجد خلل من حيث الكفاءة والعدالة.

ومن ثم يعد توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي من أكثر الصعوبات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي نظرا لصعوبة تحديد قدرات واستعدادات الطلاب ثم توجيه هذه القدرات إلى نوع التعليم المناسب، حيث إن الاعتماد على معيار الدرجات يفتقر إلى الدقة ولا علاقة له بمعظم القدرات والمهارات والميول لدى الطلاب، وحيث إن الأماكن في الجامعات محدودة فالاختيار يكون على درجة عالية من التنافس يتعلم الطالب من خلالها درسين على الأقل: الأول: أن زملاءه عبارة عن أعداء له طالما أن نجاح بعضهم وحصولهم على أماكن ببعض الكليات كالطب والهندسة والتربية – الكليات المخصصة لخريجي التعليم الثانوي العام- وتميزهم بها يكون على حساب الآخرين، أما الدرس الثاني: هو أن الخوف من الفشل هو الدافع الرئيس لبذل الجهد وليس الرغبة في العلم وحب المعرفة، وفي ظل هذه المعركة التنافسية يحدث تفاوت كبير بين الطلاب من حيث مدى توافر الجو التعليمي المناسب لكل منهم، فالأسرة ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع تمارس ضغوطًا مختلفة لضمان نجاح أبنائها بمجموع مرتفع لضمان مكان بالتعليم العالي وذلك من خلال طرائق متعددة مثل: تأمين الدروس الخصوصية والكتب الخارجية لأبنائها إضافة إلى إلحاقهم بالجامعات الخاصة رغبة في دخولهم ما يعرف بكليات القمة والتخصصات الرائجة في سوق العمل، وهذا ما أكدته دراسة (الهلالي ،2007، 83) سياسة القبول تعمل على إغفال قدرات وطاقات الكليات المختلفة كما أنها تغفل الإمكانات المادية .

وفي هذا السياق يرى البعض أن اختلاف أفراد المجتمع في الوظائف والتخصصات والمكانات والأدوار داخل المجتمع، يفرض تنويع التعليم الثانوي حيث إن تقسيم العمل

يعمل على تحقيق التكامل العضوي بين الناس من خلال توزيع الأدوار وتكاملها، ولكن يوجد اختلاف حول هذا الفهم حيث إن تقسيم العمل قد يعمل على تكريس الاصطفائية والطبقية من جهة، ومن جهة أخرى قد ينتج معاييرًا وقيمًا وأهدافًا متعارضة بين الشرائح الاجتماعية، وفضلاً عن ذلك فإن المصالح قد تكون متعارضة بين من يملك ومن يعمل، ومن ثم فإن الاتفاق العام يكون محل شك (الصعيد، 2004، 9).

ومن مبررات سياسة تنويع التعليم العالي هو ربطه بمتطلبات سوق العمل، حيث ينظر إلى التعليم التقني المتمثل في المعاهد على أنه يعمل على تقليل نسبة بطالة المتعلمين من خلال إعداده لفنيين متميزين، كما ينظر إليه باعتباره نوعا مهما من التعليم ينبغي التوسع فيه في البلاد النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، حتى تزداد ملاءمتها وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل.

ومن جانب آخر تشير الدلائل إلى أن تنوع مسارات التعليم العالي ما بين المعاهد الفنية والكليات يؤدي إلى التمايز الاجتماعي ولا تتحقق العدالة الاجتماعية حيث يشير تقرير التنمية البشرية عن مصر لعام 2022/2021 إلى أنه على الرغم من تركيز نظام التعليم في مصر على ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل؛ فإن العائد من النظام التعليمي منخفض بالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية قوة العمل المصرية.

وقد أظهرت الكثير من الدراسات أن سياسات التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي والتعليم الثانوي بوضعهما الراهن في كثير من دول العالم ومنها مصر يعيد إنتاج اللامساواه الاجتماعية وهذا يتعارض مع مبادئ العدالة الاجتماعية. ومن الدراسات التي دعمت ذلك دراسة (الدهشان، 2015)، ودراسة (أحمد،2017) واللاتي توصلت إلى أن الاختلالات التي تعاني منها سياسات القبول بالتعليم العالي في مصر تنطوي على عديد من الآثار والتداعيات الخطيرة التي تضر بمجتمع التعليم، وبالمجتمع المصري بأسره، حيث ساعدت هذه السياسات التعليمية على إعادة إنتاج التمييز

الاجتماعي، وإعادة إنتاج علاقات النفوذ الطبقي فيه، حيث إنها تميل إلى النخب وتعمل على خدمتها، والحفاظ على امتيازاتها، وتسهم في وجود عدم المساواة، وتوسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء، ومن مظاهر ذلك في التعليم الثانوي: النظام الانتقائي في قبول الطلاب بالتعليم الثانوي العام، والنظرة الدونية للتعليم الفني، والازدواجية والثنائية في التعليم الثانوي، ضعف فعالية نظام الامتحان المطبق، وقصوره عن اكتشاف صلاحية الطالب للدراسة الجامعية، ومن مظاهر الخلل أيضا في التعليم العالي: النظام الانتقائي في قبول الطلاب بالتعليم بالجامعات والمعاهد، والفجوة بين الدراسة النظرية والجانب التطبيقي، ضعف فعالية نظام الامتحان المطبق، وقصوره عن اكتشاف صلاحية الخريج للالتحاق بسوق العمل.

ومن ثم فإن سياسة القبول في التعليم الثانوي تعمل على ضعف مبدأ العدالة الاجتماعية حيث العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية علاقة تبادلية، فنظام التعليم يعكس إلى حد كبير الخصائص الرئيسة للمجتمع، فإذا اتسم المجتمع بضعف العدالة في هيكله الاقتصادي والاجتماعي فإن النظام التعليمي يتضمن قدرا كبيرا من التفاوت في الفرص التعليمية والعكس صحيح أيضًا، وهذا ما يحدث بالفعل حيث ينطوي النظام التعليمي على قدر ليس بقليل من التفاوت في الفرص التعليمية حيث معدل الاستيعاب والقبول بين الطلاب في مؤسسات التعليم سواء تعليم عالي أو تعليم ثانوي لا يدل وجود عدالة اجتماعية نظرا لسوء سياسات القبول في التعليم الثانوي .

ب- سياسة الإعداد في التعليم الثانوي :

تعد المدرسة الثانوية العامة والمدرسة الثانوية الفنية مدرستان مستقلتان تمامًا، ومختلفتان من حيث المضمون المعرفي والثقافي، وصيغ نقل هذا المضمون إلى التلاميذ، ومن حيث أهدافهما، فهما مرصودتان لطبقتين اجتماعيتين متناقضتين: فئة الفقراء وفئة الأغنياء، وتعدان التلاميذ لنوعين متناقضين من العمل: يتخرج في الأولى النخبة البيروقراطية والفنية، بينما يتخرج العمال في الثانية (نجيب، 2008، 30).

فبالنسبة للتعليم الثانوي العام فهذا النوع الذي ينشده أبناء الأسر الغنية نظرًا لأهميته باعتباره المدخل الرئيس للالتحاق بالجامعة أو الكليات العسكرية، ومن ثم الحصول على وظيفة مرموقة ودخل مرتفع ومكانة اجتماعية عالية في المجتمع، وعكس ذلك التعليم الفني، حيث إنه يمثل ملجأ لمن لم تتح لهم فرصة الاستمرار في التعليم من أبناء الأسر الفقيرة، ولم يكن(منذ عشر سنوات) هذا النوع من التعليم يمثل رغبة أو طموحًا لأبناء الأسر الغنية أو أولياء أمورهم نظرًا لتواضع مكانته وارتباطه بالعمل اليدوي وحصول خريجيه على وظائف ومكانة اجتماعية متواضعة في المجتمع، إلا أنه في الوقت الحالي ازداد مستوى انعدام الثقة في المدرسة الثانوية وخاصة الثانوية العامة حيث عدد الشكاوى من قبل أولياء الأمور بسبب ضعف موضوعية النظام واهتزت مكانة المعلم في أذهان الطلاب وأولياءء الأمور حيث الشغل الشاغل لمعلمي المرحلة الثانوية هو تحصيل المال من وراء الدروس الخصوصية وفي المقابل ازداد الإقبال على التعليم الثانوي الفني.

وإنطلاقا من الأهمية الجوهرية لمرحلة التعليم الثانوي بين مراحل التعليم قامت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي بعدة محاولات لتطويره وقد تمثلت تلك المحاولات بعقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم عام 2008م إيمانا بضرورة الارتقاء بمستوى جودة التعليم لإكساب المتعلمين المعارف والمهارات العلمية ولتمكينهم من القدرات التنافسية اللازمة لاقتصاديات المعرفة العالمية (المركز القومي للبحوث التربوية ، 2009، 23)

وفيما يتعلق بالإعداد في التعليم الثانوي العام فقد مرت عملية إعداد الطالب بالعديد من محاولات الإصلاح وتتمثل هذه المحاولات فيما يلي (محمود& خليل، 2021، 284):

أدخلت وزارة التربية والتعليم نظاما جديدا على الثانوية العامة وهو نظام التشعيب حيث تم تقسيم الدراسة إلى شعبتين وكان التخصص يبدأ مع هذا النظام بداية من الصف الأول الثانوي ولكن تم إلغاء هذا النظام بالقرار الوزاري رقم 233 لسنة 1988م وعادت الثانوية إلى نظام السنة الواحدة وكانت السنة الثالثة هي سنة الشهادة ،ولكن وفي عام 1991م حدثت بعض التعديلات في نظام الثانوية حيث تم ادخال بعض المواد الاختيارية والاهتمام بميول وقدرات

الطلاب وإدخال المستوى الرفيع للطلاب، وشهد عام 1994م تحول الدراسة في الثانوية العامة إلى النظام الممتد حيث كانت تحسب درجات الطلاب في السنوات الثانية والثالثة وكانت الدراسة تتم من خلال مواد إجبارية ومواد اختيارية وتحسب درجات الطلاب بمتوسط ما حصلوا عليه في السنتين الثانية والثالثة وفي نفس العام أدخل نظام التحسين وأصبح من حق الطلاب سواء ناجحين أو راسبين التقدم لامتحان دور ثان لتحسين درجاته وانتشرت وقتها ظاهرة النتائج التي تتجاوز المائة في المائة وكان معيار القبول بالجامعات هو المجموع حيث كان التنسيق في تلك الفترة مرتفعا للغاية، وتم إلغاء هذا النظام بعد عامين من تطبيقه وبداية من عام 1998/97م ظلت الثانوية العامة تدرس بنظام العامين وبنظام التشعيب لشعبتين.

يرى البعض أن سياسة التشعيب أفقدت التعليم قيمته الاقتصادية حيث إن التعليم الثانوي يؤثر على هيكلية العمالة، وذلك على أساس أن مخرجاته هي مدخلات التعليم العالي، ومن ثم تؤدي سياسة التشعيب إلى وجود أخطاء يقع فيها واضعو السياسة التعليمية هو التوسع في جميع مجالات التعليم العالي والجامعي بنسب متساوية، ويؤدي ذلك إلى زيادة عدد الملتحقين بالكليات النظرية، ومثل هذا التوسع يبدو جذابا من الناحية السياسية لكون هذا النوع من التعليم يعد مطلبًا شعبيًا ولتحقيق مبدأ الإتاحية، لكنه في الواقع يضر بشدة بتنمية الموارد البشرية، ويكفي ما سببته هذه السياسة من مشكلات تبدو آثارها واضحة على جميع الأصعدة للمجتمع المصري (عبد الموجود، 2004، 130).

ومما يؤخذ على نظام التشعيب فترى الباحثتان أنه يعمل على تضييق الجذع الثقافي المشترك، وقيامه على الفصل التعسفي بين العلوم والمعارف بل والطبقية بينها؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد الطلاب المتوجهين للكليات النظرية على حساب الكليات العملية؛ ومن ثم إحداث نوع من عدم التوازن في مدخلات التعليم العالي، وكذلك أدى تعدد مسارات التشعيب بالتعليم الثانوي إلى بعض الآثار السلبية منها عزوف الطلبة عن الالتحاق بشعبة العلمي بالإضافة إلى هروب الطلبة من شعبة العلمي بعد الانتهاء من امتحان الصف الثاني الثانوي والالتحاق بشعبتي الأدبي أو العلمي المتأدب .

فقد أشار تقرير لجنة التعليم بمجلس الشعب لعام 2003 إلى أن نسبة التحاق الطلاب بالقسم العلمي خلال الأعوام من 1999 إلى 2002 تتراوح ما بين 52% - 61% من مجموع الطلاب المتقدمين للتعليم الثانوي العام، ثمَّ انخفضت النسبة بداية من العام 2003/2002 حتى وصلت عام 2004/2003 إلى 32%، وأرجع هذا التقرير ذلك إلى انخفاض مجموع الطلاب في المرحلة الأولى من الثانوية العامة، ومن ثمَّ يفضل الطلاب التحويل إلى القسم الأدبي لتحسين المجموع والوصول إلى الدرجات المطلوبة للالتحاق بالتعليم العالي(مجلس الشعب: 2004).

وأكدت دراسة (البهنساوي،35،2018) إلى أن أصحاب الأعمال غير راضين عن خريجي الجامعات ومدى قدرتهم على التوافق مع سوق العمل، وأرجعت ذلك إلى أسباب منها فلسفة ونظام التشعيب في التعليم الثانوي والتأهيل للجامعة وفلسفة القبول في التعليم العالي.

وفي إطار محاولات الإصلاح أصدر مجلس الشعب قانونا عام 2012م اقتضى بتحويل نظام الثانوية العامة من نظام العامين إلى نظام العام الواحد، ثم صدرت العديد من القرارات المتلاحقة لتطوير هذه المرحلة وتم الأخذ بتطبيق منظومة جديدة وإدخال التكنولوجيا في التعليم الثانوي العام على نطاق واسع وتم الأخذ فيما يعرف " منظومة التابلت" – وهو النظام المتبع حاليا - وتسليم كل طالب جهاز تابلت وتارة تكون الاختبارات إلكترونية وتارة أخرى تكون ورقية ومن خلال هذا النظام تم إتاحة المواد التعليمية الرقمية عن طريق محتوى تفاعلي من مصادر متعددة (روماني، 2021) وفي ظل هذا النظام تم الإقرار باتباع نظام الاختبارات لقياس قدرات الطلاب وميولهم للالتحاق بالتعليم العالي لكن لم يطبق بعد .

ولكن وعلى الرغم من كل محاولات الإصلاح التي تبذل في سبيل تطوير التعليم الثانوي إلا أن به العديد من أوجه القصور وما زال غير محقق لأهدافه وتؤكد ذلك العديد من الدراسات حيث إن وظيفة التعليم الثانوي لا تزال تقتصر على الإعداد للتعليم العالي والجامعي، مع إهمال الوظائف الأخرى المنصوص عليها في التشريعات الرسمية والمتمثلة بوظيفة الإعداد المتكامل للطلاب، وإعدادهم للحياة والمواطنة السليمة؛ الأمر الذي ترتب عليه تطويع

كل منظومة التعليم الثانوي العام لخدمة هذا الغرض الوحيد؛ مما أدى إلى ضعف مخرجاته وتدني مستوى جودته (سليمان، 2001، 55)

وفي السياق نفسه أكدت نتائج إحدى الدراسات أيضا على أنه يوجد قصور في تحقيق أهداف التعليم الثانوي العام في أداء رسالتها نحو طلابها، من حيث إعدادهم للتعليم الجامعي أو الانخراط في الحياة العملية، أو إكسابهم المهارات اللازمة لإثبات ذواتهم ومواكبة التغيرات العالمية المتسارعة في مختلف المجالات كافة(سالمان، 2013، 143).

ويمكن أن يفسر ذلك بأن إدارة التعليم الثانوي العام في مصر ما زالت تواجه العديد من أوجه القصور؛ حيث لا تزال الحكومة تتخذ معظم القرارات على المستوى المركزي، مع محدودية مشاركة المستويات المحلية في عملية تشكيل السياسة التعليمية، بالإضافة إلى أن افتقاد المدارس الثانوية العامة لهذه الصلاحيات والسلطات التي تتيح لها الحرية في إدارة شئونها وتوفير مواردها مما يجعلها غير قادرة على معرفة وتحديد احتياجات المستفيدين من خدماتها ورغباتهم، ومحاولة تلبيتها باستمرار في إطار ما تقدمه من خدمات من ناحية، وتحقيق أهدافها في بيئة تنافسية دائمة التغير من ناحية أخرى.

كما أن تنويع مسارات التعليم الثانوي العام(التشعيب)، سواء المسار العلمي أو الأدبي، يُسهم في عدم التكافؤ في فرص الالتحاق بالكليات، فغياب تكافؤ الفرص لا يقتصر على الالتحاق بالتعليم العالي من عدمه بل يمتد إلى فرص الالتحاق بأنواع وتخصصات التعليم العالي المختلفة حيث يتمتع الطلاب الذين ينتمون للأسر الأغنى بأعلى الفرص في الالتحاق بأفضل الكليات كما يلتحقون بالتعليم العالي الخاص، مما يعطي المزيد من الدعم للأغنياء، حيث إن خصائص الخلفية الاجتماعية تؤثر أيضًا على الالتحاق بالمسار العلمي أو الأدبي .

كما أن نظام التشعيب يصب الطلاب في ثلاثة قوالب موحدة (علوم، رياضيات، آداب) دون إتاحة الفرصة الكافية، لمراعاة الفروق الفردية، واتجاهات وميول ورغبات الطالب، فضلاً عن أن النظام الراهن يبدأ فيه التخصص في سن مبكرة (بعد السنة الأولى من الثانوية) قبل أن يكون التلميذ قد اكتمل تكوينه العام وقبل أن يكون قادرا فعليا على

الاختيار ولا يتم الاستفادة من نظام التشعيب حيث إنه لا يتم الالتزام بنظام التشعيب الراهن عند الالتحاق بالتعليم العالي إلا في أضيق الحدود، والمتمثلة في كليات القمة دون غيرها من الكليات، حيث يمكن لطلاب شعبة العلوم أو الرياضيات الالتحاق بكلية الآداب أو الحقوق، كما يمكن لطلاب شعبة الأدبي الالتحاق بكلية التجارة مثلا وهذه الكلية يغلب عليها الطابع العلمي (رياضيات) ومن ثم فإن توزيع الطلاب على ثلاث هم علمي علوم وعلمي رياضيات وأدبي نظام يفتقد إلى الموضوعية والمنطقية.

ويشير تقرير مجلس السكان الدولي إلى أن الثروة تتحكم إلى حد كبير في الالتحاق بالتعليم العالي من عدمه، فإنها تعد أحد محددات الالتحاق بالكليات النظرية مقابل الكليات العلمية والتطبيقية، كما وجد أن المستوى التعليمي للأب والمستوى التعليمي للأم والموقع الجغرافي مجتمعين من العوامل المؤثرة، فكون الأب حاصلا على تعليم جامعي يرفع من احتمال الالتحاق بالتعليم الجامعي بدلاً من المعاهد بفارق (13%)، وكون الأم حاصلة على تعليم فوق متوسط أو تعليم جامعي يرفع من احتمال الالتحاق بالجامعات بحوالي (19%) أما بالنسبة للسكن في منطقة ريفية، فهو يقلل الاحتمال (6%)، بينما يرفع السكن في محافظات الوجه البحري من احتمال الالتحاق بالقسم العلمي 9 نقاط مئوية (مجلس السكان الدولي: 2012، 111).

هذا فيما يتعلق بسياسات الإعداد في التعليم الثانوي العام وتؤكد الباحثتان بأن كثرة الإصلاحات وتعددها في منظومة التعليم الثانوي العام يشير إلى خلل في منظومة هذا النوع من التعليم نتيجة غياب الشفافية المرتبطة بهذا الخلل ونتيجة أيضا لتغير القيادات التعليمية الأمر الذي يؤدي إلى تضارب القرارات هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن المقررات التي تتضمنها تلك المرحلة تعمل على إغفال العديد من متطلبات البيئات المحلية واحتياجات التنمية المجتمعية ، كما أن المناهج تفتقد للعديد من المهارات الحياتية وتركز على الجوانب النظرية فقط دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية التي من شأنه ربط الطالب ببيئته المحلية، هذا بالإضافة إلى أن الأنشطة المصاحبة لهذه المناهج تتسم بالضعف ويكاد لا يكون لها وقت نظرا للاهتمام بالمواد النظرية على حساب الأنشطة، كما أن هذه المرحلة تفتقد إلى التوجيه المهني والإرشاد الذي من

شأنه يساعد الطلاب على اكتشاف ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم حيث الاهتمام المنصب في هذه المرحلة التحصيل النظري من أجل الحصول على مجموع مرتفع للالتحاق بالكلية، ومما يزيد الأمر خطورة هو غياب المدرسة الثانوية ذاتها حيث اهتمام المعلمين بالدروس الخصوصية وانتشار التنافس بين الطلاب للحصول على أعلى المجاميع جعل الطلاب والمعلمين ينشغلون عن الذهاب للمدرسة وأصبح تحصيل المعرفة في تلك المرحلة قاصرا على مراكز الدروس الخصوصية وأصبحت المدارس خاوية بلا طلاب ومعلمين.

ومن ثم فإن هذه المرحلة تفتقد إلى الرؤية المستقبلية التي تربطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات المجتمع ومتطلباته من ناحية، كما أنها تعد عاجزة عن إنتاج خريجين ذوي كفاءات ومهارات يتطلبها سوق العمل القائم على المنافسة والتميز من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بنظام الإعداد في التعليم الثانوي الفني فتجدر الإشارة إلى أن الدراسة في التعليم الفني تتضمن مسارين هما نظام الدراسة خلال ثلاث سنوات ونظام الدراسة خلال خمس سنوات وكلاهما يواجه مشكلات كثيرة فقد أكدت العديد من الدراسات على قصور بعض المناهج وأساليب التدريس والتدريب وضعف الأنشطة التربوية الطلابية ؛ لقلة الإمكانات وعدم كفايتها لإجراء الأنشطة المدرسية حيث توصلت دراسة (أحمد ، 2017، (203- 256)) إلى ضعف البنية التحتية للتعليم الفني في مصر وقصور محتوى المنظومة التعليمية من الفلسفة والتخطيط والتمويل ، وضعف مهارات الخريجين وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل وانفصال منظومة التعليم الفني عن الواقع التكنولوجي الراهن في سوق العمل كما لا ترتبط أهداف التعليم الفني بالأهداف الفعلية لخطط التنمية .

وتؤكد الباحثتان أن الإعداد في التعليم الفني يركز أكثر على المواد العملية أكثر من المواد الأكاديمية -عكس التعليم الثانوي العام الذي يكون فيه التركيز على المواد الأكاديمية - حيث يكون الاهتمام منصب على التعليم في الورش على الرغم من ضعف مناسبة الورش للتعليم حيث قلة الإمكانات المتاحة، ومن ثم فإن نظام الإعداد مختلف ولكن مع ذلك فإن

سياسات القبول في التعليم العالي واحدة لا تتغير ويكون المجموع هو المعيار الرئيسي التي يتم في ضوئه اختيار الطلاب للالتحاق بالكليات والمعاهد؛ فكيف يكون المعيار واحدا على الرغم من أن نظام الإعداد مختلف، إضافة إلى نظام الإعداد بالتعليم الثانوي الأزهري مختلف تماما حيث يدرس فيه الطلاب مواد شرعية ومواد ثقافية مما يشكل عبئا عليهم في الدراسة مقارنة بطلاب التعليم الثانوي العام وطلاب التعليم الثانوي الفني وفي المقابل يخضع الجميع لمعيار واحد فقط وهو المجموع في توزيعهم على الكليات والمعاهد وهذا بدوره يؤثر على مبدأ العدالة الاجتماعية .

كما أن تخصيص كليات لخريجي التعليم الفني وكليات لخريجي التعليم الثانوي العام وكليات لخريجي التعليم الثانوي الأزهري يؤدي إلى نوع من التمايز الاجتماعي، حيث أكدت دراسة (زيتون، 2005، 98) إلى أن العلاقة بين التعليم العالي والتمايز الاجتماعي علاقة تبادلية حيث يؤثر التمايز الاجتماعي على الالتحاق بكليات مختلفة، كما أن تعدد الكليات يعمل على استمرار التمايز الاجتماعي؛ حيث اختلف شعور الطلاب بالتمايز الاجتماعي باختلاف مكانة الكلية في المجتمع، حيث إن التمايز يرجع إلى نوع الكلية ونوع الدراسة بها، وكذلك إلى المستوى الاجتماعي التعليمي لأسر الطلاب.

وقد أكدت دراسة (السيد& ذكي& عبدالعال 2018) إلى أن التعليم العالي لكي يلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة يحتاج إلى تطوير يشمل إدارته بتبني الأسس العلمية الحديثة، وتمويله بالبحث عن مصادر تمويل إضافية ومتجددة وسياسات القبول فيه بمراعاة ميول الطلاب واحتياجات سوق العمل، كما يتطلب تطوير سياسات التعليم الثانوي .

ومن ثم فإن سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء سياسات الإعداد في التعليم الثانوي تعمل على ضعف تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع حيث تخصيص بعض البرامج الدراسية لفئات مقابل مادي وتخصيص برامج أخرى لفئات أخرى بدون مقابل أيضا يعمل على التمايز الاجتماعي.

ج- سياسة التقويم والامتحانات:

تعد عملية التقويم الوسيلة التي يمكن من خلالها يتم التأكد من تحقيق الأهداف التعليمية المحددة؛ ومن ثم اتجهت الوزارة إلى الاهتمام بتطوير منظومة التقويم التربوي وخاصة بالمرحلة الثانوية ، وذلك من خلال ما وضعته من معايير وخطط استراتيجية متتالية وقرارات لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر، وقد بدأ ذلك واضحا من خلال ما تم طرحه من معايير قومية مرتبطة بعناصر منظومة التعليم الثانوي كافة ومنها التقويم؛ كما ظهر اتجاه الوزارة لتطوير عملية التقويم بالتعليم الثانوي في إطار- الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي 2012 / 2007 م- إلى تعميم التقويم الشامل تدريجيًا؛ وذلك من خلال تطوير أدوات تقويم مقننة وبنوك للأسئلة ومهام تقويم في ضوء المعايير المصرية، ووفقًا لمقررات دراسية، وحسب مستويات معرفية مختلفة، وبما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الثانوية وخصائص الطلاب المستفيدين وحاجاتهم، إضافة إلى مراعاة متطلبات التعليم الجامعي على المدى البعيد (صقر& جوهر، 2015، 409).

وبالنظر إلى نظام امتحانات الثانوية العامة في ذلك الوقت يتضح أنها تركز على قياس الجانب المعرفي حيث إنه امتحان تحصيلي لا يقيس إلا جانبا واحدا وهو قدرة الطالب على الحفظ، هذا فضلا عن اعتماد الامتحان على الحفظ وضعف تنمية مهارات حب الاطلاع لدى الطلاب وحب المناقشة حيث إن الحياة الجامعية تختلف عن مرحلة الثانوية العامة من حيث البحث كما تتطلب بعض المهارات البحثية ، وهذا ما أكدته دراسة (الباز ، 2008) باقتصار الامتحانات على برمجة عقول الطلاب في ضوء نمط الامتحان والنجاح دون تعلم حقيقي.

وقد استمر اتجاه الوزارة نحو تطوير نظم التقويم والامتحانات بالمرحلة الثانوية العامة، من خلال ما تضمنته الخطة الاستراتيجية الجديدة للتعليم قبل الجامعي - 2014 2030م، التي ركزت على تطوير نظم التقويم ونظام اختبار الثانوية العامة، مع الاستفادة بالتكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن، والتي جاءت ضمن الأهداف التنفيذية

المطلوبة بانتهاء 2017 - 2016 م لسياسة الجودة المطلوبة في برنامج التعليم الثانوي العام (وزارة التربية والتعليم، 2013، 6).

وعُقدت العديد من المؤتمرات بهدف تطوير المرحلة الثانوية وتم اعتماد نظام التقييم الجديد (منظومة التابلت) الذي تم الأخذ بها بداية من العام الدراسي 2019/2018م، وتم تغيير نظام الامتحانات لقياس مدى استيعاب الطلاب وفهمهم للمناهج الدراسية وتضمن تطبيق النظام إعادة صياغة المناهج العلمية وإتاحة جهاز التابلت لكل طالب مجانا وإتاحة المواد التعليمية الرقمية عن طريق محتوى تفاعلي من مصادر متعددة للمذاكرة والمراجعة منها بنك المعرفة المصري ومنصة إدارة التعلم وقناة مدرستنا.(محمود، خليل، 2021، 286)، ولكن وعلى الرغم مما أولته الوزارة من اهتمام بتطوير منظومة التقويم وذلك من خلال ما وضعته من معايير قومية وخطط استراتيجية إلا أن الواقع يشير إلى أنه ما زالت الامتحانات هي الوسيلة الوحيدة المستخدمة للتقويم والامتحانات التقليدية بصورتها.

وأكدت ذلك دراسة (صقر& جوهر، 2015، 410) أن الامتحانات بصورتها الحالية مازالت هي الوسيلة الوحيد المستخدمة للتقويم، كما أنها تستخدم لقياس المستويات المعرفية الأدنى، ولا تقيس المهارات المرتبطةبطبيعة المقرر الدراسي، أو القدرات العقلية ومهارات التفكير، ولا تقيس مدى قدرة الطلاب على تطبيق ما تعلموه في مواقف حياتية وتفتقد إلى المقاييس والاختبارت التي تستخدم لقياس الجوانب الأخرى من نموالطالب، وإن وجدت فهي شكلية وسطحية من حيث التصميم والتطبيق بمفهومهما العلمي، كما أنها لا تقيس قدرة الطالب على التعبير حيث تقتصر على الأسئلة الموضوعية.

هذا بالإضافة إلى الإهدار في الموارد الاقتصادية دون وجود بنية تحتية واستخدام التابلت فضلا عن المشكلات التي يتبعها تطبيق هذا النظام مثل انقطاع الكهرباء، وتطبيق الامتحان على مستوى الجمهورية وعدم الأخذ في الاعتبار الفروق

الفردية في القدرات بين الطلاب والفروق في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفروق في التسهيلات واختلاف مستويات التأهيل العلمي للمعلمين في المدارس، وغياب الطلاب وعدم ذهابهم للمدرسة خلال المرحلة الثانوية في حين أن الدراسة الجامعية تستوجب الحضور والمناقشات، انتشار ظاهرة الغش في امتحانات الثانوية العامة وما يتبعها من تسريب الامتحانات مقابل الماديات خاصة في ظل استخدام التابلت والوسائل التكنولوجية الحديثة التي تسهل عملية الغش، فضلا إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية حيث يأخذ الغالبية العظمى من الطلاب دروسا خصوصية حيث أصبحت الدروس الخصوصية القاعدة والأساس بالنسبة للطلاب فالخوف من نتائج الامتحانات وحرص الطلاب وأولياء الأمور على الحصول على مجموع مرتفع يدفعهم لأخذ العديد من الدروس الخصوصية، كما يعد الخلل في إعداد الامتحانات من حيث صعوبتها وقدرتها التمييزية وما يرافقها من حالات غش والشكاوى المستمرة من قبل الطلاب والأهالي بوصف الورقة الامتحانية بأنها من خارج المقررات الدراسية واعتماد الورقة الامتحانية على الأسئلة الموضوعية يضاف إلى ذلك إلى البابل شيت وطريقة تصحيحه ففي كثير من الأحيان لم يدربوا الطلبة على استخدام البابل شيت ويقعوا في خطأ استخدامه أثناء إجراء الامتحانات مما يؤثر على عملية التصحيح وهذا كله يضعف الامتحان من العدالة والشمولية.

أما فيما يتعلق بنظام التقويم والامتحانات في التعليم الثانوي الفني فإن الامتحانات تجرى بطريقة تقليدية من حيث نظام الورقة الامتحانية حيث تشمل نظام التقويم والامتحانات بعض أوجه القصورمنها: اعتماد طرق التقويم علي الأساليب التقليدية التي تركز علي الحفظ دون المستويات العليا الأخرى للتعلم مثل الربط والاستنتاج والتعليل والتخطيط , واعتماد اساليب التقويم العملية علي الشكلية حيث لا يتم اختبار الطالب في قدرته العملية علي القيام بالنشاط فقد يكون المعلم قام به ونفذه مقابل قدر من المال، وربما اشتري الطالب نموذجا جاهز قدمه للمعلم وغيرها من الأساليب التي تتبع في امتحانات الورش والعملي، بالإضافة إلى التهاون في إجراء التقويم المستمر طوال العام الد ارسي فضلا عن حالات الغش التي انتشرت

في امتحانات المدارس الثانوية الفنية بوجه عام، بل إن شئت فقد أصبح الغش ضرورة حتمية وتقليدا من التقاليد الإمتحانية في مدارس التعليم الفني وحقا مشروعا، مما أنتج نماذج لطلاب خاوية من الكفايات المفترض توافرها في خريج هذا النوع من التعليم

وقد أكدت ذلك دراسة (حنفي ، 2018، 39) التعليم الفني أصبح يعاني من تفاقم ظاهرة الغش والفجوة بين النظرية والتطبيق ، وقد وجهت اليونسكو انتقاداتها إلى تلك السياسات وآثارها على المجتمعات في دول العالم المختلفة، حيث أوضح التقرير الصادر من اليونسكو عن إصلاح التعليم الثانوي عام 2020م، إذا كان التعليم الثانوي يعد الطالب للحياة فإنه يجب أن يعكس صورة واقعية عن هذه الحياة؛ لذا فإن تكامل المعرفة في التعليم الثانوي أصبح أمرًا ضروريًا في مجتمع المعرفة، حيث يعاني طلاب التعليم الثانوي العام من قلة فرص الحصول على المهارات العملية، كما يعاني طلاب التعليم الثانوي الفني من الحصول على الدراسات الأكاديمية النظرية. ومن ثمَّ فقد أخفقت سياسة التنويع في تلبية احتياجات الطلاب في هذه الدول، فضلاً عن أنها تسهم في التمايز الاجتماعي (Unesco, 2020, 6).

كما أشار البنك الدولي في تقرير له الصادر عن التعليم العالي في مصر بعنوان " مراجعات لسياسات التعليم الوطنية – التعليم العالي 2015م" أن الأساس الذي يتم عليه توزيع أماكن الطلاب بالتعليم العالي في مصر لا يتسم بالشفافية(البنك الدولي، 2015، 153).

كما أكدت دراسة (غنايم، 2022 ، 63) أن نتائج الثانوية العامة على مدى عدة سنوات تشير إلى خلل في منظومة التعليم للعديد من الأسباب منها ضعف استقرار سياسات التعليم في السنوات الأخيرة، كما أن مؤشرات القبول بالجامعات والمعاهد المصرية توحي بالتوجه نحو الجامعات الأهلية والخاصة وتخلي الدولة تدريجيا عن الإنفاق على التعليم الحكومي ، هذا بالإضافة إلى أن سياسة التعليم الحالية تعيد انتاج

الطبقية واللامساواة في المجتمع (من يمتلك المال يحقق رغباته وأحلامه في اختيار الكلية والتخصص).

كل ذلك وفي اطار عرض نظام التقويم في كل من التعليم الثانوي العام والتعليم الفني تعتمد سياسة القبول على معيار واحد فقط وهو المجموع فكيف تكون سياسة القبول في التعليم الثانوي العام بنظام تقويم يختلف عن نظام التقويم المتبع في التعليم الثانوي الفني إضافة إلى التجاوزات التي تحدث في امتحانات التعليم الفني ويكون المعيار هو المجموع للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ثم أي معيار يجعل المعاهد الفنية أمام خريجي التعليم الفني أمام خريجي التعليم الثانوي الفني والكليات النظرية والعملية أمام خريجي التعليم الثانوي العام، فتطبيق سياسة قبول واحدة مع اختلاف أنظمة التقويم وأليات التقويم يؤثر على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ، فالأساس الذي يقوم عليه توزيع الطلاب على الأماكن المتاحة، لا يعمل على إتاحة التعليم العالي حسب رغبات وقدرات الطالب كما تعتمد عملية القبول بشكل أساسي على المجموع فقط الذي يحصل عليه الطلاب في الثانوية العامة، بعيدا عن قدراتهم ورغبتهم للالتحاق بالبرنامج الأكاديمي المؤهل لهم.

ثانيا: الضغوط الاجتماعية والإقبال على التعليم الجامعي

يشكل الطلب على التعليم هاجسا لمختلف البلدان منذ نهاية القرن الماضي، ويرجع ذلك إلى أن هناك عدة أسباب تفسر التزايد السريع في الطلب على التعليم منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، منها الطموح التعليمي المتزايد لكل من الآباء والأبناء ورغبة الآباء في التحاق أبنائهم بالتعليم العالي، والسياسة العامة للدولة باعتبار التطوير التربوي يعد شرط أساسي في تحقيق التنمية الشاملة، والانفجار السكاني الذي أدى إلى مضاعفة الطلب على التعليم بمختلف تخصصاته، وبالتالي هناك تزايد مستمر لأسباب اجتماعية واقتصادية أو سياسية للتزايد المستمر في الطلب على التعليم العالي (نصر الله، 5،2018) ولكن السؤال المثير للجدل هل في ظل الطلب الاجتماعي على ،التعليم العالي زادت المخصصات المالية للتعليم العالي في مصر ؟ فمن المعروف أن زيادة الطلب على التعليم لابد من زيادة المخصصات المالية

لمواجهته والتخطيط لاستيعاب كل هذه الاعداد ومن ثم فإن الطلب المتزايد على التعليم يواجه صعوبات عديدة، فهناك ارتفاع في نسبة الشباب بين السكان، ومحدودية استيعاب التعليم وغياب التنسيق بين المؤسسات التربوية، فنقص المخصصات المالية، وعشوائية التخطيط من قبل القيادات، تشكل عائقا مهما جداً أمام المواءمة بين الطلب على التعليم والتزايد السكاني الكبير.

كما أن خضوع سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي للضغوط الاجتماعية أكثر من تأثرها باحتياجات الدولة من القوى العاملة أدى إلى التوسع في عملية القبول في مختلف التخصصات بصفة عامة والتخصصات الإنسانية بصفة خاصة(محمود،128،2019)، وهو ما سبب خلالا وزيادة في العديد من التخصصات بما يفوق احتياجات سوق العمل، كما أنه توسع في الكم على حساب الكيف مما أدى إلى عدم المواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل، ومن ثم انتشار البطالة بين خريجي الجامعات، وتراجع جودة التعليم من منظور علاقته بسوق العمل، بالإضافة إلى ضعف رضى أصحاب الأعمال عن خريجي الجامعات ومدى قدرتهم على التوافق مع متطلبات سوق العمل (قاسم،2021، 289) . ومن ثم أصبحت سياسات القبول بالتعليم العالي إحدى الأسباب الرئيسة في ظهور مشكلات مثل البطالة وقصور عمليات التنمية وضعف المواءمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل لتلبية الطلب الاجتماعي عليه.

فمن البديهي أن من الوظائف الأساسية للتعليم هو تصنيف الأفراد وانتقاؤهم وفقا لقدراتهم بما يمكن في تسكين الأفراد في أماكنهم المناسبة وفقا لقدراتهم وإمكاناتهم وإعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات التي تطرأ على المجتمع بما يسهم في تحقيق التنمية، لكن ما يحدث الآن وفي ظل سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي وتلبية للطلب الاجتماعي على التعليم العالي دون تخطيط جيد أدى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم إلى انخفاض جودة التعليم حيث لا تستطيع المؤسسات التعليمية القيام بدورها على الوجه الأكمل من ناحية وانخفاض الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية وتفاقم مشكلة البطالة، الأمر الذي يؤثر بدوره على تحقيق عملية التنمية.

ويمكن التدليل على ذلك بنظرية رأس المال البشري والتي تؤكد على أن التعليم والتدريب يرفعان انتاجية الأفراد بتزويدهم بمعارف ومهارات مفيدة ويوسعان فرص التوظيف(شبيلي& قنيفة، 2020، 243).

لذلك فإن الخطيئة الأصلية نتيجة للطلب الاجتماعي في مصر هي التوسع في الكم حيث يتفق أغلب الباحثين على أن الفجوة بين المخرجات التعليمية وسوق العمل في مصر تعود إلى الكثافة السكانية وما تبعها من ضغوط اجتماعية وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم اتساقا مع أيدولوجيا النظام الاشتراكي الذي تشكل بعد ثورة يوليو 1952م ومازال قائما حتى الآن ودعما للطبقة الوسطى المتنامية تم التوسع في الكليات بالجامعات وارتفع عدد الطلاب الجامعيين رغبة في الحصول على شهادة جامعية، ولكن ترتب على التوسع الهائل في أعداد الطلاب إلى انخفاض جودة التعليم والبطالة بين الخريجين والفجوة بين التعليم وخطط التنمية (قاسم ، 2021، 287)

ومن مظاهر أبعاد الفجوة بين التعليم والمخرجات التعليمية هو طبيعة العلاقة بين الجامعة والسلطة السياسية والتي غلب عليها الطابع التسلطي أي تسلط الدولة على الجامعة من جهة ونقص التمويل من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى عدم السماح لها بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة وربط التعليم باحتياجات التنمية، مما أدى إلى وجود تلك الفجودة وأصبغ التعليم بالصبغة الأكاديمية المطلقة وجعله بمنأى بعيد عن مجريات الأحداث الواقعية وخطط التنمية . وهذا ما أكدته دراسة (شريف، 2012، 98) أن من أسباب أزمة التعليم العالي في مصر جمود النظام الإداري وضعف تمتع الجامعات بالاستقلال الكامل ونقص الاعتمادات المالية وتسلط الحكومة على الجامعة مما أفقدالجامعة القدرة على التخطيط وفقا لاحتياجات التنمية الفعلية.

ومن ثم فإن ضعف استقلال الجامعات وهو ما يتعارض مع الدستور وقانون تنظيم الجامعات يؤثر على ربط التعليم ومخرجاته بسوق العمل، كما يقيد من حرية الجامعة في تناولها لقضايا مجتمعية، والتي تعد مطلبا ضروريا للتنمية بمختلف جوانبها، وهذا ما أشارت

إليه دراسة (محمود، 2008، 24) أن أزمة الجامعات المصرية ترجع إلى طبيعة العلاقة بين الجامعة والسلطة السياسية والتي تتمثل في تسلط الدولة على الجامعة وعدم السماح بالإنطلاق لمناقشة القضايا الاجتماعية والأحداث الواقعية.

وعليه أصبح الدور المجتمعي للجامعة في الوقت الحاضر لا يؤدي وظائفه لتنمية مجتمعه بالشكل الأمثل، ولا تظهر نتائجه على المجتمع أفرادا أومؤسسات (عياد، 2016: 235)، بل أصبح في بعض الأحيان مصدرا للكثير من المشكلات، بعد أن أخذت مخرجات التعليم تفوق حجم الوظائف وفرص العمل المتاحة الناتجة عن النمو الاقتصادي وجهود التنمية، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، ومن المتوقع أن يسير التعليم العالي على نحو غير متوازن مع معدل النمو الاقتصادي(محمود، 2019، 288)، ومن ثم ضعف قدرته على ربط تخصصاته بسوق العمل بما يعطي للطالب فرصة للإطلاع على مستقبله المهني وما هو القرار المهني المناسب له، بما ساهم في عزل الجامعة عن مجتمعها وعالم العمل وما يحدث به من مستجدات من مهن جديدة (جرو، 2017، 113).

ومن ثم فإن قصور سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي أدى إلى ضعف ربط مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وهو ما أكده التقرير الصادر عن البنك الدولي (Bank World 2008,) بأنه رغم الإنجازات التي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – بما فيها مصر – في إصلاح أنظمتها التعليمية، إلا أن هذه الإنجازات مازالت أقل من مثيلتها في بلدان أخرى لها نفس المستويات من التنمية الاقتصادية، ومازالت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة، بل تعد من مظاهر خلل تقييم الوضع الراهن للجامعات المصرية، حيث توصلت دراسة (المهدي & سويلم، 2014، 13) إلى أنها تعاني من نواحي ضعف كثيرة تجعلها غير مهيأة بوضعها الحالي للمساهمة في نمو الاقتصاد القومي، ولعل من أبرز هذه النواحي: ضعف الارتباط بين مناهج التعليم في مختلف التخصصات المتاحة للطالب واحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ضعف المواءمة الكمية للخريجين في

تلبية احتياجات سوق العمل، نتيجة لوجود فائض في بعض التخصصات، وفي المقابل عجز في تخصصات أخرى للقصور في سياسات القبول بالتعليم.

كما يشير كل من (الغندور& آخرون، 2012 ، 129) ودراسة (عياد، 2005 ، 121) إلى أن الفجوة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل وعمليات التنمية ترجع إلى ضعف وجود سياسة تعليمية تربط سياسات القبول باحتياجات سوق العمل، ومن ثم لم تعد مؤسسات المجتمع قادرة على توظيف القوى العاملة الموجودة بشكل منتج يحقق نمو كاف في الاقتصاد، لزيادة العرض من خريجي الجامعات عن حجم فرص العمل المتاحة لمؤهلاتهم العلمية في الوقت الذي أصبحت الحاجة ماسة إلى عمالة ذات مستويات وظيفية عالية تصحبها بالضرورة مستويات تعليمية عالية.

ومن ثم فإن الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل تعزى إلى ضعف ارتباط كل من السياسية التعليمية، وسياسة القبول في التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل وبالتالي خطط التنمية الشاملة، كذلك ضعف سياسات القبول الحالية نظرا لاعتمادها في قبول الطلاب على معدلات الثانوية العامة مما أنتج تضخم عدد الخريجين في سوق العمل المصري.

ثالثا: الصورة الذهنية لدى أبناء المجتمع عن مهنة المستقبل وتؤثر في اختيارهم لها

تتشكل الصورة الذهنية عند أي شخص باتحاد العديد من العناصر الموجودة في بيئته الثقافية والمجتمعية، وفي الوقت نفسه تؤثر بصورة كبيرة على معتقداته الداخلية وسلوكيات التطبيقية(المطيري، 2021، 99).

ومن ثم فإن الصورة الذهنية للطالب عن مهنة ما تؤثر بشكل كبير على اجتيازه للتخصص والدراسة الجامعية لا سيما في ظل سيادة بعض المفاهيم الخاطئة التي جعلت من الاختيار الصحيح للتخصص أمراً شائكاً، يترك الطالب في حيرة بين ميوله، ورغبات أسرته، والإمكانات المتاحة أمامه، ومدى توافر فرص العمل، سواء داخل الدولة أو خارجها، وغالباً ما

يكون هذا الاختيار صعباً وغير صائب أحياناً، يترتب عليه قيام الكثير بتغيير تخصصاتهم خلال فترة دراستهم الجامعية، ومن ثم تأخر تخرجهم وزيادة الهدر في مؤسسات التعليم العالي.

فقد يختار الطلاب جامعاتهم بناء على اعتبارات اقتصادية تتمثل في مقدار التكلفة والفائدة المرجوة مقابل هذه التكلفة، وتأثير العوامل النفسية والاجتماعية كوجود برنامج أكاديمي مميز وقدرة الطالب على تحقيق التوافق بين متطلبات القبول في جامعة معينة ومتطلباته الشخصية(مسعود &الكور، 2015، 942).

وتزداد صعوبة هذا الاختيار في ظل التطور التكنولوجي السريع وضعف معرفة الطلاب بطبيعة التخصصات الموجودة في الجامعة وما تحتويه من معارف وآفاق مهنية، فأنظمة القبول في الجامعات قد لا تكون انتقائية بما قد يؤدي إلى قبول طلاب غير مؤهلين وضعف مراعاة القدرة الاستيعابية لسوق العمل، فسوء اختيار التخصص يؤدي إلى فشل الفرد في أداء مهنة تتناسب مع هذا التخصص، ومن ثم عدم الرضا عن الذات وما يترتب على ذلك من اضطرابات نفسية(عرار& الرياحي، 2021، (123- 124)).

ومن التوجهات التي تدفع الشباب لاختيار التخصص الجامعي ومهنة المستقبل الرغبة في مهنة ذات مكانة اجتماعية كبيرة تبعا للمؤثرات القيمية في المجتمع والترتيب الهرمي للمهن، فالمهنة التي يرغب الشباب في مزاولتها في المجتمع لابد أن تضفي عليهم أهمية ومكانة اجتماعية باعتبارها مصدر نفوذ وتفاخر وتوفر لهم أمنا وظيفيا ودخلا شهريا مناسبا(خطابية، 2009، 205).

كما تؤثر ثقافة المجتمع في توجيه ميول واهتمامات الأفراد لمهن وتخصصات دراسية معينة، فالعادات والتقاليد والمثل السائدة والطابع الثقافي الذي يميز كل مجتمع يؤثر في اتخاذ القرار المهني، وهو ما يلقي على عاتق الجامعة ضرورة توعية الطلاب خاصة الجدد بالتروي والتدبر والتفكير العميق قبل اختيار أي تخصص (جرو،2017 ،103).

فاختيار التخصص المناسب ليس عملية آنية أو وليدة اللحظة، بل هي عملية تراكمية تؤثر عليها عوامل خارجية متعددة، ومنها الأسرة التي قد تؤثر إيجابيا أو سلبيا على

أبنائها في اختيارهم للتخصص الجامعي، فالمستوى التعليمي للوالدين يؤثر في اختيارات الأبناء فقد يوجههم في ضوء ما يتناسب وقدراتهم أو قد يكون تعبيرا عما يرغبون في تحقيقه بواسطة أبنائهم، وهو ما قد يحدث صراعا لدى الطلاب قد يؤدي بهم إلى الإخفاق في دراستهم الجامعية أو مستقبلهم المهني.(طبيوش، 2019، 8)

ويرى علماء الاجتماع أن الاختيار المهني يتحدد وفقا للمستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة والدور الذي تقوم به خلال عملية التنشئة الاجتماعية، أما علماء النفس فيرون أن عملية الاختيار المهنى هي جانب من السلوك الإنساني يتأثر بشخصية الفرد وصفاته الجسمية والنفسية، وغالبا ما يكون الاختيار المهني استجابة للحاجات الإنسانية التي ترتبط بقدرات الفرد واستعداداته وخبراته وميوله، كما قد يختار الطلاب المهنة نتيجة لرغبات طارئة أو نصائح عارضة أو تأثرا بقراءة قصة في كتاب أو مشاهدة فيلم سينمائي، فالإنسان لا يختار مهنة نتيجة لعامل أو دافع واحد، بل نتيجة لتفاعل دوافع شتى تهيمن على هذا الاختيار، ومنها عوامل ذاتية تتصل بشخصية الفرد وتكوينه النفسي والفطري والمكتسب، وأخرى خارجية تتصل ببيئته الاجتماعية، كالرغبة في التعويض فالأب الذي كان يحلم بأن يكون طبيبا يحقق ذلك من خلال أبنائه، ومن ثم لابد أن يكون هناك توجيه مهنى مستمر يبدأ من المدرسة ثم الجامعة ثم بعد التخرج استجابة لتغير الفرد وكذلك المجتمع والمهن. (خنجر& مهدي،2023، 1095).

فهناك من يختار تخصصا يتمتع بشهرة أو قد يلتحق بتخصص لمجرد أن هناك زملاء التحقوا به ونجحوا فيه متناسيا وجود فروقا فردية تجعل ما يناسب فردا لا يناسب غيره، ومن ثم يجب عند التخطيط لاختيار تخصص معين الأخذ في الاعتبار الميول والاستعدادات والقدرات والأهداف والقيم وسوق العمل، فكلما أحسن الطالب عملية صنع القرار استطاع أن يتكيف مع عمله وزملائه والمجتمع بما يساعده على الشعور بالرضا عن هذا الاختيار كذلك عدم اضطراره إلى تغيير تخصصه، وعليه يجب أن يتحقق في اختيار التخصص خاصيتين هما القدرة على اختيار التخصص من خلال معرفة متطلباته والقدرة على تحديد استعداداته وقدراته (ليلى & الحسن، 2016، (152- 167)).

ومن ثم يعد اختيار التخصص قضية فردية واجتماعية على حد سواء، فهي قضية فردية تخص الطالب وقضية اجتماعية لتأثيرها في تحديد احتياجات المجتمع من القوى العاملة في مختلف المجالات، فكثيرا لا يختار الطلاب تخصصاتهم وفقا لأسس علمية وموضوعية أو بناءً على معرفة سابقة بطبيعة هذه التخصصات؛ كما قد يختار الطالب تخصصه وفقا لكثير من العادات الخاطئة كشهرة التخصص وبريقه أو توجيهات الآباء دون الاهتمام بميوله وقدراته واستعداداته.

يتضح مما سبق تعدد وتداخل العوامل التي تؤثر في اختيار الطالب لتخصص ما، والتي قد تؤثر بدورها على سلوكيات الطالب وأسرته وسياسات القبول في آن واحد، فاقتصار سياسة القبول على مجموع الدرجات فقط يوقع الطالب وأسرته فريسة لسطوة الدروس الخصوصية والضغوط النفسية والعصبية على الطلاب وأسرهم، بالإضافة إلى الاستنزاف المادي ليحصل الطالب على أعلى مجموع يمكنه من الالتحاق بكليات القمة كالطب والصيدلة والهندسة وفقا لثقافة المجتمع المصري، بصرف النظر عن ميوله وقدراته للالتحاق بهذه الكليات أو احتياجات سوق العمل.

في ضوء ما سبق ترى الباحثتان أن الأخذ بمجموع الطالب للالتحاق بالتعليم العالي في مصر نظام عادل إلى حد كبير خاصة في ظل ما يسود المجتمع المصري من انتشار بعض أوجه الفساد كالوساطة والمحسوبية والطرق غير المشروعة مثل الغش وتسريب الامتحانات؛ لكن الاعتماد عليه كأساس وحيد للقبول بالجامعات والمعاهد يؤدي إلى خلل في تحقيق العدالة الاجتماعية، كتدخل بعض الظروف والعوامل أثناء تأدية الطلاب الامتحانات الطلاب منها الظروف الأسرية وجودة المدرسة ونوعها (حكومية – خاصة - لغات) وفرص الحصول على الدروس الخصوصية .

ويلخص الشكل التالي عوامل ضعف توافق سياسات القبول بالتعليم العالي مع متطلبات التنمية الشاملة كما يلي:

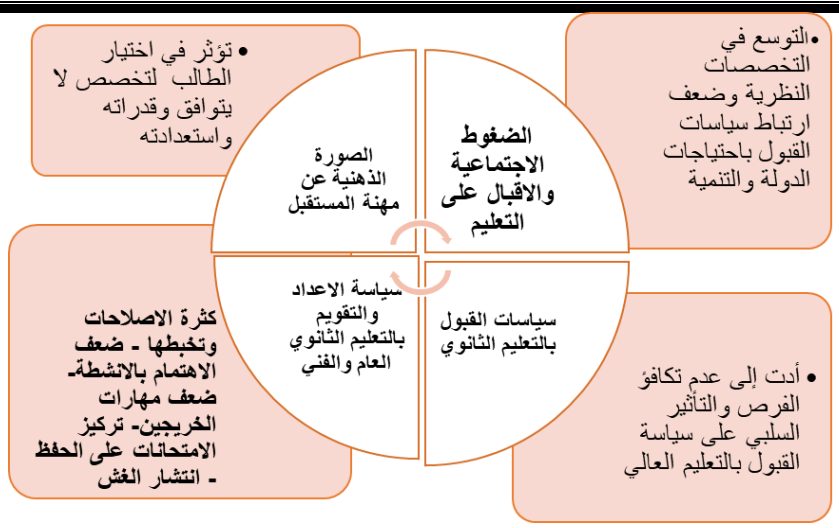

شكل (2) يوضح عوامل ضعف توافق سياسات القبول بالتعليم العالي مع متطلبات التنمية الشاملة المصدر: إعداد الباحثتين

يتضح مما سبق أن سياسات القبول بالتعليم العالي تعاني الكثير من أوجه الضعف بعضها يرجع إلى عوامل مجتمعية كزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والصورة الذهنية لدى الطلاب عن المهن والتخصصات الجامعية، وبعضها يرجع إلى سياسة التعليم الثانوي من حيث القبول والاعداد والتقويم، كما يتضح أيضًا أنها تتسم بالعمومية وضعف الاستقلال الذاتي حيث يتدخل المجلس الأعلى للجامعات في شئون الجامعات الداخلية فالمجلس الأعلى للجامعات هو من يحدد عدد الطلاب المقبولين، ومن ثم فالجامعات المصرية ليست حرة في تحديد احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس والعاملين وأعداد الطلبة المقبولين بها بما يتناسب والامكانات المتاحة لديها، وهو ما يستدعي ضرورة تطويرها وفق بعض الاتجاهات العالمية التي تتناسب وطبيعة المجتمع المصري وهو ما يتناوله المحور التالي.

المحور الثالث: بعض الاتجاهات الحديثة في سياسات القبول بالتعليم العالي:

تسعى معظم دول العالم لتطوير التعليم العالي ورفع مستوياته في ظل عالم جديد يتصف بالتقدم والتطور العلمي، كما تزداد فيه حدة المنافسة بين الطلاب للالتحاق بالكليات والمعاهد الجامعية والعليا خاصة في الدول المتقدمة، حيث تتحدد المكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وفقا لمستوى الشهادة العلمية والدخل الذي يتحقق منها, كذلك باختلاف التخصص الذي يتأهل فيه الطالب.

ومن ثم فقد تنوعت وتعددت الاتجاهات الناجحة لسياسات القبول بالتعليم العالي بين الدول تلبية لحاجات المجتمعات المختلفة، وتضمنت نماذج يمكن تبنيها لتطوير سياسات القبول في المجتمعات المختلفة مع مراعاة مناسبة التجربة أو الاتجاه مع ظروف المجتمع التي يتبناه.

ويلاحظ أن معظم اتجاهات سياسة القبول تنبثق من النموذج الكلاسيكي التقليدي الذي يحصر ويحدد عمليات القبول في التعليم الجامعي في ضوء فكر وفلسفة الجدارة والاستحقاق والذي يسمى بتعليم النخبة أو الصفوة، حيث كانت الجامعات الكلاسيكية التقليدية ترسخ فلسفة أكاديمية تحاول من خلالها المحافظة على معايير الرقي الأكاديمي واقتصرت وظيفتها علي إعداد وتدريب القيادات المهنية (النخبة الاجتماعية)، غير أنه بالانتقال من فلسفة جامعات النخبة إلى الجامعات المفتوحة ظهرت مجموعة من الاتجاهات والنماذج المعاصرة (المنعم، 2016، 175)، وفيما يلي تناول بعض الاتجاهات السائدة في سياسات القبول والمعمول بها في بعض الدول المتقدمة:

أ- سياسة القبول المفتوح: Open Door Admission policy:

تعرف هذه السياسة بأنها "نظام يسمح بتسجيل الطالب بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة دون التقيد بخبرة سابقة، ويكون المعيار الرئيس هو دفع الرسوم الدراسية للتسجيل فيه، ومن ثم يستند هذا النظام على الاستجابة المطلقة للطلب الاجتماعي على

الالتحاق بالتعليم دون شروط، ويسود هذا النظام في الدول التي تمارس ضغطا على الحكومات وعلى المسئولين في التعليم العالي(Williams& Wendler,2020,55).

ومن ثم تعتمد فلسفة الباب المفتوح فى القبول على إعطاء الطلاب فرصا متساوية دون تمييز بينهم فى عملية القبول، فهم يحققون نتائج متشابهة ومتقاربة.

وترجع بدايات هذا النظام إلى ستينيات القرن العشرين؛ سعيا للحد من التمييز والتفرقة في القبول للجامعات وإعطاء فرصة لأبناء الفقراء للالتحاق بالتعليم الجامعي، ويطبق هذا النظام فيما يعرف بكليات المجتمع والجامعات المفتوحة وبعض الجامعات الحكومية، وكان أول تطبيق له في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتاح فرص الالتحاق لجميع الحاصلين على الثانوية الأمريكية أو ما يعادلها بغض النظر عن سنة الحصول عليها، ومن ثم فهي تتيح للطالب الالتحاق بالدراسة الجامعية في أي وقت يكون فيه قادرًا على استكمال دراسته وفقًا لظروفه، كما تتيح الفرصة أمام الجميع للالتحاق دون التقيد بشروط قبول معينة كالخبرة أو السن، وعليه فإن التوجه الأيديولوجي وراء هذا الاتجاه يكمن في أن يكون باب القبول بالجامعة مفتوحًا أمام جميع المواطنين ليعدلوا مراكزهم وأدوارهم داخل المجتمع بحرية تامة نتيجة نشاطهم وكفاحهم، ومن ثم إبقاء باب الحراك الاجتماعي مفتوحًا أمام الجميع ليعمل كل إنسان ويحسن من ظروفه الخاصة والعامة (محمد، 2020، 369)، وعليه يمكن اعتبار سياسة الباب المفتوح فى القبول بالتعليم العالي تحولا من منطق النخبة إلى ما يمكن تسميته مجتمعية التعليم العالي أو ديمقراطيته.

ويطبق هذا الاتجاه فى معظم دول العالم خاصة الدول ذات النظام الاقتصادى الحر الذي تسيطر فيه الدولة على مؤسسات التعليم العالي تمويلاً وتخطيطاً وتنظيماً، كما تحدد الدولة سياسة القبول تبعا للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، وتركز على تحقيق الحراك الاجتماعى بتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص في التعليم العالي، ورغم أن هذه الدول مارست سياسة الانتقاء إلا أنها اعتمدت بعض الإجراءات التى من شأنها توسيع

فرص التعليم العالي أمام العديد من فئات المجتمع التى لم تكن مخولة للدخول إلى هذا القطاع التعليمى تبعا للمعايير التقليدية التى يتم بمقتضاها انتقاء المرشحين(Larnell & Bragelman, 2017,8).

وتطبق معظم ولايات أمريكا سياسة القبول المفتوح، كما في ولاية أوهايو (Ohio) التي تتيح فرص متساوية أمام جميع طلابها، كما توفر جامعة مدينة نيويورك لكل طالب حاصل على الشهادة الثانوية من مدارس مدينة نيويورك مكاناً بالجامعة، وفى مقابل ذلك تقدم الجامعة مقررات إضافية (علاجية) لرفع مستوى الطلاب، والتي حققت نجاحاً كبيراً فى السنوات الأخيرة وساهمت بشكل كبير فى رفع المكانة والسمعة الأكاديمية للجامعة بولاية نيويورك (Williams& Wendler,2020,55).

ورغم أهمية تطبيق هذه السياسة إلا أنها واجهت الكثير من الانتقادات ومنها عدم وجود معايير محددة للقبول والالتحاق بالجامعة، وهو ما أثر سلبيا على جهود الإصلاح في المدارس الثانوية، فالجامعة وفقا لهذه السياسة ترحب بجميع الطلاب بصرف النظر عن أدائهم فى المرحلة الثانوية، كما أنها توجب ضرورة التوسع فى التعليم العالى وفتح باب القبول بالجامعات بما قد يؤثر سلبا على أداء الطلاب فى الجامعة، وعليه فعملية القبول فيه ليست تنافسية، كما قد تؤدي إلى وجود مخرجات تعليمية ذات مستوى منخفض في بعض الأحيان.

ب- سياسة القبول الانتقائي: Selective Admission policy

يلتحق فيه الطلاب بالجامعة وفقًا لمجموعة من المعايير منها الإنجازات التعليمية السابقة والمعدل التراكمي للطالب في الامتحان النهائي في الشهادة الثانوية، بالإضافة إلى نموذج الكفاءة الذي يتم بموجبه التنبؤ بالأداء الأكاديمي المستقبلي للطالب، ويتم فيه قياس دوافع واهتمامات الطلاب، ومن مميزات هذا النظام تقليل معدلات الرسوب والتسرب ومن ثم زيادة كفاءة التعليم الجامعي، كما يعزز دوافع والتزام الطلاب نحو الدراسة، ويحقق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات والأعداد المطلوبة

لسوق العمل والإمكانات المادية والبشرية المتاحة في الجامعات، وعليه فإن هذا التوجه يشجع التنافس والحرية في اختيار نوعية التعليم الذي يتوافق مع قدرات المتعلمين في كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والشخصية والتعليمية (Reumer,,2010,6).

وفيما يلي تناول كلا النظامين بشيء من التفصيل:

1- نظام الانتقاء مع قائمة الانتظار:

يطبق هذا النظام في ألمانيا حيث يتم القبول بالجامعات من خلال مكتب قبول مركزي وفقا لمعدل الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في الشهادة الثانوية مع الأخذ في الاعتبار أقدمية الحصول على الشهادة، فالطلاب الذين لا يقبلون من أول مرة بالكليات التي اختاروها يتم قيدهم في قائمة انتظار للنظر في ترشيحهم للقبول في سنوات قادمة(Killgore,2009,470).

2- نظام الانتقاء على أساس اختبارات القبول:

يتم فيه تطبيق اختبارات قبول للطلاب لتحديد الأعداد التي يمكن قبولها في كل جامعة على ضوء القدرة الاستيعابية لها، وينتشر تطبيق هذا الاتجاه في أغلب الكليات الجامعية في العديد من دول العالم(محمد، 2020، 371).

ويرجع ازدهار الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية واحتلالها مركز الصدارة وفقًا للعديد من التصنيفات العالمية لتعدد وتنوع سياسات القبول بها تبعًا لأنظمة كل جامعة، فتوجد بها النماذج الكلاسيكية بالإضافة لوجود النماذج التجديدية كالجامعات الإفتراضية والجامعات المفتوحة، حيث جاءت جامعة ستانفورد الأمريكية ثاني أفضل جامعة على مستوى العالم وفقًا لتصنيف Quacquarelli Symonds (QS) عام 2021م ثم جامعة هارفارد الأمريكية (اللحيدان، 2021، 14).

ويمكن إجمال الشروط المؤهلة للالتحاق بالتعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي (McGrath& Henham,,2014, 325):

- المعدل التراكمي لتقديرات الطلاب في المرحلة الثانوية ويعد الشرط الرئيس للقبول.
- اجتياز امتحانات القبول التي تضعها كل جامعة وتتمثل في اختبارات التحصيل والاستعدادات التي يتم على أساسها المقارنة بين الطلاب، وهذه الاختبارات موضوعية ومقننة وتقيس الجوانب اللفظية والقدرات الحسابية والكتابية وتتنوع بين: اختبارات الاستعدادات المدرسية(Scholastic Aptitude Tests (SAT وهي اختبارات خاصة بالجوانب اللفظية والعددية والكتابية، ويؤديها الطلاب في السنة الأخيرة من دراستهم الثانوية وتعد أشهر الاختبارات التي يتم في ضوئها قبول الطلاب في أمريكا، والاختبارات التمهيدية للاستعدادات المدرسية Aptitude Test (PSAT)وهي اختبارات تقيس نفس الجوانب السابقة ويؤديها الطلاب في عامهم الدراسي قبل الأخير من دراستهم الثانوية تمهيدًا لاختبارSAT، بالاضافة إلى التقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة الثانوية عن طلابها، مثل توصيات مدير المدرسة أو المرشد الطلابي، وسجلات الطلاب في المدرسة الثانوية، والمقابلات الشخصية، واختبارات الميول والاتجاهات.

ويرجع اعتماد سياسات القبول في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية الحكومية والخاصة بشكل أساسي على الاختبارات وقياس استعداد الطالب وميوله للبرنامج الدراسي الذي يلتحق به إلى العديد من العوامل ومنها العوامل الاجتماعية، فالهجرة المستمرة إليها من مختلف أقطار العالم أدت إلى الزيادة السكانية وزيادة أعداد الملتحقين بالجامعات، كذلك التنوع الاجتماعي الكبير نتيجة تنوع الثقافات والديانات واللغات وهو ما يتطلب بدوره وجود أنظمة قبول شاملة تراعي مختلف هذه الجوانب، أما سياسيًا فنظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يعد نظاما جمهوريا فيدراليا، يقوم على فصل شبه تام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويمتد تأثير هذا الفكر ليجعل نظام التعليم نظامًا لا مركزيًا، وهو ما أدى بدوره إلى وجود أنظمة قبول تختلف من ولاية لأخرى ومن جامعة لأخرى، كما انعكس النظام الديمقراطي في الدولة على

اتسام الجامعات بالحرية الواضحة من خلال حرية الإدارة، وحرية الفكر، وحرية الدراسة والبحث، وحرية ممارسة مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل الجامعة (Massachusetts Department of Higher Education,2013,18).

وفي بريطانيا اتسم نظام التعليم بالرصانة والتخطيط المستمر الأمر الذي جعله يتفوق عالميًا، وأكسب الجامعات البريطانية سمعة علمية وعالمية، فهي تعد مرجعية لجامعات العالم، حيث تتنوع سياسات القبول بها تبعًا لتنوع تخصصات الجامعات ووضعها في مصاف الجامعات الأخرى (Office for national statistics,2019)

حيث يتطلب نظام القبول بالجامعات البريطانية أن يتقدم طلاب المدرسة الثانوية الأكاديمية (Grammar School) إلى امتحان لاجتياز المستوى العام في بعض مواد شهادة إتمام الدراسة الثانوية وفقًا للتخصص، ثم يتقدم لاجتياز المستوى الرفيع (Advanced Level) في مواد أخرى، ويختلف عدد المواد اللازمة للالتحاق بالجامعات وفقًا لما تتطلبه كل كلية وأقسام الدراسة بها، وتحاول هذه الامتحانات الكشف عن قدرات الطلاب ليس استنادًا إلى التحصيل فقط، بل يأخذ في الاعتبار القدرة الفكرية والعقلية الناقدة، كما تكشف أيضًا عن المهارات الواجب توافرها في الطلاب حتى يتسنى لهم النجاح والتفوق في الدراسة الجامعية، وهناك ثلاثة معايير تتبعها معظم الجامعات البريطانية كجامعة أكسفورد للحكم على صلاحية الطلاب للالتحاق بها وهي: نتائج امتحان المستوى الرفيع، والتقارير السرية التي يكتبها مديرو المدارس عن التلاميذ ثم المقابلة الشخصية، وملف خبرات الطالب(Quality Assurance Agency for Higher Education, 2015 ,17).

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في نظام القبول الحالي بالجامعات البريطانية ومنها العوامل السياسية وتتمثل في وجود نظام ملكي دستوري لتيسير شؤون

البلاد الداخلية جعل التعليم لا مركزيا يختلف من إقليم لآخر، ومن ثم فقد تنوعت نظم القبول بالجامعات تبعًا لتنوع الأقاليم واختلافها لتتناسب ورغبات واتجاهات الطلاب المختلفة، أما العوامل الاجتماعية فتمثلت في التنوع السكاني واختلاف الثقافات وتعدد الأقاليم وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، وهو ما أدى إلى وضع أنظمة مختلفة ومتنوعة للقبول بالجامعات البريطانية (Universities UK, 2018,17).

وفي أستراليا يشرف على اختبار القبول بالجامعات المجلس الأسترالي للبحوث التربوية Australian Council for Educational research (ACER) وهو هيئة غير ربحية مستقلة تقوم بإعداد اختبارات القبول في الجامعات، كاختبارات القبول بالكليات الطبية MSAT واختبار الالتحاق بكليات القانون ALSET (حسنين، 2019، 179).

ويتم القبول في الجامعات اليابانية وفقًا لمجموعة من المعايير، حيث يتم اجتياز اختبار قبول عام مشترك بين الجامعات يشرف عليه المركز الوطني للقبول بالجامعة National Centre Test for University Admissions ويسمى "اختبار المركز الوطني للقبول بالجامعة"، يقيس مزيجاً من المهارات والمعارف التي اكتسبها الطالب خلال سنواته الدراسية السابقة، بالإضافة إلى امتحانات قبول للجامعة نفسها(Henham McGrath,2014,69).

هذا ويتم فحص اختبارات القبول بالجامعات اليابانية من خلال عدة عمليات ضمانًا للجودة، تتم بشفافية تامة من خلال وسائل الإعلام مع إيضاح تام للأسئلة والإجابات بعد إتمام الاختبار، وتعد وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا الجهة المنوطة بالتعليم الجامعي باليابان، فهي المسئولة عن تنمية الشعب الياباني المبدع والمبتكر من خلال ريادة التعليم والتعلم مدى الحياة وتقديم العلوم والتكنولوجيا الشاملة (همام، 2017، 58).

وتؤثر العديد من القوى والعوامل على سياسات القبول في الجامعات اليابانية، فاليابان تعد من الدول المزدهرة اقتصاديًا منذ خمسينات وحتى سبعينات القرن العشرين

رغم قلة مواردها الطبيعية والذي يرجع إلى اعتماد اليابان على العنصر البشري واهتمامها بالتعليم، كما أثرت العوامل السياسية حيث كان نظام التعليم قبل الحرب العالمية الأولى يدار من خلال إدارة بيروقراطية ويقتصر على مجموعة من المؤسسات، إلى أن صدر عام 2004م تشريع نظام مؤسسة الجامعة القومية، ونشرت الهيئة المركزية للتعليم تقارير عن رؤية لمستقبل التعليم العالي في اليابان في ظل الديمقراطية، ومن هنا اتخذت الحكومة إجراءات لتحسين التعليم استجابة لهذه التوصيات ومنها مراجعة سياسات القبول في الجامعات، وأن يكفل الدستور الياباني مبدأ استقلال الجامعات متأثرًا بالجامعات الأمريكية بإعطاء مجالس الكليات سلطة اتخاذ القرارات ومنها تحديد الأعداد اللازمة للقبول بكلياتها وفقا لمعاييرها الخاصة، وعليه فقد تحول نظام الإدارة البيروقراطي الذي كان سائدًا قبل الحرب إلى اختبار قومي موحد على مستوى الدولة أكثر استقلالية في إداراته(Huang, 2018,115-106).

ج- سياسة القبول المختلط: Mixed Admission policy

يجمع هذا الاتجاه بين القبول المشروط والقبول المفتوح حسب الحاجة من التخصصات المختلفة في كل كلية، فقد توجد قيود وشروط للالتحاق ببعض الكليات مثل كليات الطب والأسنان والصيدلة ولا توجد هذه القيود والشروط للقبول بالبعض الآخر، ويرجع ذلك إلى رغبة الدول التي تطبق هذه السياسة في الحصول على خريج كفء نظرًا لدوره المؤثر في المجتمع، بالإضافة إلى ما تعانيه من عجز في أعداد أعضاء هيئات التدريس بهذه الكليات وعجز في الإمكانيات ومصادر التمويل بها، ومن الدول التي تطبق هذا الاتجاه فرنسا، والتي تنظم دراسة تمهيدية للتعليم الجامعي لمدة عام، ولا يسمح للطالب بالالتحاق بالدراسة الجامعية إلا بعد نجاحه في امتحان السنة التمهيدية وبعدها يتم توزيع الطلاب على التخصصات الجامعية وفق إمكانيتهم وقدراتهم واتجاهاتهم التعليمية (إبراهيم، 2017، 439).

كما تعقد السويد امتحان للقبول بالجامعات السويدية، وهو اختبار وطني لاختبار المعرفة والمهارات المتطلبة للالتحاق بالتعليم العالي وتم اكتسابها منذ المرحلة الإبتدائية إلى الثانوية، وتكون الجهة المسؤولة عنه هي الوكالة السويدية الوطنية للتعليم العالي لدعم تطوير وتقييم الاختبار، ويُجرى الاختبار مرتين في السنة، مرة في الربيع ومرة في الخريف وتبلغ تكلفته (450) كرونا سويديا لكل اختبار، ويستثنى منه طلاب العسكرية الذين يحق له الاختبار مجانًا(الجموعي، 2022، 2431)

د- **سياسة القبول الموجه: directed admission policy**

ويتم فيه وضع شروط القبول بناءً على احتياجات الدولة من الكوادر المطلوبة، وعلى فرص التوظيف المتاحة، ومن ثم ترتبط سياسات القبول وفقًا لهذا النموذج بالخطط التنموية الموجهة التي تضعها الدولة على أساس احتياجاتها الاقتصادية(سليمان،439،2017)، ومن ثم فهذا الاتجاه يسعى لإعداد وتنمية القوى العاملة في بعض التخصصات التي تمثل عجزا، وخفض القبول في التخصصات التي بها فائض في القوى العاملة.

ويتميز هذا الاتجاه بانبثاق سياسة القبول من السياسة العامة للدولة، وأن الأعداد المقرر قبولها يتوقف على الخطط الموضوعة مسبقًا، ففي بريطانيا يتقدم الطالب بطلب إلى لجنة القبول المركزي يحدد الدراسة التي يرغب فيها، ويتم فحص الطلبات واختيار الطلاب وفقا للأعداد التي يحددها مجلس الكلية في مختلف التخصصات، ووفقًا لعدد من المعايير والشروط منها خطة الجامعة التي يتم وضعها في ضوء خطة المجتمع.

وفي الأردن يحدد مجلس العمداء قبل بداية كل عام جامعي أعداد الطلاب الذين يتم قبولهم في كل كلية في ضوء احتياجات المجتمع الأردني وإمكانات الجامعات، بالإضافة إلى عدة شروط تتضمن أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها، ووجود لجنة أكاديمية لتوحيد معدل القبول بالجامعات الرسمية والخاصة وعقد اختبار موحد للقدرات لجميع الطلاب المتقدمين بطلبات الالتحاق بجميع التخصصات،

بهدف رفع مستوى التعليم وتحسين نوعيته بما ينعكس على كفاءة الخريج وسوق العمل، كما تقوم برفع معدلات القبول في التخصصات التي تتطلب دراستها مهارات أساسية بالتنسق مع الجامعة المعنية وتزويدها بأسماء الطلاب المرشحين للقبول في كل تخصص وقبل وقت كاف من عقد الامتحان، بعدها تقوم الجامعة المعنية بقبول العدد المقرر لكل تخصص من الطلاب الحاصلين على أعلى المعدلات في معيار المفاضلة(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022، 1).

أما في المجر فيتم تطبيق نظام للقبول بالمؤسسات التعليمية بعد إتمام الطالب سن الرابعة عشر، حيث تقوم المدارس بإجراء مقابلات مع الطلاب للقبول في المدارس الثانوية العليا، بحيث يكون أمام الطلاب ثلاثة مسارات من الدراسة هي الثانوية الأكاديمية والثانوية المهنية والتدريب المهني، والنوع الأخير لا يعطي شهادة الدراسة الثانوية التي تمثل شرطًا ضروريًا للالتحاق بالتعليم العالي، وهو ما يدفع أغلب الطلاب المتميزين أكاديميًا إلى اختيار المدرسة الثانوية الأكاديمية أو الثانوية المهنية ليتمكنوا من الالتحاق بالتعليم الجامعي(حسنين، 2019، 181).

ه- سياسة السنة التحضيرية :Preparatory year policy

يطبق هذا الاتجاه في بعض الدول للقبول بالجامعات، فهي تعد بمثابة سنة تأهيلية لإعداد الطالب للمرحلة الجامعية، وتتكون هذه السنة من فصلين دراسيين لإتقان اللغة الانجليزية، والرياضيات والعلوم، وعلوم الحاسب الآلي، ومهارات التفكير، ومهارات الاتصال وغيرها من المهارات التي تؤهله للتفوق في مجال دراسته الجامعية (زامل& الأكلبي، 2015، 434)، وتعد المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في هذا الاتجاه، بالإضافة لعقد عدد من الاختبارات التي يتولى المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي مهام إعدادها وتنفيذها، هذا ويتم القبول في السنة التحضيرية وفقًا لمسارين(أبو لبن، 2018، 5): حيث يتم القبول بالمقارنة بين الطلاب بناءً على الدرجة الموزونة التي يتم حسابها كالتالي:

-الدرجة الموزونة للسنة التحضيرية المسار العلمي(طلاب)= (نسبة الثانوية ×60%) + (درجة القدرات ×40%)

- الدرجة الموزونة للسنة التحضيرية المسار الأدبي(طالبات)= (نسبة الثانوية ×50%) + (درجة القدرات ×30%) + (درجة التحصيلي×20%).

وتم الأخذ بهذا الاتجاه في أربع كليات هي: إدارة الأعمال، والهندسة، والحاسب الآلي، والعمارة والتخطيط، واقتصرت في البداية على الطلاب دون الطالبات، وفي العام الدراسي 1429/ 1430 ه شملت المزيد من الكليات هي الطب، والأسنان، والصيدلة، والعلوم الطبية التطبيقية، والعلوم، والزراعة؛ كما تم تقديم البرنامج للطالبات إلى جانب الطلاب، وفي العام الدراسي 1432 / 1431ه تم تطبيق البرنامج على جميع كليات الجامعة وهي :الآداب، والتربية، والحقوق والعلوم السياسية، واللغات والترجمة، والسياحة والآثار، والنشاط البدني، ويحتوي البرنامج على أربعة أقسام أكاديمية كالآتي (المملكة العربية السعودية، 2010 ، 35):

1-مهارات اللغة الانجليزية: يتدرب فيه الطالب عمليا على مهارات اللغة الإنجليزية العامة والأكاديمية بهدف الوصول به إلى مستويات متقدمة في اللغة الإنجليزية ليحقق التواصل الفعَّال، واكتساب المهارات الأكاديمية في تخصصه، وبما يساعده على الاستعداد للاختبارت المعيارية العالمية مثل اختبار جامعة كامبردج العالمي IELTS.

2-**مهارات تطوير الذات:** يتدرب فيها الطلاب على المهارات الخاصة بتطوير الذات ليكونوا قادرين على النجاح أكاديميًا والمنافسة في سوق العمل، كما يهدف إلى تأهيل الطلاب عقليًا في مجال التفكير والتعلم والبحث، وانسانيًا في مجال الاتصال والتواصل، وبدنيًا في مجال الصحة واللياقة، وعمليًا في مجال ريادة الأعمال(زامل& الأكلبي، 2015، 434).

3-مهارات الحاسب الآلي: يتدرب فيه الطلاب عمليًا على مهارات استخدام الحاسب والمهارات التقنية التي يحتاجون إليها في حياتهم المستقبلية، ويمنح الطالب شهادة ICDL الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي بعد اجتيازه اختبارات المقرر.

4 **مهارات الرياضيات**: يهدف هذا القسم إلى إعداد الطالب في مجال الرياضيات ليتمكن من مواصلة دراسته المستقبلية، والإسهام في تكوين تفكيره الرياضي والمنطقي السليم الذي يساعده في حل المسائل والمشكلات، والمساهمة في تكوين اتجاهات إيجابية نحو تعلم الرياضيات(جامعة الملك سعود، 2010 ، 35) .

أما عن شروط القبول في المملكة العربية السعودية فتتمثل في:**اختبار القدرات العامة لخريجي المرحلة الثانوية:** بهدف تحقيق العدالة وتساوي الفرص في التعليم الجامعي، ويقدم باللغة العربية، ويقيس القدرة التحليلية، والاستدلالية لدى الطالب في جانبين :أحدهما لفظي(لغوي)والآخر كمي(رياضي)، و**الاختبار التحصيلي :** وهو اختبار خاص بخريجي المرحلة الثانوية الراغبين في الالتحاق بالكليات العلمية والكليات الصحية التابعة للجامعات، ويركز على المفاهيم الرئيسية في مقررات الرياضيات، والأحياء، والكيمياء، والفيزياء، واللغة الإنجليزية التي درسها الطالب في الثانوية العامة في السنوات الثلاثة، و**السنة التحضيرية**: ويلتحق الطالب بعدها بالكلية التي يرغب فيها بناءً على الاختبارات السابقة وهي عبارة عن سنة تمهيدية للتخصص الذي يرغب الطالب بدراسته(القرني، 2018، 7).

ومن ثم تعد السنة التحضيرية بالمملكة العربية السعودية تجربة جديدة وتوجه تعليمي فريد في إعداد الطالب الجامعي المسلح بالمهارة والمعرفة معًا.

كما يتم الأخذ أيضًا بنظام السنة التحضيرية في ألمانيا، حيث تتضمن سياسة القبول (الزامل، 2012، 7):

- شهادة إتمام الدراسة الثانوية التي تعد شرطا أساسيا للالتحاق، حيث تعتمد جميع الهيئات الأكاديمية الجامعية نتائج اختبار المستوى المتقدم Advanced

Placement (AP) كمتطلب ومعيار أساسي من متطلبات التأهيل والقبول بالجامعة، ويشترط أن يشمل السجل الأكاديمي للطالب (16)مادة دراسية تشمل اللغة الإنجليزية ودراسة لغات أخرى والرياضيات والعلوم بالإضافة إلى دراسة بعض المواد الأدبية، ويتم تحديد اختبار AP بناء على المواد التي درسها الطالب.

- اختبارات قدرات بعد الثانوية العامة للراغبين في الدراسة بكليات الفنون والموسيقى.
- السنة التحضيرية حسب التخصصات الدراسية المتاحة وتتم في كثير من الكليات والتخصصات المختلفة.
- التدريب العملي: حيث يشترط نظام القبول بألمانيا في كثير من التخصصات الدراسية مثل الهندسة والعلوم الطبيعية، أن يحصل الطالب على فترة تدريب عملي مرتبط بالدراسة، بحيث يقضي نصف مدة التدريب قبل البدء في الدراسة أو قبل أداء الامتحان.

يتضح مما سبق تنوع سياسات ومعايير القبول في العديد من الدول لتشمل معايير أكاديمية كالمعدل التراكمي واختبار القدرات العقلية والاختبارات التحصيلية والتدريبات العملية، ومعايير وشروط غير أكاديمية كالتقارير الشخصية للطالب وخطابات التوصية من قبل المعلمين، كما تتنوع سياسات القبول داخل الدولة الواحدة وفقًا لاحتياجات المجتمع، حيث تنبثق سياسة القبول من السياسة العامة للدولة كما تنبثق من فلسفة المجتمع وتسير وفقا لخطط التنمية.

الدروس المستفادة من الاتجاهات الحديثة في سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي:

انطلاقًا من أهمية سياسات القبول بالتعليم العالي والتي تسهم في رفع مستوى مخرجات التعليم الجامعي، إضافة إلى رفع كفاءة العملية التعليمية وتلبية احتياجات المجتمع من خريجيها، وأيضا انطلاقًا من زيادة أعداد الطلاب المتقدمين للالتحاق بالتعليم العالي وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم كل ذلك يتطلب ضرورة اختيار ووضع أسس واضحة للقبول يراعى فيها احتياجات المجتمع ورغبات الطلاب وقدراتهم وتلبية

احتياجات المجتمع من الخريجين في التخصصات المختلفة وفقًا لمتطلبات عملية التنمية الشاملة، وفي ضوء تنوع الاتجاهات الحديثة في سياسات القبول بالتعليم العالي في العديد من الدول فإنه يمكن استخلاص أهم الدروس المستفادة من تلك الاتجاهات فيما يلي:

- يمكن الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في تحسين سياسات القبول بالتعليم الجامعي المصري من خلال تطبيق نظام اختبارات الاستعداد والقدرات للقبول بالتعليم العالي.
- يتم تحديد عدد الطلاب في كل جامعة قبل إعلان البدء في القبول، كما يتم تحديد المعدلات المطلوبة والشروط لكل كلية ويختلف ذلك من تخصص لآخر.
- تعتمد جميع الدول على معدل درجات الطالب في الشهادة الثانوية.
- تجري بعض الدول اختبارًا بعد حصول الطلاب على شهادة الثانوية العامة ويطلق عليه اختبار قبول لاختيار أفضل الطلاب ويطبق ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان.
- تنظم بعض الجامعات بعض الاختبارات كاختبار القدرات مثل الجامعات السعودية.
- تفرض بعض الجامعات اجتياز سنة تمهيدية للتخصص الذي يرغب فيه الطالب وتعرف بالسنة التحضيرية كالسعودية وألمانيا وفرنسا حيث يقضي الطالب سنة تمهيدية للتخصص الذي يرغب فيه وإذا تم النجاح فيه يكمل في نفس المسار، أما إذا ثبت فشله يتجه لمسار آخر.
- ألا يكون مجموع الثانوية العامة هو الأساس وإنما ينبغي النظر في اتجاهات أخرى تتماشي والسياق المصري واحتياجات سوق العمل وفقًا لما تحتاجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تبني سياسات للقبول في التعليم العالي من شأنها زيادة نسب الملتحقين بمجالات العلوم الأساسية والتطبيقية التي يحتاجها سوق العمل في العصر الحالي، وتحديد

أعداد الطلبة في التخصصات المختلفة وفقًا لاحتياجات سوق العمل ووفقًا لاحتياجات المجتمع وخطط التنمية الشاملة.

- الاهتمام بالكيف فما الفائدة والعبرة بعدد وكم الخريجين الذين يتم تخرجهم من الجامعات ما لم يكونوا مؤهلين بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من خدمة المجتمع؟! وأيضا ما الفائدة والعبرة بكم الخريجين ما لم يكن سوق العمل بحاجة إليهم؟!.
- إعطاء مؤسسات التعليم العالي الحرية في وضع وصياغة لوائحها الداخلية سواء على مستوى الجامعة ككل أو على مستوى الكليات وذلك من خلال وضع تشريعات وقوانين واضحة للاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية للجامعات.
- يكون المنطلق الرئيس لتطوير سياسة القبول مرتبطًا بتفعيل الاستقلال الذاتي للجامعات المصرية بحيث تكون الجامعات قادرة على تحديد مصائرها في بناء سياسة جديدة تحقق العدالة الاجتماعية المبنية على الكفاءة.
- البحث عن مصادر بديلة للتمويل الحكومي وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الأجنبية بجذب الطلاب الدوليين، ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني، وتسويق خدمات الجامعة، والاستفادة من مخرجات البحث العلمي.
- تفعيل الشراكة بين مؤسسات الإنتاج والجامعات من خلال حصر فرص العمل المتاحة بالمؤسسات الإنتاجية وإمداد الجامعات بها للتخطيط لعدد المقبولين بالجامعات كل عام.
- مراعاة الأيديولوجيا السائدة في المجتمع فسياسة القبول وسياسة التعليم بشكل عام ينبغي أن تنبثق من ثقافة المجتمع وتكون معبرة عنها.

نتائج البحث:

خلص البحث من خلال إطاره النظري، إلى النتائج التالية:

- اتسام المجتمع المصري في ظل سياسات القبول الحالية بالتعليم العالي نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادي بوجود شرائح مختلفة في نسيجه يتلقى كل منها تعليما

مختلفا، مما أدى إلى وجود تباين في الاتجاهات والميول، ومن ثم فإن الإقرار بمجانية التعليم لن يكفل الآن تحقيق الديمقراطية التي تتطلب توافر العديد من العوامل منها عدالة القبول، وعدالة ظروف التعليم الداخلية وعدالة ظروف العمل بعد التخرج.

- يعد النظام الحالي من أفضل النظم لتحقيق العدالة في القبول في ظل طبيعة وثقافة المجتمع المصري وما يعانيه من المجاملة والمحسوبية والوساطة، ولكنه لا يصلح لأداء الغرض حيث الازدواجية في القبول، كما أنه لا يضع الطلاب في المكان المناسب، ولا يمكنه التنبؤ بأدائهم الاكاديمي.
- ساهمت سياسات القبول بعد ثورة يناير 2011 وما تبعها من تغيرات إلى ضعف تكافؤ فرص الالتحاق من جانب الطبقات الفقيرة وحصول الطبقات الغنية على خدمة تعليمية أعلى وفرص أكبر للالتحاق بكليات تمكنهم من الإلتحاق بسوق العمل والحصول على فرص مميزة تساعد بدورها على تكريس الطبقية والتقليل من فرص الحراك الاجتماعي، كما ساهمت هذه التغيرات في تدني مستوى الاخلاقيات والقيم في المجتمع المصري والمتمثلة في انتشار ظاهرة تسرب الإمتحانات والغش داخل اللجان وشراء الإمتحانات من أجل الحصول على أعلى الدرجات.
- تفرض الثورة التكنولوجية التي يشهدها العصر على الجامعات إدخال تخصصات وبرامج جديدة يتطلب الالتحاق بها توافر قدرات مادية ومهارية معينة تحول دون تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية حيث لا يقبل على هذه التخصصات إلا القادرين ماديا، ومن ناحية أخرى يؤدي إدخال تلك التخصصات مما يؤدي إلى إزدواجية في سياسات القبول.
- ضعف البنية التحتية الرقمية للمجتمع المصري وهو ما لا يفي باحتياجات التنمية الشاملة ويحول دون التحول الرقمي في سياسات القبول والتعليم العالي بصفة عامة، كما يزيد من التفاوت الطبقي وضعف العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري.

- كما أن الانفصال بين سياسة القبول بالتعليم الجامعي وخطط التنمية ظهر نتيجة عشوائية السياسة التعليمية حيث لا توجد سياسة تعليمية واضحة المعالم تكفل المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه تدني المستوى العلمي والمهني لمعظم خريجي التعليم الجامعي وضعف قدراتهم على التكيف مع المهن الجديدة في سوق العمل، والخلل النوعي بين مخرجات التعليم الجامعي والحاجات الفعلية من العمالة الجامعية.
- لابد من ربط سياسات القبول باحتياجات سوق العمل من الخريجين للمساهمة الفاعلة في التنمية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لرؤية مصر 2030 وربطها بإحتياجات التنمية الاقتصادية ، فالتركيز على تلبية الطلب الاجتماعي فقط دون مراعاة احتياجات سوق العمل الفعلي من الخريجين، كذلك قبول الطلاب بناء على معدل الثانوية العامة فقط، قد يسبب إخفاق الطلاب ، وضعف جودة التعليم العالي وضعف كفاءة مخرجاته .

المحور الخامس: سيناريوهات مقترحة لتطوير سياسة القبول في التعليم العالي في مصر

انطلاقًا مما أسفرت عنه الدراسة في جانبها النظري في تفسيرها ونقدها لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي في ضوء سياسات التعليم الثانوي وخطط التنمية والصورة الذهنية للطلاب عن المهن، وفي ضوء الاستعانة بمنهج الدراسات المستقبلية، وما يتضمنه من محددات تتعلق بأنماط الدراسات المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة، يمكن طرح رؤية مستقبلية تستند إلى عدة سيناريوهات وبدائل لسياسات القبول مع توضيح المسارات التي يمكن من خلالها تحقيق الرؤية المستقبلية.

ويعرف السيناريو بأنه" وصف موجز للأوضاع المستقبلية التي يمكن تحديدها من خلال التفاعل مع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوقت الحاضر، ومن ثم فهي قصص أو خطوط عامة لقصص حول مستقبلات ممكنة"(العربي، 2018، 14).

ومن ثم تتعدد – بالضرورة- السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية نظرا لما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات، وغياب اليقين، علاوة على صعوبات وتعقيدات التعامل مع المستقبل، وعليه فقد وضعت الدراسة ثلاثة سيناريوهات لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي، تضمنت السيناريو المرجعي أو الامتدادي، وسيناريو الانهيار، وسيناريو التحول الجوهري كما يلي:

(1) السيناريو الامتدادى أو المرجعي

يعد هذا السيناريو امتدادا منطقيا للتطورات الراهنة فى سياسة القبول بالتعليم العالي، أي أنها تعد استمرارا لهمينة وسيطرة المجلس الأعلى للجامعات على سياسات القبول متمثلة في مكتب التنسيق، ورغم صعوبة توقع حدوث تغيرات إيجابية وفقا لهذا السيناريو لتحسين سياسات القبول بالتعليم العالي المصري وتحقيق التنافسية بين الجامعات، إلا أنه يتميز بإمكانية تطبيقه فعليا لتوافر الظروف والفرص والسياقات المجتمعية التي ساعدت على وجوده.

أ- منطلقات السيناريو المرجعي أو الامتدادي

يستمد هذا السيناريو مساره المستقبلي من الواقع الحالي لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي، ورغم أهمية هذا السيناريو في الاستفادة من جهود الحكومة المصرية في محاولتها لتحسين سياسات القبول وتحقيق العدالة والشفافية، إلا أنه وفقا لهذه الرؤية الواقعية لسياسات القبول يتم إغفال قدرات الطلاب واستمرار تبعية الجامعات وتطبيق نظام مكتب التنسيق في توزيع الطلاب، كذلك الاعتماد على المجموع كمعيار أساسي للالتحاق بالجامعة، والاتجاه للتعليم الخاص وهو ما يضعف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويؤدي إلى تسليع التعليم، مع استمرار النظرة الدونية للتعليم الفني بأنواعه المختلفة.

ب – **السياقات المجتمعية للسيناريو الامتدادي:**

يتصف هذا السيناريو بمجموعة من السمات والسياقات المجتمعية التي تؤثر فى شكل سياسة القبول بالتعليم العالي، ومن أهم هذه السمات :

- ضعف استقلالية الجامعات والمعاهد عن الحكومة، وإرهاقها والضغط عليها بقواعد وسياسات وقرارات غير واضحة في اختيار وتوزيع الطلاب عليها.
- يتوافق هذا السيناريو مع فلسفة وأهداف التعليم العالي، ومن ثم فمن المتوقع تأكيده على استمرار الوضع القائم فى سياسة القبول بالتعليم العالي، واستمرار التحديات التي تواجهه مع غياب الاستعداد الكافي من قبل إدارة الجامعة بالتعامل الإيجابي معها .
- فى إطار هذا السيناريو من المتوقع السماح بزيادة أعداد الطلاب المقبولين بالتعليم العالي، لوجود سياسة ضمنية بأحقية كل طالب حاصل على الثانوية العامة بالالتحاق بالجامعة، مما قد يفوق الإمكانات المادية والبشرية الحالية للجامعة للتعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلاب بما قد يضر بجودة العملية التعليمية.
- استمرار الوضع الحالي لمكتب تنسيق القبول بالجامعة مع الاستعانة ببعض التقنيات الحديثة لتسهيل إجراءات القبول، ومن ثم هيمنة وسيطرة المجلس الأعلى للجامعات على سياسات القبول وضعف اشتراك المجتمع في عملية صنع هذه السياسات.
- تعد الحكومة المصرية الممول الأساسي للجامعات، وعليه فهي من تقوم بالتخطيط وفرض السياسات، واستمرار حصر دورها في تنمية البنية التحتية للمباني الجامعية والتوسع في الكم دون الاهتمام بالكيف بما قد يؤدي إلى إهدار الموارد الاقتصادية للجامعات دون تحديد أولويات وسياسات واضحة لمواجهة الزيادة فى أعداد الطلاب المقبولين، وهو ما قد يؤدي إلى تحللها تدريجيا من التزامها بمجانية التعليم عن طريق زيادة الرسوم الدراسية والخدمات.
- توافر ديمقراطية محدودة وتعددية مع استمرار تأثير بعض القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة في السلطة الإدارية لمؤسسات التعليم العالى.

ج – وصف مشاهد السيناريو :

يفترض هذا السيناريو استمرار الوضع القائم في سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي، وهيمنة مكتب التنسيق في عملية توزيع وقبول الطلاب، وقلة التمويل مع زيادة أعداد الطلاب بما قد يؤثر على إمكانات الجامعات المصرية وتصنيفها، وبما قد يقلل من فرصها في تحسين آلياتها وضعف قدرتها على استيعاب كل الأعداد المتقدمة، وفي ضوء ذلك يمكن تصور مشاهد هذا السيناريو على النحو التالي.

- يتولى المجلس الأعلى للجامعات وضع السياسة العامة للتعليم العالي المصري تحديد أعداد المقبولين بالكليات والمعاهد المختلفة، ويعد مكتب التنسيق هو الجهة المنوط بها استقبال رغبات الطلاب المصريين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، مع استحداث خدمة التقدم لمكاتب التنسيق عبر الإنترنت (وزارة التعليم العالي، 2008، 140)، كما يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي عدد الطلاب المتوقع قبولهم في كل كلية في العام الجامعي التالي من أبناء مصر أو الوافدين وفقا للمادة (74) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ويشترط قيد الطالب في الجامعة أو المعهد المصري أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقًا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات ووفقا للمادة (75)(جمهورية مصر العربية ، 2006، 69)، على أن تتولى كل كلية توزيع الطلاب على الشعب والتخصصات المختلفة وفقًا للقواعد الخاصة بها، كما تتطلب بعض الكليات اجتياز اختبارات قدرات ومقابلات كالكليات العسكرية والتمريض والتربية النوعية والتربية الرياضية (الدهشان ، 2015، 120)، ومن ثم استمرار مشكلة القبول في الجامعات المصرية باعتبارها مشكلة موسمية تبدأ عقب ظهور نتيجة الثانوية العامة وتستمر حتى نهاية الإجازة الصيفية وتسبب هما كبيرا للطلاب وأسرهم كما تشغل أجهزة الإعلام والرأي العام المصري.

- استمرار التخطيط العشوائي وتضارب القرارات لسياسات القبول بالتعليم العالي، بما قد يؤدى إلى ضعف تناسب مدخلاته مع إمكاناته المادية والبشرية.
- افتقاد سياسة القبول في الجامعات المصرية إلى الجانب الإرشادي والتوعوي للطلاب الراغبين في الإلتحاق بالتعليم الجامعي وأسرهم لمساعدتهم على اختيار نوع الدراسة والمهنة التي تناسب قدراتهم وميولهم واحتياجات المجتمع، وكذلك تبصيرهم بالفرص التعليمية والمهنية المتوفرة وتزويدهم بالمعلومات وشروط القبول ليكونوا قادرين على تحديد مستقبلهم آخذين في الاعتبار اشتراك أولياء أمورهم في اتخاذ هذا القرار(جمال الدهشان، 2015، 123).
- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بما قد يؤدي إلى زيادة الأعباء على الجامعات والمعاهد لتحديد ضوابط ومعايير عادلة للمفاضلة بين الطلاب في ظل محدودية قدرتها الإستيعابية وضعف إمكانياتها لتتناسب مع الإقبال الشديد عليها، كذلك تقييد حرية القبول تبعا لقواعد القبول الجغرافي .
- الاستمرار في الاعتماد على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية كأساس وحيد للقبول في التعليم العالي، والتي تتأثر بالعديد من العوامل مثل الظروف الأسرية وجودة المدرسة وفرص الحصول على الدروس الخصوصية وما يترتب عليه التوزيع غير العادل للطلاب وتجاهل قدراتهم، كذلك ضعف التنبؤ بأدائهم الأكاديمي والاعتماد على الامتحانات القومية كأساس للقبول مع محاولة إيجاد خيارات أخرى تدعم الاصلاحات المطلوبة للتعليم الثانوي وتستكملها بمعايير وآليات اختيار إضافية إما موضوعة مركزيا للتطبيق على المستوى القومي وإما مفوضة قوميا للاستخدام الاختياري حسب تقدير مؤسسات التعليم العالي(البنك الدولي، 2010، 164)
- غياب وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الشاملة قائمة على معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع بما يصعب وضع سياسات واقعية للقبول .

- غياب الشراكة والتفاعل بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تعد المستفيد الأكبر من مخرجات الجامعة.
- اتسام سياسة القبول المتبعة في الجامعات المصرية بالعمومية، فهي لا تراعي قدرات الطلاب وميولهم واتجاهاتهم نحو الكلية، ولا تتوافق ومتطلبات سوق العمل، كذلك ضعف قدرة الجامعات المصرية على تصميم امتحانات مقننة للقبول.
- استمرار التنافس الشديد بين الطلاب وانتشار الدروس الخصوصية أملا في الحصول على المجاميع المرتفعة التي تسمح للطلاب بالالتحاق بكليات القمة.
- تطبيق أنماط تقليدية بالتعليم (كالجامعة المفتوحة مثلا)، مع توسيع فرص القبول بالكليات والمعاهد من خلال فتح تخصصات جديدة لمواكبة التحديات العالمية.

د - معوقات تنفيذ هذا السيناريو :

يوجد عدد من المعوقات التى تحول دون تنفيذ هذا السيناريو ومنها:

- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة والتغير المستمر في احتياجات سوق العمل.
- ضعف العلاقة بين سياسة القبول بالتعليم العالي واحتياجات سوق العمل المصري من القوى العاملة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة أعداد الخريجين فى تخصصات لا تلبي احتياجات سوق العمل، ومن ثم تهميش دور الجامعة فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.
- مركزية التشريعات والإجراءات والهياكل التنظمية بالجامعات والمعاهد والتي تشكل عائقا أمام الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بمؤسسات التعليم العالي.
- ضعف استخدام الإدارة الجامعية للأسلوب العلمى في الإدارة خاصة فى ظل وجود قيم وتقاليد تكرس استخدام الأسلوب التقليدى؛ مما يؤدى إلى البطء فى معظم إجراءات القبول بالتعليم العالي وجمودها.
- غياب توافر الإرشاد والتوجيه الأكاديمي للطلاب منذ فترة إعدادهم بالمرحلة الثانوية.

كما يلاحظ أن هذا السيناريو لا يستطيع مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تواجه مؤسسات التعليم العالي في ظل تقليديته ومركزيته وضعف استخدامه للأساليب التكنولوجية الحديثة، ومن ثم ضعف قدرة الجامعات على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعى.

(2) سيناريو الانهيار

يعبر هذا السيناريو عن عجز النظام التعليمي والقائمين عليه عن الإصلاح والتطوير وانتشار ما يعرف بتسليع التعليم على نطاق واسع في ظل الضغوط والتناقضات الحكومية وانهيار مبدأ العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، فبالرغم من قدرة بعض الجامعات على النجاح النسبي في تحسين وتطوير أدائها واستيعاب جميع المتقدمين إليها، إلا أنها لا تستطيع الوفاء بخطط التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل، كذلك ضعف قدرتها على تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في المجتمع المصري، نتيجة انتشار الجامعات الخاصة والأهلية.

أ-منطلقات سيناريو الانهيار:

- تجاهل الحكومة لمطالب المجتمع الجامعي بإصلاح واقعه بزيادة التمويل وتحسين وضع أعضائه، وإغفال رغبات الطلاب وقدراتهم، ورفضها لحركات الإصلاح التي تقدمها بعض الجهات والحركات الفاعلة في المجتمع.
- التوسع غير المدروس في التعليم العالي بالاهتمام بالكم دون الكيف، واستمرار التوجهات الحكومية بكبت الحريات الأكاديمية لأعضاء المجتمع الجامعي.
- استمرار التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للمجتمع الجامعي .
- زيادة التغيرات والتوجهات العالمية بفعل العولمة مع استمرار هيمنة وسيطرة جامعات الدول المتقدمة من ناحية وتبعية المجتمع الجامعي المصري لها من ناحية أخرى.

ب-وصف مشاهد سيناريو الانهيار

يفترض هذا السيناريو اتجاه الأوضاع الجامعية والواقع التعليمي إلى الأسوأ، وتختلف مشاهد هذا السيناريو عن السيناريو المرجعي في الدرجة والشدة، ويمكن وصف أوضاع المجتمع الجامعي من خلال بعدين هما:

- **البعد الأول:** انصراف المجتمع الجامعي عن رسالة الجامعة وأهدافها لتحقيق مصالح شخصية، كذلك إهمال الواقع وإصلاحه وتغافل المسئولين عن تطوير سياسات القبول، ونقص الاعتمادات المالية، وسيطرة الدولة على الجامعة، وسيادة الرشوة والمحسوبية.
- **البعد الثاني**: زيادة التدخل الخارجي في شئون الجامعات المصرية وانتشار الجامعات الخاصة والأجنبية، ومن ثم إتاحة التعليم لمن يقدر ماديا وليس من يستطع في ضوء قدراته وإمكاناته.

(3) السيناريو الإصلاحى (سياسة القبول المتوازن)

يتضمن هذا السيناريو حدوث نقلة نوعية اقتصادية وتكنولوجية وسياسية في المجتمع المصري، كما يتضمن حدوث إصلاحات في الواقع التعليمي الجامعي وتغيرات جذرية وتعديلات إصلاحية لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي.

أ- منطلقات السيناريو الإصلاحي: ينطلق هذا السيناريو من

- التحديات التكنولوجية التي تواجهها الجامعات المصرية والمتمثلة في ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات وما نتج عنها من تغير في احتياجات سوق العمل وظهور مهن جديدة تتطلب معارف ومهارات متقدمة وكذلك اندثار مهن أخرى قديمة لم يعد المجتمع في حاجة إليها.
- مواكبة خطط التنمية المجتمعية والاهتمام بالتعليم الفني ووضعه على قائمة خطط الإصلاح.
- إعطاء أولوية لقدرات وميول الطلاب، والإيمان بقدرة الشباب على تحقيق التنمية المجتمعية إذا ما تم استثمار طاقاتهم وقدراتهم الاستثمار الأمثل.

- تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع بتوافر المصداقية والشفافية والتنوع في الاختبارات التي تقدم للطلاب.
- زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، مع تطبيق اللامركزية في إدارة الجامعات واستقلالها عن الحكومة.

ب – **السياقات المجتمعية للسيناريو الإصلاحي** : فى إطار هذا السيناريو من المتوقع:

- التجديد في سياسة القبول الحالية بالتعليم العالي باستنباط نماذج ووضع معايير جديدة للقبول بإجراء اختبارات قبول موحدة على مستوى الجامعات المصرية على أسس علمية، تتوفر فيها عناصر الصدق والثبات والموضوعية، وتساعد على وضع الطالب في التخصص المناسب.
- ربط سياسة القبول بالتعليم العالي باحتياجات التنمية الفعلية للمجتمع المصري .
- إتاحة الفرصة لمؤسسات الانتاج والصناعة والمؤسسات المدنية للمشاركة في رسم سياسة القبول بالتعليم العالي وربطها باحتياجات تلك المؤسسات من القوى العاملة .
- استمرار معدلات النمو السكانى فى مصر فى الارتفاع، ومن ثم زيادة أعداد المتقدمين للالتحاق بالتعليم العالي، وزيادة الحاجة للإنفاق عليه بدرجة قد يصعب معها استمرار الدولة فى تلبية هذه النفقات.
- مشاركة المؤسسات الاجتماعية والإنتاجية في إدارة وسن القوانيين والتشريعات التي تسهم في تطبيق سياسة القبول الانتقائي لتحسين نوعية التعليم العالي وجودته، وتعمل على إزالة العوائق التي تحول دون تطبيق سياسة القبول المتوازن.
- تغير خصائص سوق العمل وتطور احتياجاته بما يستدعي تحسين مستوى خريجي التعليم الجامعي المصري وتطوير كفايتهم ومهاراتهم بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

- ايجاد نوع من التوازن بين التكلفة والعائد عن طريق محاولة تجنب قبول الطلاب في تخصصات لاتتفق ورغباتهم .
- سيادة مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في المجتمع، بتطبيق اختبارات تتسم بالموضوعية والشفافية، كذلك الاعتماد على أكثر من معيار لقبول الطلاب بالجامعات والكليات والتخصصات المختلفة، بحيث تجمع تلك المعايير بين رغبة الطالب والإمكانات المتاحة بالمؤسسة لتقديم تعليم جامعي تتوافر فيه معايير الجودة والإتقان، حيث أكدت الكثير من الدراسات أن اعتماد مصدر أو معيار واحد لاتخاذ قرار القبول بوصفه مصدرا غير مشكوك فيه يعد أمرا غير ممكن.

ج – وصف مشاهد السيناريو :

يستند هذا السيناريو إلى مجموعة من المشاهد من أهمها :

1- **استشراف مستقبل سوق العمل**: بإجراء دراسات دورية من قبل الجامعات بالتعاون مع مراكز الإنتاج والخدمات لتحديد الأعداد المقترح قبولها بمؤسسات التعليم العالي والتي تتناسب مع خطط التنمية الشاملة بالدولة وإنشاء جامعات ومعاهد وتخصصات تتواءم مع مهن ووظائف المستقبل تجنبا للإهدار المادي والمعنوي.

2- **تطبيق نظام السنة التحضيرية أو التمهيدية** وتتكون من فصلين دراسيين يتم فيها قبول جميع الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة في أربع مسارات أكاديمية (طبية- هندسية- علمية- إنسانية) بحيث يكون التحاق الطلاب بالكلية بدءا من السنة الثانية بعد اجتياز السنة التحضيرية، على أن يتم فيها إعداد الطالب :

- **علميا**: بتعريف الطلاب المقبلين على الانتقال للمرحلة الجامعية بنظم القبول الجامعي وفرص العمل المتاحة في مختلف المؤسسات والتي تتوافق واحتياجات

الدولة من التخصصات، وشرح طبيعة ومتطلبات الدراسة في كل كلية وإرشادهم إلى أفضل الكليات والتخصصات التي تتناسب وقدراتهم وتتوافق مع رغباتهم.

- تقديم إحصائيات وبيانات علمية موثقة حول سوق العمل، فهناك العديد من العاطلين عن العمل في تخصصات معينة كالطب والهندسة بسبب وجود وفرة كبيرة من خريجي هذه الكليات في سوق العمل(جرو، 2017، 122)، رغم أنه ما زال حلما يراود العديد من الطلاب نتيجة ما تكون لديهم من صورة ذهنية عن المهن منذ صغرهم
- الاهتمام بمجال ريادة الأعمال التي تعد جزءاً أصيلاً من المعرفة الإنسانية، منهجاً وأسلوباً للإترتقاء بالعملية التعليمية ومخرجاتها، بما يؤدي إلى تأصيل ثقافة الابتكار وتطوير معارف الطلاب، وعدم مصادرة رغباتهم في دراسة تخصصات معينة كالعلوم الإنسانية، لأن كل تخصص دراسي يحمل فرص تطور أكاديمية ووظيفية، كما أن المجتمع بحاجة لأبنائه في جميع التخصصات الدراسية، ولا يجب قياس الأمور دوماً بمنطق المنفعة والربحية
- الاهتمام بتدريب الطلاب على إتقان مهارة اللغة الإنجليزية، والرياضيات، وعلوم الحاسب الآلي، ومهارات التفكير والبحث العلمي، ومهارات الاتصال وغيرها من المهارات التي تؤهله للتفوق في مجال دراسته الجامعية.
- **نفسيا**: بتخصيص برامج لتوعية الطلاب المرشحين للقبول بالجامعة بأهمية التخصصات الفنية والحرفية، مع التوسع في إنشاء معاهد فنية تأهيلية تتراوح مدة الدراسة بها من عام إلى عامين دراسيين لتأهيلهم لسوق العمل وفقاً لمتطلباته، كذلك تطبيق مقاييس مقننة معدة من قبل مراكز متخصصة بكل جامعة لتعرف رغبات الطلاب وميولهم الدراسية، لمساعدة الطلاب على اختيار التخصص المناسب.
- **مهاريا واجتماعيا**: بالتوجيه المهني الذي لا يقتصر على هذه السنة فقط وانما يستمر طوال فترة دراسته الجامعية وبعد تخرجه باعتبار هذا التوجيه عملية مستمرة ودائمة تأخذ منحنيات متعددة تختلف من فترة لأخرى وفقا للتطورات العلمية والحياتية

والتقنية والتكنولوجية ووفقا لتطورات الأعمال والمهن وأهميتها وحاجة المجتمع إليها، كذلك ضرورة إرشاد الطلاب للتنسيق بين اختيار التخصص والتخطيط لمهنة المستقبل بما يلائم قدراتهم الذاتية وميولهم ورغباتهم، وتعريفهم بالتخصصات الأكاديمية المتاحة وبيان أهميتها ومجالاتها (خطابية ، 2009، 194)، كذلك **تنمية مهارات الطالب الذاتية والوظيفية بتدريبه** على استخدام المنهجية العلمية والنقد الفكري والتحليل الموضوعي، والتواصل الفعال مع الآخرين، ليصبحوا قادرين على الالتحاق بسوق العمل بكفاءة عالية.

- توعيتهم بضرورة تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي في كل من العلوم الطبيعية والإنسانية، فالعلوم الطبيعية تعد السبيل نحو التقدم التقني والتكنولوجي أما العلوم الإنسانية والاجتماعية فهي أداة التخطيط لعمليات التنمية البشرية والاجتماعية ومحركا أساسيا لكافة عمليات التغير الاجتماعي ومركز للحركات الاجتماعية(أبو الحديد،2019، 204)، فكل منهما لتنمية المجتمع وتطويره، فلا يوجد تخصص أفضل من الآخر فالطالب هو من يصنع الفرق ببراعته وقدرته على التميز والإبداع في التخصص الذي اختاره.
- توعية الطلاب بأن هناك اختلافا بين التخصصات، فبعضها يملك مسارا وظيفيا واضحا، والبعض الآخر يتطلب مهارة وقدرة على الإبداع لبناء المستقبل المهني، كما أن هناك أكثر من تخصص يناسبه، فكفاءة الطالب تؤهله إلى أكثر من تخصص، وأن اختيار التخصص لا يعني بالضرورة اختيار مهنة المستقبل، وإنما هو فرصة لاكتشاف الذات وتعرف نقاط القوة، ومن ثم تحديد الوظيفة المناسبة، فقد ينهي الطالب دراسة الطب ويسلك درب الإعلام ليتولى تقديم برنامج يهتم بمجال الصحة، أو يهتم بالعمل في إدارة المنشآت الصحية، كما أن التخصص الذي يختاره الطالب قد لا يكون نهائيا، فمن الممكن أن يغير التخصص للحصول على فرصة أفضل، المهم أن يكون قرار التغيير بوعي عميق وأسباب منطقية بعيدا عن التسرع، كما أن

اختيار تخصص ما لا يعني بالضرورة الابتعاد عن التخصصات الأخرى فالجمع بين تخصصين أمر ممكن إذا امتلك الفرد القدرة على التوفيق بينهما، فكم من طبيب شاعر ولغويّ.

3- **اعتماد اختبارات مقننة لاجتياز السنة التمهيدية:** يتوافر فيها عناصر الصدق والثبات والموضوعية يتم تصميمها من قبل الجامعات وتقيس مختلف الجوانب العلمية والنفسية والمهارية والاجتماعية، تساعد على وضع الطالب في التخصص المناسب، يتم بعدها توزيع الطلاب وفقا لمجموع اعتباري في ضوء مجموع درجاتهم في الثانوية العامة ودرجاتهم في السنة التمهيدية، فلا يمكن إلغاء التفوق التحصيلي في الثانوية العامة أو إسقاطه رغم ما يوجه إليه من نقد لأنه سيظل المقياس الوحيد العادل والفعال للتنبؤ بمستوى الطالب في الجامعة، إلا أنه بالاعتماد على المجموع الاعتباري يتحقق للطالب فرص أوسع للقبول بالجامعة واختيار نوع التخصص المناسب، كذلك يقلل المجموع الاعتباري من الهدر التربوي بوضع الطالب في تخصص لا يناسبه، كما يقلل من فرص الطلاب الحاصلين على درجات عالية في الثانوية العامة بالغش أو بأي وسيلة غير مشروعة لاعتمادها على أكثر من معيار للاختيار، كقياس المهارات الذهنية ومهارات التفكير في نطاق من السياقات المألوفة والأقل شيوعا والتي لا تتطلب معرفة خاصة بمادة معينة ولا تستجيب بسهولة للإجابات التي يتم التدريب عليها وتمثل أساس صناعة الدروس الخصوصية، ومن ثم فهي تعتمد إلى حد كبير على قدرات الطالب واستعداداته وتقلل من تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، كما تقلل من تأثير الوساطة والمحسوبية، ومن ثم المساهمة في الاختيار والتوزيع العادل قدر المستطاع على الكليات المختلفة، كما أنه بهذه الوسيلة يساعد على تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم ولكن في ضوء قدرات الطالب العقلية والمهارية والنفسية

د - المعوقات المتوقعة أمام تنفيذ هذا السيناريو :

يواجه تنفيذ هذا السيناريو عددا من المعوقات منها:

- قصور وجود بيانات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة من خريجي كليات الجامعة التي يتطلبها سوق العمل .
- ترسخ بعض المفاهيم والقيم السلبية حول مستويات خريجي المعاهد التقنية والتي تسهم في عزوف أصحاب العمل عن توظيفهم بما قد يؤدى إلى زيادة نسبة البطالة بين خريجيها.
- ضعف توافر الإمكانات المادية والبشرية والمباني الجامعية المزودة بأحدث وسائل التكنولوجيا الواجب توافرها لإعداد خريج متميز في ظل التحولات والتكتلات الاقتصادية المعاصرة.
- عدم مناسبة بعض التخصصات الحالية لخريجي بعض كليات الجامعة لاحتياجات التنمية الشاملة بالمجتمع المصري .
- قلة المخصصات المالية لإجراء الاختبارات والمقاييس المقننة اللازمة لقبول الطلاب.
- تخوف بعض مؤسسات المجتمع المدني والشركات من المساهمة في تمويل التعليم العالي.

ويلخص الشكل التالي السيناريو الإصلاحي لتطوير سياسات القبول بالتعليم العالي:

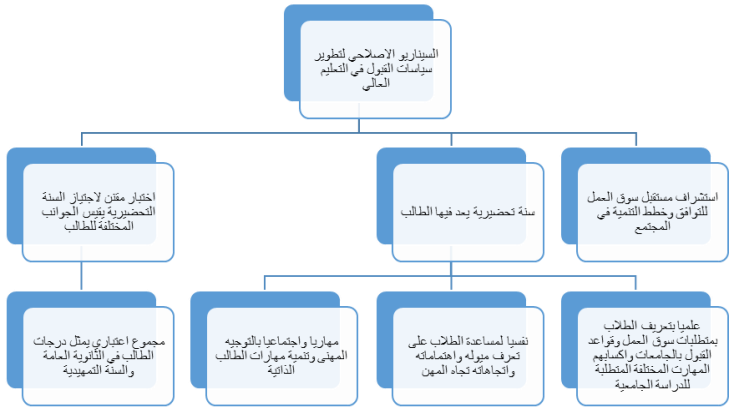

شكل (3)السيناريو الإصلاحي لتطوير سياسات القبول بالتعليم العالي

المصدر: إعداد الباحثتين

يتضح من خلال السيناريوهات السابقة أن أفضل سيناريو يمكن الأخذ به لتطوير سياسة القبول بالتعليم العالي هو تطبيق السيناريو الإصلاحى والذي يعد سيناريو وسيط بين السيناريو الامتدادى وسيناريو الانهيار، فهو يحاول تحقيق التوازن بين سياسة الكم المتمثلة فى قبول عدد كبير من الطلاب بالتعليم العالي (القبول المفتوح) وبين سياسة الكيف المتمثلة فى اختيار وانتقاء افضل العناصر الطلابية للالتحاق بالجامعات والمعاهد (الانتقائى)، وهو ما أكدتهً نتائج العديد من الدراسات بأن سياسة القبول المتوازن تعد أنسب البدائل لسياسة القبول المقترحة بالتعليم العالي.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو الحديد، فاطمة على(2019)، بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في اختيار الطالبات دراسة العلوم الانسانية أو الطبيعية- دراسة ميدانية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الفيوم، عدد(30)، يوليو.

أبو لبن، فؤاد بن عبد العزيز (2018): السنة التحضيرية في جامعة المؤسس" الواقع والمأمول"، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

أحمد، مصطفى أحمد شحاته(2016): تحليل بعض جوانب سياسة التعليم الثانوي في مصر على ضوء مبدأ العدالة الاجتماعية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس،كلية التربية جامعة المنيا، المجلد (31)، العدد(4)

بن كعكع، ليلي & بوثلجة، الحسين(2016): أثر محددات اختيار التخصص الجامعي على تخطيط المسار المهنى للطالب الجزائري: الواقع والتطلعات، فعاليات الملتقى الوطنى حول: تشخيص واقع الطالب الجامعي، مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر، المجلد(2)، العدد(6).

الباز، أحلام (2008): تقويم الأوراق الامتحانية للثانوية العامة، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة.

البنك الدولي وآخرون (2010)، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية- التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعميرOECD.

البهنساوي، ليلى(2018): المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل- دراسة على عينة من الخريجين بالحضر، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (78)، العدد(1).

جرو، حميدة (2017)، العامل المؤثرة في اتخاذ القرار المهني: دراسة مقارنة لبعض الكليات ومعهد الرياضة بجامعة بسكرة الجزائر، مجلة علوم التربية الرياضية، كلية التربية الرياضية، جامعة بابل، مج(10)، ع(7).

جمهورية مصر العربية (2006): قانون تنظيم الجامعات، المادة (74) ، الطبعة (24)، وزارة التعليم العالي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

الجموعي، عطاف إبراهيم (2022): تطوير نظام القبول الجامعي بالجامعي بالجامعات السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية ، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر، العدد (29).

حسنين، رضا سميح أبو السعود علي (2019): تطوير نظام القبول بالجامعات الحكومية المصرية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، الأكاديمية العربية لعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد (19).

الحضيف، فهد صالح& السلامة، رؤى علي(2022): واقع قدرة الجامعات السعودية على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج، العدد (11).

حنفي، محمد طه (2009): استقلال الجامعات وفعالية إداراتها دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، مجلة دراسات تربوية وجامعية، المجلد (15)، العدد (2).

خطابية، يوسف ضامن(2009)، التوجهات المهنية عند الشباب الجامعي: دراسة ميدانية في الاردن، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد (2)، عدد(2)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

خنجر، هاشم فرحان & مهدي، أريج حازم(2023): الاختيار المهني وعلاقته بتقدير الذات لدى طلبة المرحلة الاعدادية، مركز البحوث النفسية، العدد(28)، الجزء(2). derieved from https://www.iasj.net/iasj/pdf/aa1d61e832917fd3 accessed on 2023.

الدهشان، جمال علي خليل (2015): رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، مجلة نقد وتنوير للدراسات الإنسانية ، مركز نقد وتنوير،العدد (2).

روماني، كريم (2021): وزير التعليم يعلن تفاصيل امتحانات الثانوية العامة بالنظام الجديد، جريدة الوطن، تاريخ الدخول على الموقع 2023/1/2م، متاح على http://www.elwatennews.com

الزامل، محمد بن عبد الله (2012): قدرة معاييرالقبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطالب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، مجلة رسالة الخليج العربي- السعودية، المجلد (126) ، العدد (157).

زامل، محمد عبدالله & الأكلبي، عبدالله محمد عبدالله (2015): تحقيق مسار الكليات الإنسانية في السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد (29).

زايد، منال& طيبوش، هاجر(2019): العوامل المؤثرة في اختيار التخصص لدى الطالب الجامعي دراسة ميدانية لطلبة السنة أولى جامعي – قطب تاسوست، مذكرة مكملة لنيل رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي- تاسوست.

زرقون، عبد الرحمن محمد& جمعة، عمر صالح محمود(2021): ميكنة أنظمة القبول التقليدية ودورها في تحسين جودة مدخلات مؤسسات التعليم العالي، مجلة جامع سيما للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد(20)، العدد (3).

زيتون، محيا (2005): التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

سالمان، علي أحمد محمد(2013): دراسة مقارنة لنظام التعليم الثانوي في كل من ألمانيا وأستراليا وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، ص 143

سليمان، شاهر خالد (2016) .الصدق التنبؤي لمعايير القبول ومقررات السنة التحضيرية بالمعدلات التراكمية للطلبة بالكليات في جامعة تبوك، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، الأردن، المجلد (36) ، العدد (2).

سليمان، هناء إبراهيم إبراهيم (2017): تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد (36).

سليمان، سعيد جميل (2001): تهيئة طلاب التعليم الثانوي لعالم العمل: دراسة استكشافية في ضوء خبرات بعض الدول، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

شبيلي، بلقاسم& قنيفة، نورة(2020): رأس المال البشري... مدخل لبناء التنمية قراءة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد (7)، العدد (1).

شحاته، حسن & النجار، زينب (2003): معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

شريف، محمد محمد (2012) : استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والإعلانات العالمية، المجلة التربوية، كلية التربية بسوهاج ، العدد (32).

الصعيد، سلمى فضل صعيدي (2004): التربية القانونية، دار فرحة للنشر والتوزيع، المنيا.

صقر، ولاء& جوهر، دعاء (2015): دراسة مقارنة للتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد (3)

عبد الموجود، محمد عزت (2004): هيكلية التعليم الثانوي وإنعكاساتها علي التعليم العالي في العالم العربي، المجلة العلمية بكلية التربية بدمياط، العدد (46)

العربي، محمد (2018): بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

عزاز، رشيد،& الرياحي، ملكة(2021)، اختيار التخصص الجامعي والرؤيا المستقبلية لدى الطلبة الجامعيين في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث،العدد (3)، المجلد (9) .

عمادة السنة التحضيرية(2020): دليل السنة التحضيرية، جامعة الملك سعود، تاريخ الدخول على الموقع 2022/9/26م، متاح على https://cfy.ksu.edu.sa/ar

عمار، رضوى (2014): التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مجلس الوزراء،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالقاهرة.

عوض، محسن (2023)، رؤية التنمية في مصر بين المفهوم المتطور للتنمية والاستراتيجيات الدولية والإقليمية، دراسات في حقوق الإنسان، من https://hrightsstudies.sis.gov.eg .

عياد، فاطمة مصطفى أمين(2016): الأوضاع المجتمعية وأثرها على التعليم الأساسي في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (39)، الجزء (1).

عيد، أيمن عادل(2016): بناء وتنمية الجامعات الريادية: مدخل القدرة التنافسية المستدامة كنظام، المؤتمر السعودي الدولي لريادة الأعمال، جمعية ريادة الأعمال بالتعاون مع جامعة الملك سعود، الرياض

غانم، يوسف & قيسيه، زياد،(2015)، تحديد العوامل المؤثرة على: اختيار الطلبة لتخصصاتهم في جامعة بوليتكنك فلسطين ورغبة الطالبات في الخروج من سوق العمل الفلسطيني، من http://test.ppu.edu/handle/123456789/206 في 2023.

غنايم، مهنى محمد إبراهيم غنايم (2022): قراءة في نتائج الثانوية العامة2022 وموؤشرات القبول بالجامعات المصرية، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، المجلد (5)، العدد (4)

فليه، فاروق عبد& الزكي، أحمد عبد الفتاح (2004): معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

قاسم، مصطفى محمد عبد الله (2021)، سوق العمل أهدر جودة التعليم دراسة نقدية لخطاب عدم مواءمة المخرجات التعليمية لاحتياجات سوق العمل في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية، المجلد (31)، العدد(4)، الجزء(2).

القرني، حواء بنت محمد بن علي (2018): تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلة لعربية للعلوم ونشر الأبحاث بالسعودية، المجلد (2)، العدد (20).

اللحيدان، سندس صالح (2021): نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة: دراسة مقارنة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث ، العدد (18)، المجلد (5).

مجلس السكان الدولي (2012): التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟، تحرير أسماء البدوي، القاهرة

مجلس الشعب (2004): تقرير عن حالة التعليم في مصر، مستوى الثقافة والوعي العلمي لدى طلاب المرحلة الثانوية، القاهرة، مطبعة مجلس الشعب.

محمد، سعاد إبراهيم سليمان(2018)، المتغيرات الإجتماعية المؤثرة في اختيار الطالب للتخصص الجامعي دراسة حالة بجامعة النيلين كلية الطب والآداب، بحث تكميلي

لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع URI: http://hdl.handle.net/123456789/12264

محمد، فاطمة السيد صادق (2020): تطوير سياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي ، مجلة كلية التربية ببنها، العدد (122)، المجلد (4).

محمود، سالي عبد التواب (2019): دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان ، المجلد (25)، الجزء (2).

محمود، حنان عبد الستار & خليل، سحر عيسى محمد(2021): تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية على ضوء خبرات بعض الدول، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية بالفيوم، المجلد (15)، الإصدار(11).

مرعي، إيمان(2023)، التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مايو https://acpss.ahram.org.egx .

مسعود، عماد& الكور،لما(2015)، العوامل المؤثرة في اختيار الطلبة العرب للجامعات الاردنية، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)،العدد (5) المجلد(29).

المسهلي، أمة الله دحان & مطهر، محمد محمد & الطوخي، هيثم محمد (2015): تطوير سياسات القبول بالتعليم العالي في ضوء معايير الجودة ، دار غيداء للنشر، عمان.

مصطفى، محمد (2018): سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الأزمة والحل، المفوضية المصرية للحقوق والحريات.

المملكة العربية السعودية(2010): دليل جامعة الملك سعود، إدارة الاحصاء والمعلومات.

المنتدى الإستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية(2022)، منظومة التحول الرقمي في مصر في ضوء رؤية 2030 مؤشرات التحول الرقمي .السياسات وفرص التعزيز 11يونيو, متاح على https://draya-eg.org تاريخ الدخول 2023.

المنعم، فهد بن محمد العبد (2016): سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير: دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس،المجلد (40)، العدد (2).

نجيب، كمال (2008): حق المواطن المصري في التعليم في عصر الليبرالية الجديدة، (الحق في التعليم رؤى وتوجهات، المركز القومي للبحوث التربوية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي ، القاهرة.

نصار، سامي (2008): قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة " أفاق تربوية متجددة، ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة الطبعة الثانية.

الهلالي، الهلالي الشربيني (2007): التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

همام، إيمان أحمد حسن(2017): سياسات قبول الطلبة بالتعليم الجامعي وعلاقتها بالاستقلال الذاتي للجامعات : دراسة مقارنة في كل من فنلندا واليابان مصر، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، العدد(38).

الهيئة العامة للاستعلامات(2022)، آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، 16 يونيو، من https://www.sis.gov.eg/Story تاريخ الدخول 2023.

وزارة التربية والتعليم(2012): قرار وزاري رقم (88) بشأن نظام الدراسة والامتحان لطلاب الصف الثالث الثانوي العام.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2022): قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018 وتعديلاته بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (2022/272م).

وزارة التعليم العالي(2006)، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات، الطبعة (24) المعدلة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، جمهورية مصر العربية

وزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية(2008) : سياسات القبول بالتعليم الجامعي، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم الجامعي، المجلد (2)

يونس، مجدي محمد(2015): رؤية نقدية لوضاع التربوية الراهنة في مصر، مجلة نقد وتنوير، ع(1)، مايو من http://tanwair.com/wp-content/uploads/2015 2023.

ثانيا:المراجع الأجنبية

Abdel Tawab, Eman Mahmoud(2019), AExploring higher education policy reforms in different contexts: A comparative study of Australia, Canada and Egypt.comparative study of Australia, Canada and Egypt, American University in Cairo, AUC Knowledge Fountain Theses and Dissertations Student Research.

Ahmed, Hanaa Ouda Khadri (2015), Strategic Approach for Developing World-Class Universities in Egypt, Journal of Education and Practice, Vol.6, No.5.

Alemu, S. K. (2018, December). Meaning, idea and history of university/higher education: Brief literature review. In FIRE: Forum for International Research in Education ,Vol. 4, No. 3.

Amira, Mohamed(2017), Higher Education And Development In Egypt, The African Symposium (TAS) journal Volume 16, issue 1.

Crowther, Philip; Briant, Sarah. (2021). Predicting Academic Success: A Longitudinal Study of University Design Students. International Journal of Art & Design Education, Vol .40, No. 1.

Didriksson, Axel(2018), The new agenda for the transformation of higher education in Latin American, Global University Network for Innovation(GUNI), https://www.guninetwork.org .

Eli ,Taleb Bilal & Hamou, Lalla Aisha Sidi (2022), Investigating The Factors That Influence Students' Choice Of English Studies As A Major:The Case Of University Of Nouakchott AL-Aasriya, Mauritania, International Journal of Technology, Innovation and Management (IJTIM), Vol.2, Issue.1.

Emaikwu, S. O. (2012). Assessment of the Impact of Students' Mode of Admission into University and their Academic Achievement in Nigeria. International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development,Vol. 1, No.3.

Huang, F. (2018). Higher education financing in Japan: Trends and challenges. International Journal of Educational Development, Vol.58.

Killgore, L. (2009). Merit and competition in selective college admissions. The Review of Higher Education, Vol.32,No.4.

Kotler, P., & Murphy, P. E(2012) .Strategic planning for higher education، journal of higher education, Vol,52,No.5.

Lee, J. S. (2014). The attainability of university degrees and their labour market benefits for young Australians. Higher Education, Vol.68, No.3.

Mahlangu, V. P. (2019). Rethinking student admission and access in higher education through the lens of capabilities approach. International Journal of Educational Management.

Mamdouh-Salem, M. (2022) Critical Issues in Private Higher Education in Egypt: Seeing From the South, *University of Helsinki, available on* https://blogs.helsinki.fi/futureducation .

Massachusetts Department of Higher Education. (2013). Admissions Standards for the Massachusetts State University System and the University of Massachusetts. USA

McGrath, C. H., Henham, M. L., Corbett, A., Durazzi, N., Frearson, M., Janta, B., ... & Schweppenstedde, D. (2014). Higher education entrance qualifications and exams in Europe: A comparison.

Metli, Akin; Özcan, Oguzhan. (2021). Relationship between Achievement Performances of University Entrance Examination and International Baccalaureate Diploma Program: A Case from Turkey. International Journal of Educational Reform, Vol.30,No. 3.

Office for national statistics. (2019). United Kingdom population mid-year estimate, Retrieved at 20/9/2022, Retrieved from:https: //www.ons.gov.uk/

Polesel, J., & Freeman, B. (2015).Australian university admissions policies and their impact on schools. The transition from secondary education to higher education: Case studies from Asia and the Pacific.

Quality Assurance Agency for Higher Education. (2015). Supporting and Enhancing the Experience of International Students in the UK.

Reumer, C., & Van der Wende, M. (2010). Excellence and diversity: The emergence of selective admission policies in Dutch higher education-A case study on Amsterdam University College.

Shadrack T.Mzangwa (2019), The effects of higher education policy on transformation in post-apartheid South Africa, Cogent Education V.6, https://www.tandfonline.com/journals .

Silva, P. L., Nunes, L. C., Seabra, C., Balcao Reis, A., & Alves, M. (2020). Student selection and performance in higher education: admission exams vs. high school scores. Education Economics, Vol. 28, No .5.

Solaja Mayowa Oludele(2020), Social Change In Contemporary Nigeria: A Theoretical Discourse, RSC Vol. 12, Issue 1, January.

ŞtefanŢălu1& Anton Nazarov(2020), The impact of educational policies in higher education in the context of sustainable development, article in E3S Web of Conference , November,

Stock ,Paul A. & Stock, Eileen M.(2023), Factors that Influence a College Student's Choice of an Academic Major and Minor, available on https://www.researchgate.net on 2023.

The world banks. (2020). World Development Indicators. Retrieved from: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=se.xpd.prim.pc.zs,se.xpd.seco.pc.zs,se.xpd.tert.pc.zs,se.xpd.totl.gd.zs,se.xpd.totl.gb.zs,se.prm.tcaq.zs,se.sec.tcaq.zs,se.prm.enrl.tc.zs,se.sec.enrl.tc.zs

Universities UK. (2018). Growth and Choice in University Admissions. London: Universities UK.

Wardaya, Didik,& Others(2021), Factors affecting students' choice of educational administration major: Why do students join the program? International Journal of Evaluation and Research in Education (IJERE) Vol. 10, No. 4, December: http://ijere.iaescore.com

Weiner, O. D. (2014). How should we be selecting our graduate students?. Molecular Biology of the Cell, Vol. 25 ,No.4.

Williams, K. M., & Wendler, C. (2020). The Open Admissions Model: An Example from the United States. Higher education admissions practices: An international perspective